المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V 1 , Numéro 20, SEPTEMBRE 2025
المجلد 1، العدد 20، شتنبر 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الإشكاليات القانونية في الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بدولة الكويت: تحليل مقارن وفق اتفاقية نيويورك 1958

Legal Issues in the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Kuwait: A Comparative Analysis under the 1958 New York Convention

الدكتور سعد عبدالله الجدعان

متخصص في القانون الدولي، ومكافحة الفساد، والحوكمة، ومدونات السلوك، ومدرب معتمد في التحكيم التجاري الدولي، ومكافحة الفساد، والحوكمة، وعضو في العديد من المجلات العلمية المحكمة، ومحكم معتمد في مراكز التحكيم الدولي.

Dr. Saad Abdullah Al-Jadean

Specialist in International Law, Anti-Corruption, Governance, and Codes of Conduct; Certified Trainer in International Commercial Arbitration, Anti-Corruption, and Governance; Member of several peer-reviewed legal journals; and Accredited Arbitrator at international arbitration centers.

الملخص

يشهد العالم تطورا متسارعا في مجال تسوية المنازعات التجارية الدولية، وتعد أحكام التحكيم الأجنبية إحدى الوسائل المركزية في هذا الإطار، لما تتمتع به من مرونة وسرعة وحيادية، غير أن هذه الأحكام لا تحقق فعاليتها إلا إذا كانت قابلة للتنفيذ داخل الدول المختلفة، وهو ما تضمنته اتفاقية نيويورك لعام 1958، والتي انضمت إليها دولة الكويت بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، ورغم هذا الانضمام، لا تزال تواجه عملية تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في الكويت مجموعة من التحديات القانونية والعملية، تعود في معظمها إلى غياب تشريع وطني شامل يواكب المعايير الدولية، وإلى تفسيرات قضائية متباينة لمفاهيم مثل "النظام العام" و"الإجراءات الشكلية."

يسعى هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دولة الكويت، من خلال دراسة النصوص ذات الصلة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، والقانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم، ومقارنة ذلك بالتزامات الكويت بموجب اتفاقية نيويورك، كما يتناول البحث التطبيقات القضائية التي صدرت عن المحاكم الكويتية، ويحلل مواقفها تجاه تنفيذ الأحكام الأجنبية، ويسلط الضوء على جوانب الانسجام بين الممارسة القضائية والتشريعات الوطنية والدولية، مع ما يتيحه ذلك من فرص لتعزيز المواءمة وتطويره.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، مع توظيف المقارنة القانونية عند الحاجة، ويختم بعدد من التوصيات التشريعية والمؤسسية الهادفة إلى تعزيز كفاءة تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت، بما يضمن بيئة قانونية آمنة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: التحكيم التجاري الدولي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، اتفاقية نيويورك 1958، القانون الكويتي، النظام العام، القضاء الكويتي، المحكمون، المؤسسات التحكيمية، التحكيم الإلكتروني، التشريعات المقارنة، مراكز التحكيم الدولية، التحول الرقمي، الإصلاح القانوني، الاعتراف بأحكام التحكيم، الاستثمار الأجنبي.

Summary

The world is undergoing rapid developments in the field of international commercial dispute resolution, where foreign arbitral awards have emerged as a central mechanism due to their flexibility, efficiency, and neutrality. Yet, these awards only achieve their true effectiveness when they are enforceable across different jurisdictions a principle enshrined in the 1958 New York Convention, which Kuwait acceded to under Law No. 10 of 1978. Despite this accession, the enforcement of foreign arbitral awards in Kuwait continues to face a number of legal and practical challenges, most notably the absence of a comprehensive national legislation aligned with international standards, coupled with divergent judicial interpretations of key concepts such as "public policy" and "procedural formalities."

This study seeks to critically analyze the legal framework governing the enforcement of foreign arbitral awards in Kuwait by examining the relevant provisions of the Code of Civil and Commercial Procedure and Law No. 11 of 1995 on Arbitration, and by comparing them with Kuwait's obligations under the New York Convention. It also addresses judicial applications issued by Kuwaiti courts, assessing their approaches toward the enforcement of foreign awards, while highlighting areas of harmony between judicial practice, national legislation, and international standards, as well as the opportunities they present for strengthening and furthering harmonization.

The study adopts an analytical and critical methodology, drawing on comparative legal analysis where appropriate, and concludes with a set of legislative and institutional recommendations aimed at enhancing the efficiency of

enforcing foreign arbitral awards in Kuwait, thereby fostering a secure and attractive legal environment for foreign investment.

Keywords: International Commercial Arbitration, Enforcement of Foreign Awards, New York Convention 1958, Kuwaiti Law, Public Policy, Kuwaiti Judiciary, Arbitrators, Arbitral Institutions, E-Arbitration, Comparative Legislation, International Arbitration Centers, Digital Transformation, Legal Reform, Recognition of Arbitral Awards, Foreign Investment.

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة توسعا متسارعا في العلاقات التجارية والاستثمارية، وقد أدى هذا التوسع إلى تعاظم الحاجة إلى آليات أكثر فاعلية لتسوية المنازعات ذات الطابع الدولي، ومع تزايد حجم المبادلات التجارية وتداخل المصالح الاقتصادية بين الدول، أصبح من الصعب الاعتماد فقط على القضاء الوطني لحسم النزاعات، خاصة أن إجراءات التقاضي غالبا ما تتسم بالبطء والجمود، في حين أن البيئة الاقتصادية الحديثة تحتاج إلى حلول أكثر مرونة وسرعة، وفي هذا السياق برز التحكيم التجاري الدولي باعتباره الوسيلة الأكثر انتشارا وموثوقية لتسوية المنازعات عبر الحدود، حيث يوفر مرونة كبيرة للأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق، وهيئة التحكيم، ومكان الإجراءات، وهو ما يضمن حيادية وفعالية أكبر في إدارة النزاع.[1]

غير أن القيمة العملية للتحكيم لا تتحقق بمجرد صدور حكم التحكيم، بل ترتبط أساسا بمدى إمكانية الاعتراف بالحكم وتنفيذه في دولة التنفيذ، فإذا لم يحظ الحكم بقوة تنفيذية داخل القضاء الوطني للدولة التي يوجد بها المدين أو أصوله، فإنه يصبح عديم الجدوى، ومن هنا جاءت الحاجة إلى اتفاقية دولية توحد القواعد وتضع التزامات واضحة للدول بشأن الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، وقد استجابت الأسرة الدولية لهذه الحاجة عبر اعتماد اتفاقية نيويورك لعام 1958 التي اعتبرت تحولا جذريا في تاريخ التحكيم التجاري الدولي، إذ أرست إطارا عالميا موحدا يضمن للأطراف أن أحكام التحكيم الصادرة في دولة ما يمكن أن تنفذ في أكثر من 170 دولة أخرى.[2]

وقد تميزت الاتفاقية بقدرتها على الحد من تدخل السلطات الوطنية، حيث حصرت أسباب رفض التنفيذ في حالات استثنائية محددة بدقة، مثل بطلان اتفاق التحكيم، أو الإخلال بحق الدفاع، أو تعارض الحكم مع النظام العام في الدولة المطلوب منها التنفيذ، والأصل في الاتفاقية أن يتم الاعتراف والتنفيذ تلقائيا، بينما الرفض يعد استثناء لا يجوز التوسع فيه، هذه الفلسفة جعلت الاتفاقية أنجح معاهدة في تاريخ القانون التجاري الدولي، وأداة أساسية لتعزيز الثقة في بيئة الأعمال العالمية.[3]

---

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :UNCITRAL, *Secretariat Guide on the New York Convention (1958)*, United Nations, 2016.

[2] Sanders, D., "Online Arbitration and Due Process," *Arbitration International*, Vol. 36, 2020. : World Bank, *Doing Business Report – Enforcing Contracts in Kuwait*, Washington, DC, 2023. : Abdulaal, A., *Civil & Commercial International Procedures and Enforcement of Foreign Arbitral Awards*, University of Kuwait, 2010.

[3] SIAC, *Practice Guidelines on Drafting Enforcement Clauses*, Singapore International Arbitration Centre, 2023. : LCIA, *Practice Note on Enforcement Support*, London Court of International Arbitration, 2022. : ICSID, *Annual Report on Investment Disputes and Enforcement Trends*, International Centre for Settlement of Investment Disputes, 2021.: UK Arbitration Act 1996, Part III.

أما بالنسبة للكويت، فقد انضمت إلى الاتفاقية بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، وبذلك أصبحت ملزمة بتطبيق أحكامها ضمن نظامها القضائي، لكن الواقع العملي كشف أن البيئة القانونية الكويتية لا تزال تعاني من إشكاليات تحد من التطبيق الكامل للاتفاقية، فمن الناحية التشريعية، يعتمد القضاء الكويتي على قانون المرافعات المدنية والتجارية لعام 1980 في تنفيذ الأحكام الأجنبية، وهو قانون يعامل حكم التحكيم الأجنبي معاملة الحكم القضائي الأجنبي رغم اختلاف الطبيعة بين الاثنين، هذا الخلط بين الطبيعتين يفرغ اتفاقية نيويورك من مضمونها، ويجعل التنفيذ أكثر صعوبة وتعقيدا مما ينبغي.

كما يبرز إشكال آخر يتمثل في تفسير القضاء الكويتي لمفهوم النظام العام، ففي حين أن التوجه الدولي يطالب بتفسير ضيق لهذا المفهوم بحيث يقتصر على المبادئ الجوهرية للنظام القانوني، فإن المحاكم الكويتية في بعض الحالات وسعت نطاق النظام العام ليشمل مسائل تجارية ومالية مثل الفوائد، وهو ما أدى إلى رفض تنفيذ بعض الأحكام الأجنبية رغم أنها لا تمس جوهر السيادة أو النظام العام بالمعنى الدقيق، إضافة إلى ذلك، يظهر القضاء الكويتي تشددا في المسائل الشكلية مثل اشتراط الترجمة الرسمية، وصحة التبليغات، وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى رفض التنفيذ لأسباب إجرائية بحتة، على الرغم من أن فلسفة اتفاقية نيويورك تقوم على التيسير والمرونة.

وتبرز كذلك إشكالية غياب قانون تحكيم موحد في الكويت يدمج أحكام الاتفاقية بوضوح في التشريع الوطني، إذ يقتصر القانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم على بعض الجوانب الإجرائية الداخلية دون تنظيم شامل للتحكيم الدولي أو الاعتراف بالأحكام الأجنبية، هذا النقص التشريعي يفتح الباب أمام الاجتهادات القضائية المتباينة، ويؤدي إلى غياب الاستقرار في الممارسة العملية، كما لا توجد دوائر قضائية متخصصة للنظر في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، مما يسبب تضاربا في الأحكام، ويؤثر على سرعة وكفاءة البت في هذه القضايا.

وفي ظل رؤية الكويت 2035 التي تسعى إلى جعل الدولة مركزا إقليميا جاذبا للاستثمار، فإن تطوير منظومة التحكيم أصبح ضرورة ملحة، ويتطلب هذا التطوير إصدار قانون شامل للتحكيم يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي، مع إلغاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لأحكام التحكيم الأجنبية، وتبني تعريف محدد لمفهوم النظام العام يقتصر على الحالات الاستثنائية، وإنشاء دوائر قضائية متخصصة في التحكيم الدولي، فضلا عن إطلاق برامج تدريبية متقدمة للقضاة والمحامين في مجال التحكيم، إن تبني هذه الإصلاحات سيعزز من ثقة المستثمرين الدوليين، ويزيد من تنافسية الكويت في التقارير العالمية المتعلقة ببيئة الأعمال وسيادة القانون، وبهذا يمكن القول إن انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك كان خطوة إيجابية، لكنه لم يترجم بعد إلى اندماج فعلي في المنظومة القانونية الدولية للتحكيم، فالتحدي لا يكمن في مجرد الالتزام الشكلي، بل في تكييف التشريعات الوطنية لتنسجم مع الاتفاقية وتستجيب لمتطلبات الاستثمار العالمي، وإذا ما نجحت الكويت في سد هذه الفجوات، فإنها ستتمكن من بناء بيئة قانونية حديثة، تواكب تطورات الاقتصاد العالمي، وتضع نفسها في مصاف الدول الرائدة في مجال التحكيم التجاري الدولي.[1]

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. : Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :UNCITRAL,

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج موضوعا يتقاطع مع القانون والاقتصاد والاستثمار في آن واحد، مما يجعله من القضايا الجوهرية التي تهم المشرع والباحث والمستثمر معا، فهو من الناحية القانونية يكشف عن مدى انسجام التشريع الكويتي مع الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958، ويبين أوجه التوافق أو التعارض بين النصوص الوطنية والمعايير العالمية، ومن الناحية العملية، تأتي الأهمية من واقع كثرة المنازعات التجارية التي يلجأ فيها إلى التحكيم الدولي، سواء في العقود الكبرى أو في الصفقات العابرة للحدود التي يكون أحد أطرافها كويتيا أو أصولها موجودة في الكويت، وهو ما يجعل مسألة التنفيذ قضية يومية وليست استثناء، أما البعد الاقتصادي فيتمثل في أن وجود نظام قانوني فعال لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يعزز ثقة المستثمرين الأجانب، ويشكل معيارا رئيسيا في تقارير التنافسية العالمية ومؤشرات بيئة الأعمال، كما أن لهذا البحث قيمة مقارنة مضافة، إذ يستفيد من تجارب تشريعية وقضائية لدول عربية وأجنبية متقدمة مثل الإمارات ومصر وفرنسا، مما يسمح باستخلاص دروس عملية يمكن أن تسهم في تطوير البيئة القانونية الكويتية ورفع كفاءتها في مجال التحكيم التجاري الدولي. [1]

إشكالية البحث

في ضوء ما تقدم، تنحصر إشكالية هذا البحث في التساؤل الجوهري حول مدى اتساق الإطار التشريعي الكويتي مع أحكام اتفاقية نيويورك لعام 1958 المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية؟

Secretariat Guide on the New York Convention (1958), United Nations, 2016. : Sanders, D., "Online Arbitration and Due Process," *Arbitration International*, Vol. 36, 2020. : World Bank, *Doing Business Report – Enforcing Contracts in Kuwait*, Washington, DC, 2023. : Abdulaal, A., *Civil & Commercial International Procedures and Enforcement of Foreign Arbitral Awards*, University of Kuwait, 2010.

[1] Abdullah SE, *The Legal Means to Ensure the Enforcement of Administrative Provisions* (Arab Renaissance House 2005)

وتنبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تضيء على أبعاد الإشكالية، من أبرزها ما هو الإطار التشريعي الذي ينظم تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت؟ وما مدى انسجام القضاء الكويتي مع روح الاتفاقية ونصوصها الملزمة؟ وما هي التحديات التشريعية والعملية التي تعيق التطبيق الكامل للاتفاقية؟ وهل لدى الكويت رؤية قانونية متكاملة تدعم التحكيم الدولي وتتماشى مع متطلبات البيئة الاستثمارية العالمية، أم أن هناك حاجة إلى إصلاح تشريعي أكثر عمقا؟ وأخيرا، كيف يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة، سواء العربية أو الأجنبية، لتحديث البنية القانونية الكويتية بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية؟[1]

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تعكس أهميته، حيث يتمثل الهدف الأول في تحليل النصوص القانونية الكويتية ذات الصلة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وذلك للكشف عن مدى وضوحها وقدرتها على معالجة الإشكالات العملية المرتبطة بالاعتراف والتنفيذ، كما يهدف البحث إلى تقييم مدى التزام الكويت بمقتضيات اتفاقية نيويورك لعام 1958، بوصفها المرجع الدولي الأهم في هذا المجال، وبيان أوجه الانسجام أو التباين بين التشريع الوطني والمعايير الدولية، ومن بين الأهداف أيضا عرض وتحليل أبرز التطبيقات القضائية الكويتية التي تناولت مسألة تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، للكشف عن الاتجاهات القضائية الراسخة أو المتباينة في هذا السياق، ويعمل البحث كذلك على الكشف عن أوجه القصور التشريعي أو القضائي التي لا تزال تعيق التطبيق الكامل للاتفاقية وتؤثر على جاذبية بيئة الاستثمار في الدولة، وأخيرا، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي أو المؤسسي، تسهم في تطوير المنظومة القانونية الكويتية وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي ودولي للتحكيم. [2]

منهجية البحث

يرتكز هذا البحث على مزيج من المناهج الأكاديمية التي تتيح دراسة موضوع تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية من مختلف الجوانب النظرية والعملية، ويأتي في مقدمة هذه المناهج المنهج التحليلي النقدي الذي يتناول النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، ويعمل على تحليلها في ضوء المبادئ العامة للتحكيم، للكشف عن أوجه القصور والثغرات التي قد تحد من فاعلية تنفيذ الأحكام في الكويت، ويساعد هذا المنهج على تقديم قراءة نقدية معمقة تعكس مدى انسجام الإطار التشريعي الكويتي مع التزامات الدولة الدولية.

---

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. : UNCITRAL, *Secretariat Guide on the New York Convention (1958)*, United Nations, 2016. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010.

[2] Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. : Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. : UNCITRAL, *Model Law on International Commercial Arbitration (2006)*, United Nations, 2008.

كما يعتمد البحث على المنهج المقارن، من خلال استعراض التشريعات والتجارب العملية في دول سبقت الكويت في تحديث قوانينها التحكيمية، مثل الإمارات ومصر وفرنسا والمملكة المتحدة، ويتيح هذا المنهج إبراز أوجه الاختلاف والتقاطع بين التجربة الكويتية وغيرها، مع استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني الكويتي، وتأتي أهمية هذا المنهج في كونه يربط بين النظرية والتجربة العملية للدول، بما يفتح آفاقا لتبني أفضل الممارسات الدولية.

وإلى جانب ذلك، يوظف البحث المنهج الاستقرائي لرصد وتتبع اتجاهات القضاء الكويتي في تطبيق اتفاقية نيويورك لعام 1958، ودراسة أنماط الأحكام الصادرة بشأن تنفيذ التحكيم الأجنبي، ويهدف هذا المنهج إلى الوقوف على مدى التزام المحاكم الكويتية بروح الاتفاقية ونصوصها، ورصد حالات التباين أو الانحراف في التطبيق، وهو ما يسهم في تقديم صورة عملية تعكس واقع التحكيم في الكويت.

ويعود اختيار هذه المناهج الثلاثة إلى الرغبة في تحقيق تكامل منهجي بين الدراسة النظرية والتحليل النقدي والتجربة العملية، فالمنهج التحليلي يوفر قاعدة صلبة لفهم النصوص القانونية، والمنهج المقارن يتيح فرصة الإفادة من التجارب الدولية، أما المنهج الاستقرائي فيربط بين النظرية والتطبيق من خلال تحليل الممارسة القضائية الوطنية، إن الجمع بين هذه المناهج يضمن بناء تصور شامل للإطار القانوني الكويتي، وتقديم توصيات إصلاحية مدعومة بالأدلة والممارسات المقارنة، وبهذا، فإن المنهجية المعتمدة لا تقتصر على تفكيك النصوص القانونية أو مقارنتها فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى رصد الواقع القضائي الكويتي واستنتاج ملامحه الأساسية، ومن ثم، فإنها توفر أداة علمية دقيقة لفهم التحديات القائمة، واقتراح حلول عملية تسهم في تعزيز مكانة الكويت ضمن منظومة التحكيم التجاري الدولي. [1]

خطة البحث

يقوم هذا البحث على سبعة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة وتمهد لها، وتلحقها خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول**: الإطار الدولي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية – اتفاقية نيويورك 1958.
- **الفصل الثاني**: التنظيم القانوني الكويتي لتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية.
- **الفصل الثالث**: التطبيقات القضائية الكويتية في ضوء اتفاقية نيويورك.
- **الفصل الرابع**: تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دولة الكويت بين الواقع وآفاق التطوير.

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

- **الفصل الخامس**: أفضل الممارسات الدولية في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.
- **الفصل السادس**: تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بين التحول الرقمي والحداثة التشريعية.
- **الفصل السابع**: مقارنة بين اتفاقية نيويورك لعام 1958 وقانون التحكيم الكويتي بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

يشكل التحكيم التجاري الدولي اليوم أحد أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، لما يتمتع به من سرعة ومرونة وحياد غير أن نجاحه لا يتوقف على إصدار الحكم فحسب، بل على ضمان قابليته للتنفيذ داخل الدول، الأمر الذي يجعل من اتفاقية نيويورك لعام 1958 المرجع الدولي الأكثر تأثيراً في هذا المجال.

وعلى الرغم من انضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، فإن الإطار التشريعي الوطني ما زال يتعامل مع الأحكام التحكيمية الأجنبية على نحو أقرب إلى معاملة الأحكام القضائية الأجنبية، وهو ما يحد من فاعلية الاتفاقية ويقلل من المزايا التي يوفرها التحكيم الدولي، كما أن غياب قانون تحكيم موحد ومتكامل أدى إلى تعدد الاجتهادات القضائية وتباين التفسيرات، الأمر الذي انعكس سلباً على استقرار بيئة الاستثمار وثقة الأطراف الأجنبية.

ويأتي إدراج رؤية الكويت 2035 كجزء من التحليل الاستراتيجي لهذا البحث ليؤكد أن الإصلاح القانوني لم يعد مجرد مسألة فنية، بل أضحى ضرورة وطنية ترتبط بمكانة الدولة في النظام الاقتصادي العالمي ومع ذلك، يظل من الضروري ربط هذه الرؤية بشكل أوثق بالالتزامات الدولية التي تفرضها الاتفاقية، وبالحاجة العاجلة إلى تحديث المنظومة التشريعية بما يواكب الممارسات المقارنة، ومن ثم، فإن أهمية هذا البحث تتجلى في كونه يسعى إلى تقييم مدى انسجام القانون الكويتي مع المعايير الدولية، مع تقديم قراءة نقدية للتشريعات والتطبيقات القضائية القائمة، واقتراح سبل إصلاحية تضمن تعزيز جاذبية الكويت كمركز استثماري وقانوني موثوق.[1]

الفصل الأول: الإطار القانوني الدولي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية – اتفاقية نيويورك 1958

تعد اتفاقية نيويورك لعام 1958 الإطار القانوني الدولي الأبرز في مجال الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وقد جاءت هذه الاتفاقية استجابة لحاجة المجتمع التجاري الدولي إلى آلية موحدة تضمن فاعلية التحكيم كوسيلة بديلة لحل المنازعات عبر الحدود، وقد تبنت الاتفاقية قواعد موضوعية وإجرائية تهدف إلى تعزيز الثقة بالأحكام التحكيمية، ومنع تعثر تنفيذها أمام

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015.

المحاكم الوطنية، كما كرست الاتفاقية مبدأ إلزام الدول الأطراف بالاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها، مع حصر حالات الرفض في نطاق ضيق، وبفضل هذا الإطار، أضحت اتفاقية نيويورك إحدى أنجح معاهدات القانون التجاري الدولي وأكثرها انتشارا. [1]

أولا: نشأة اتفاقية نيويورك وأهميتها

تعد اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية من أبرز الصكوك القانونية الدولية في ميدان التحكيم التجاري، وقد شكّلت منذ اعتمادها أحد الأعمدة الرئيسة التي يقوم عليها النظام القانوني للتحكيم الدولي الحديث جاءت الاتفاقية استجابة لحاجة ملحة إلى توحيد القواعد المنظمة للاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها عبر الدول، خصوصا في ظل التوسع الكبير في التجارة الدولية وما نتج عنه من منازعات تتطلب حلولا مرنة وفعالة خارج إطار القضاء التقليدي.

وقد تم اعتماد الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 يونيو 1958، ودخلت حيز النفاذ في 7 يونيو 1959، لتصبح بمرور الوقت واحدة من أنجح المعاهدات متعددة الأطراف في المجال التجاري والقضائي على حد سواء، ويكفي للدلالة على نجاحها أن أكثر من 170 دولة انضمت إليها حتى اليوم، وهو ما أضفى عليها طابعا عالميا ورسخ مكانتها كإطار مرجعي ملزم في مجال الاعتراف بالأحكام التحكيمية وتنفيذها، وعلى الصعيد الوطني، انضمت دولة الكويت إلى الاتفاقية بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، وبذلك أصبحت ملزمة باحترام أحكامها ضمن نظامها القضائي الداخلي، في خطوة تعكس التزام المشرع الكويتي بالانفتاح على المعايير الدولية وتحديث بيئته القانونية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي. [2]

ثانيا: نطاق تطبيق الاتفاقية

تعد اتفاقية نيويورك لعام 1958 الإطار الأكثر شمولا في القانون الدولي للتحكيم التجاري، إذ وضعت مجموعة من الالتزامات الواضحة التي تقع على عاتق الدول المنضمة إليها، ويمكن إجمالها في التزامين رئيسيين: الاعتراف بأحكام التحكيم

[1] **Albert Jan van den Berg**, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law and Taxation Publishers, 1981. :**Nigel Blackaby**, **Constantine Partasides**, **Alan Redfern & Martin Hunter**, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :**Gary B. Born**, *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014.

[2] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :UNCITRAL, *Secretariat Guide on the Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958)*, United Nations, 2016. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

الأجنبية وتنفيذ تلك الأحكام داخل الأقاليم الوطنية، فالاتفاقية لا تكتفي بمنح الشرعية لهذه الأحكام، بل تفرض على الدول الأعضاء التزاما إيجابيا بتهيئة أنظمتها القضائية كي تستوعب هذه الأحكام وتضمن لها الفاعلية العملية.

ويقصد بالحكم التحكيم الأجنبي في سياق الاتفاقية كل حكم يصدر عن هيئة تحكيم يقع مقرها في دولة غير الدولة المطلوب فيها التنفيذ، أو إذا كان الحكم يتصل بعلاقة قانونية ذات عناصر أجنبية تجعله خارج نطاق التحكيم الداخلي المحض، وقد توسع الفقه الدولي في تفسير هذا المفهوم ليشمل الأحكام الصادرة عن هيئات تحكيم دائمة مثل مركز التحكيم التجاري الدولي، وكذلك تلك الصادرة عن هيئات مؤقتة أنشأها الأطراف خصيصا للفصل في نزاع معين، وهو ما يمنح الاتفاقية مرونة تسمح لها بالامتداد إلى جميع صور التحكيم المعاصر.

ويشمل نطاق الاتفاقية أيضا العلاقات القانونية ذات الطبيعة التجارية أو المدنية متى كانت قابلة للتحكيم وفق القانون الوطني للدولة المطلوب منها التنفيذ، وقد تركت الاتفاقية لكل دولة سلطة تقدير ما يعد تجاريا في إطار قانونها الداخلي، وهو ما أدى إلى اختلافات بين الأنظمة القانونية، إذ تميل بعض الدول إلى تفسير واسع لمفهوم التجارة ليشمل حتى العقود ذات الطابع الاستثماري أو التقني، بينما تحصره دول أخرى في المعاملات التقليدية كالبيع والشراء والنقل.

ومن ناحية الشروط الشكلية، نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن تنفيذ الحكم لا يمكن أن يطلب إلا أمام دولة طرف في الاتفاقية، كما اشترطت أن يكون موضوع النزاع ذا طابع تجاري وفقاً لقانون تلك الدولة، وهذا الشرط الأخير يضمن التوازن بين الالتزام الدولي للدول الأعضاء وبين سيادتها التشريعية في تحديد ما يدخل أو يخرج من نطاق التجارة والتحكيم، فعلى سبيل المثال، تستبعد بعض الأنظمة قضايا الأحوال الشخصية أو بعض المنازعات المرتبطة بالسيادة الاقتصادية من نطاق القابلية للتحكيم.

وتبرز أهمية هذا النطاق الواسع في أنه جعل الاتفاقية أداة حقيقية لتوحيد المعايير الدولية بشأن تنفيذ الأحكام التحكيمية، فبدلا من أن يبقى كل حكم رهين التشريعات المحلية وما تفرضه من قيود شكلية أو موضوعية، ضمنت الاتفاقية للأطراف التجاريين إمكانية الاطمئنان إلى أن أحكامهم التحكيمية ستعترف بها وتنفذ في معظم الدول، مع وجود استثناءات محدودة مرتبطة بالنظام العام أو القابلية للتحكيم.

ومن ثم، فإن نطاق تطبيق الاتفاقية لا يقتصر على مجرد الاعتراف المبدئي بالأحكام التحكيمية الأجنبية، بل يمتد ليشكل إطارا عمليا متكاملا يضمن تنفيذ هذه الأحكام على نحو يحقق الاستقرار القانوني والاقتصادي، ويعزز من مكانة التحكيم كوسيلة رئيسية لتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود. [1]

[1] van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. :Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :UNCITRAL, *Guide on the Convention on the Recognition and*

ثالثا: شروط تنفيذ حكم التحكيم وفق الاتفاقية

وضعت اتفاقية نيويورك لعام 1958 منظومة دقيقة لضبط عملية الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، تقوم على الجمع بين البساطة الإجرائية والصرامة في حصر حالات الرفض. فقد نصّت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن الطرف الذي يطلب التنفيذ يتعين عليه تقديم مجموعة من الوثائق الأساسية، وهي: أصل الحكم أو صورة مصدقة منه لإثبات وجود حكم تحكيمي صحيح، وأصل اتفاق التحكيم الذي يستند إليه الحكم (سواء ورد على شكل شرط في العقد أو في اتفاق منفصل)، إلى جانب ترجمة رسمية معتمدة إذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة غير معتمدة في الدولة المطلوب منها التنفيذ، وتعد هذه الشروط شكلية في جوهرها، غير أن الإخلال بها يؤدي غالبا إلى رفض الطلب، لأنها تمس بسلامة المستندات الأساسية اللازمة لفتح مسطرة التنفيذ.

أما المادة الخامسة من الاتفاقية، فقد وضعت قائمة حصرية بأسباب رفض التنفيذ، مما يعكس توجهها نحو تقييد تدخل القضاء الوطني في هذه المرحلة، ومن بين هذه الأسباب: انعدام الأهلية لدى أحد أطراف النزاع أو بطلان اتفاق التحكيم وفق القانون المختار من الأطراف أو وفق قانون الدولة التي صدر فيها الحكم؛ الإخلال بحقوق الدفاع، كما في حالة عدم إخطار الطرف الآخر على نحو صحيح بمواعيد التحكيم أو بإجراءات تعيين المحكمين؛ تجاوز هيئة التحكيم لاختصاصها من خلال الفصل في مسائل لم يشملها اتفاق التحكيم؛ فضلا عن إمكانية رفض التنفيذ إذا كان الحكم غير نهائي أو قد ألغي من قبل القضاء في بلد المنشأ.

كذلك، أجازت الاتفاقية للمحاكم الوطنية أن ترفض التنفيذ إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتحكيم وفق القانون الوطني، أو إذا تعارض الحكم مع النظام العام للدولة المطلوب منها التنفيذ، ويلاحظ أن مفهوم النظام العام هنا يفسر في الفقه المقارن تفسيرا ضيقا، بحيث لا يستخدم إلا لحماية المبادئ الجوهرية للنظام القانوني، بينما أي توسع في تفسيره يعد انحرافا عن فلسفة الاتفاقية التي ترمي إلى تعزيز قابلية تنفيذ الأحكام التحكيمية.

إن حصر أسباب الرفض في نطاق ضيق يعتبر من أهم مميزات الاتفاقية، لأنه يمنع الدول الأعضاء من إضافة قيود أو حجج جديدة تعرقل التنفيذ، وهو ما يضمن قدرا عاليا من اليقين القانوني والشفافية في التجارة الدولية، ومن ثم، فإن هذه الشروط، على بساطتها، تعكس فلسفة متقدمة تقوم على تشجيع التحكيم الدولي ومنحه الثقة اللازمة كوسيلة فعالة لتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود. [1]

Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958), United Nations, 2016. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[1] van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. :Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :UNCITRAL, *Guide on the Convention on the Recognition and*

رابعا: النظام العام كعقبة تنفيذية

يعد مفهوم النظام العام أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في إطار تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، فهو في الوقت ذاته أداة لحماية القيم الجوهرية للنظام القانوني الوطني، وذريعة قد تُستعمل للتملص من الالتزامات الدولية، ورغم أن اتفاقية نيويورك لعام 1958 قد شددت على احترام إرادة الأطراف وحصرت أسباب رفض التنفيذ في نطاق ضيق، إلا أنها تركت للدول حرية رفض الحكم إذا تبين أنه يتعارض مع النظام العام لديها، وهو مفهوم بطبيعته فضفاض ونسبي، يختلف تفسيره من دولة إلى أخرى بحسب خلفيتها التشريعية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الكويت، على سبيل المثال، يمكن أن تتذرع المحاكم بالنظام العام لرفض تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في حال تضمن الحكم ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الفوائد الربوية، أو إذا تعلق موضوع النزاع بمسائل الأحوال الشخصية، أو إذا رأت المحكمة أن الحكم يمس السيادة الاقتصادية للدولة أو مصالحها الأساسية، غير أن هذا التفسير، رغم وجاهته في ضوء الخصوصية القانونية والثقافية للكويت، يثير إشكالية عندما يستخدم على نطاق واسع يتجاوز الحالات الاستثنائية.

وتؤكد الممارسة الدولية أن النظام العام يجب أن يفسر تفسيرا ضيقا، بحيث لا يكون إلا حاجزا أمام تنفيذ الأحكام التي تتعارض بشكل صارخ مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني، مثل احترام حقوق الإنسان أو حماية القيم الدستورية الجوهرية، أما رفض التنفيذ بسبب اختلاف في القواعد الإجرائية أو المالية، فيعد خروجا عن روح الاتفاقية التي ترمي إلى تعزيز الثقة في التحكيم الدولي وتيسير نفاذ أحكامه.

وعليه، فإن أمام القضاء الكويتي فرصة لتعزيز مكانة النظام القانوني من خلال تحقيق توازن دقيق بين حماية القيم الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك، فإعادة صياغة مفهوم النظام العام ضمن إطار محدد يقتصر على المبادئ الجوهرية، مع ترك القضايا المالية والتجارية البحتة خاضعة لمقتضيات حرية التعاقد والتحكيم، من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين الأجانب، ويجعل من الكويت بيئة أكثر جذبا للتحكيم والاستثمار، بما يواكب الممارسات الدولية الرائدة. [1]

خامسا: العلاقة بين اتفاقية نيويورك والتشريعات الوطنية

تشكل اتفاقية نيويورك لعام 1958 إطارا دوليا ملزما يهدف إلى توحيد القواعد الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، غير أن فاعليتها العملية تتوقف على مدى اندماجها في المنظومات التشريعية الوطنية للدول الأطراف، وقد

Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958), United Nations, 2016. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E. & Savage, J. (eds.), *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :van den Berg, A.J., *Enforcement of Arbitral Awards under the New York Convention: Practice and Procedure*, ICCA & Kluwer Law International, 1999.

نصت المادة السابعة من الاتفاقية صراحة على أن تطبيقها لا يحرم الأطراف من الاستفادة من أي أحكام أكثر تيسيرا منصوص عليها في القوانين الوطنية، بما يعني أن الاتفاقية تعد حدا أدنى من الحماية، وتفسح المجال أمام التشريعات الداخلية لتوفير ضمانات أوسع وأكثر مرونة في مجال التنفيذ.

غير أن الإشكالية تنشأ عندما يتعارض نص وطني مع أحكام الاتفاقية، فوفقا لقواعد القانون الدولي العام، يجب تغليب نصوص الاتفاقيات الدولية على التشريعات الداخلية، ما لم يفصح المشرع الوطني صراحة عن رغبته في الخروج من الالتزام الدولي، وهذا المبدأ يثير في الكويت نقاشا قانونيا مهما، خصوصا فيما يتعلق بالتوفيق بين قانون المرافعات المدنية والتجارية من جهة، وبين أحكام اتفاقية نيويورك من جهة أخرى، إذ إن قانون المرافعات يعامل أحكام التحكيم الأجنبية على نحو مشابه للأحكام القضائية الأجنبية، بينما تؤكد الاتفاقية على الطبيعة الخاصة والمستقلة للتحكيم الدولي.

وتظهر التجارب المقارنة أن نجاح الاتفاقية يرتبط بقدرة الدول على تكييف تشريعاتها الوطنية بما ينسجم مع معاييرها، ففي فرنسا مثلا، منحت المحاكم الاتفاقية الأسبقية على النصوص الداخلية منذ سبعينيات القرن الماضي، مما عزز مكانة باريس كمركز عالمي للتحكيم، وفي المقابل، عانت بعض الدول العربية من ازدواجية المعايير بسبب عدم مواءمة قوانين المرافعات مع نصوص الاتفاقية، وهو ما انعكس على ثقة المستثمرين في تلك الأنظمة القانونية.

في الحالة الكويتية، ما يزال تطبيق اتفاقية نيويورك يتيح مجالا واسعا لتعزيز المواءمة مع المعايير الدولية، وذلك من خلال اعتماد تفسير أكثر دقة لمفهوم النظام العام وتبسيط المتطلبات الشكلية، بما يسهم في تسريع إجراءات التنفيذ وترسيخ ثقة المستثمرين في المنظومة القانونية.

وبناء على ذلك، فإن تعزيز العلاقة بين الاتفاقية والقانون الكويتي يتطلب تحديثا تشريعيا شاملا، يتضمن تعديل قانون المرافعات بما ينسجم مع روح الاتفاقية، وتبني نصوص صريحة تمنحها الأولوية في حال التعارض، مع ضرورة تضييق تفسير النظام العام بما يقتصر على المبادئ الجوهرية للدولة، كما يستحسن إنشاء دوائر قضائية متخصصة في التحكيم داخل المحاكم الكويتية لضمان سرعة وكفاءة التنفيذ، وتفادي التباين في التطبيقات القضائية. [1]

الفصل الثاني: الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يقوم على مزيج من القوانين الوطنية والالتزامات الدولية التي انضمت إليها دولة الكويت، فمن الناحية الدولية، تعد الكويت طرفا في اتفاقية نيويورك لعام 1958 منذ انضمامها بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، الأمر الذي جعل الاتفاقية جزءا من المنظومة القانونية الكويتية وملزمة لمحاكمها عند نظر طلبات تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية.

[1] van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. :Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

أما من الناحية الوطنية، فإن المرجعية الأساسية تتمثل في قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، لا سيما المواد المنظمة لتنفيذ الأحكام الأجنبية (المواد 199 وما بعدها)، والتي تسري أيضا على أحكام التحكيم الأجنبية باعتبارها أحكامًا قضائية ذات طبيعة خاصة، كما أن القانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم نظم بعض الجوانب الإجرائية للتحكيم، إلا أن نطاقه يتركز في الغالب على التحكيم الداخلي دون أن يتناول بصورة تفصيلية قضايا تنفيذ الأحكام الأجنبية.

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز ازدواجية تشريعية بين نصوص الاتفاقية الدولية وأحكام القانون الوطني، مما فتح المجال أمام القضاء الكويتي لتفسير النصوص وتكييفها عند التطبيق العملي، وعلى الرغم من أن القضاء الكويتي التزم غالبا بمقتضيات اتفاقية نيويورك، إلا أن وجود متطلبات مثل شرط المعاملة بالمثل واعتبارات النظام العام أوجد بعض القيود على التنفيذ، وأثار نقاشا فقهيا حول مدى حاجة الكويت إلى قانون تحكيم موحد وشامل يواكب المعايير الدولية الحديثة. [1]

أولا: التنظيم التشريعي العام لتنفيذ الأحكام الأجنبية في القانون الكويتي

يتسم الإطار التشريعي الكويتي المنظم لتنفيذ الأحكام الأجنبية بتوزعه بين قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 38 لسنة 1980 والقانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم، من دون أن يتضمن تنظيما خاصا ومفصلا لتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، وقد نتج عن هذا التوزع بعض التحديات التطبيقية، حيث يضطر القضاء في بعض الحالات إلى الاستناد إلى قواعد تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، رغم الاختلاف في الطبيعة القانونية بين الحكم القضائي وحكم التحكيم، وهو ما يبرز أهمية بلورة إطار تشريعي أكثر تكاملا ووضوحا، يعزز اليقين القانوني ويواكب الالتزامات الدولية للكويت.

فنص المادة 199 من قانون المرافعات يؤكد أن الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها في الكويت بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام الكويتية فيه، هذا النص وضع أساسا لمعالجة تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، لكن القضاء الكويتي عمد إلى تطبيقه بالقياس على أحكام التحكيم الأجنبية، وهو ما خلق إشكالية جوهرية، لأن التحكيم ينهض على مبدأ اتفاق الأطراف وإرادتهم الحرة في اللجوء إلى قضاء خاص، بينما يرتبط الحكم القضائي بمبدأ السيادة الوطنية وولاية الدولة القضائية.

إن إخضاع حكم التحكيم لهذه القواعد يخل بالخصوصية الجوهرية للتحكيم، ويفرغ الاتفاقيات الدولية من مضمونها، وفي مقدمتها اتفاقية نيويورك لعام 1958، التي سعت إلى إرساء فلسفة مغايرة تقوم على التيسير والتبسيط في التنفيذ، لا على القيود الشكلية، فبدلا من أن تكون الاتفاقية أداة لتسهيل التنفيذ عبر الدول، يلاحظ أن التشريع الكويتي قد تضمن بعض المتطلبات

[1] Gary B. Born, *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. : Albert Jan van den Berg, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law and Taxation Publishers, 1981. :Julian D.M. Lew, Loukas A. Mistelis & Stefan Kröll, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2003.

الإضافية التي لا نجد لها نظيرا في القانون الدولي، وهو ما يشير إلى وجود مساحة تحتاج إلى مزيد من المواءمة بين الالتزامات الدولية والنصوص الوطنية.

ومن الناحية العملية، برزت آثار هذا القصور في بعض الأحكام القضائية الكويتية التي تعاملت مع أحكام التحكيم الأجنبية باعتبارها مساوية للأحكام القضائية الأجنبية، ورفضت تنفيذها لأسباب تتعلق بعدم توافر شروط مأخوذة من قانون المرافعات، مثل شرط المعاملة بالمثل أو صرامة التفسير لمفهوم النظام العام، هذا النهج لا يتعارض فقط مع فلسفة اتفاقية نيويورك، بل يقوض ثقة الأطراف الأجنبية بالنظام القضائي الكويتي، ويضعف قدرة الدولة على اجتذاب الاستثمارات التي تتطلب بيئة قانونية متسقة وواضحة.

من منظور نقدي، يلاحظ أن التشريع الكويتي لم يحدث منذ سنوات طويلة بما يكفي لمواكبة التطور الدولي في مجال التحكيم، على عكس بعض الدول العربية مثل الإمارات ومصر التي أصدرت قوانين حديثة مستوحاة من قانون الأونسيترال النموذجي، وخصصت فصولا واضحة لتنظيم مسألة تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، ويظهر ذلك وجود تفاوت بين الكويت والدول المجاورة في مستوى جاذبية البيئة التشريعية للتحكيم.

كما أن غياب التمييز التشريعي بين الأحكام القضائية والتحكيمية يؤدي إلى نتيجة غير منطقية، إذ يوضع التحكيم الذي يمثل أداة دولية مرنة، في نفس خانة القضاء الوطني الذي تحكمه اعتبارات السيادة والعلاقات الدولية، وهذا الخلط يتنافى مع الفلسفة الحديثة التي تعتبر التحكيم وسيلة مستقلة قائمة على إرادة الأطراف، ويفترض أن تكون لها آليات تنفيذ خاصة ومبسطة.

من أبرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها على التنظيم التشريعي الكويتي أنه ما زال متأثرا بإطار تقليدي لم يستوعب بشكل كامل الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك، فمجرد الانضمام إلى الاتفاقية لا يكفي ما لم تترجم هذه الالتزامات إلى نصوص وطنية واضحة تحد من الغموض وتقلص من تباين الاجتهادات القضائية، وإن غياب هذا الدمج التشريعي أتاح مساحة واسعة أمام القضاء في التفسير، لاسيما فيما يتعلق بمفهوم النظام العام، الأمر الذي انعكس في بعض الحالات على رفض تنفيذ أحكام تحكيمية استنادا إلى أسباب لا تتوافق تماما مع المعايير الدولية.

ويظهر التحليل المؤسسي أن غياب قانون موحد للتحكيم قد أفسح المجال أمام القضاء لممارسة سلطته التقديرية بشكل واسع، وهو ما انعكس في بعض الحالات على تباين القرارات بين المحاكم وعدم اتساق تطبيق النصوص، ومثل هذا الوضع لا يؤثر فقط على كفاءة النظام القانوني، بل قد ينعكس كذلك على صورة الكويت كمركز إقليمي واعد في مجال التحكيم ومن ثم، فإن معالجة هذا القصور لا يمكن أن تتحقق من خلال الاجتهادات القضائية وحدها، بل تتطلب مبادرة تشريعية شاملة تقر قانونا موحدا للتحكيم يدمج أحكام اتفاقية نيويورك بوضوح في بنيته، ويبين بصورة جلية الفارق بين تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية

وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إن تبني مثل هذا الإصلاح من شأنه أن يعزز اليقين القانوني، ويرسخ مكانة الكويت ضمن الدول التي توفر بيئة قانونية حديثة وآمنة للمستثمرين والأطراف الدولية. [1]

ثانيا: موقف القانون الكويتي من تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

رغم أن الكويت انضمت مبكرا إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978، فإن هذا الانضمام ظل في الإطار الشكلي دون أن ينعكس بشكل واضح على البنية التشريعية الوطنية، فقد امتنع المشرع الكويتي عن إصدار قانون موحد يدمج الاتفاقية ويمنحها قوة مباشرة داخل النظام القانوني المحلي، واكتفى بوجود نصوص عامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، مما جعل القضاء يعتمد عليها في مواجهة طلبات التنفيذ.

هذا الوضع أدى إلى حالة من الغموض والارتباك في الممارسة العملية، حيث أصبحت المحاكم تنظر في طلبات التنفيذ وفق الشروط المقررة في القانون الوطني لا وفق فلسفة الاتفاقية الدولية، فعلى سبيل المثال، تطلب المحكمة الكلية المدنية في الكويت توافر شروط مأخوذة من قانون المرافعات، مثل شرط المعاملة بالمثل أو التأكد من عدم تعارض الحكم مع حكم وطني سابق، وهي متطلبات لم ترد نصا في اتفاقية نيويورك وبذلك، انتقلت المسؤولية من المشرع إلى القضاء، الذي بات مجبرا على تأويل النصوص الوطنية ومحاولة التوفيق بينها وبين التزامات الكويت الدولية.

ومن الناحية الإجرائية، يتعين على الطرف الراغب في التنفيذ تقديم طلبه أمام المحكمة الكلية المدنية، مرفقا أصل حكم التحكيم أو صورة مصدقة منه، وأصل اتفاق التحكيم، إلى جانب ترجمة رسمية للوثائق إذا كانت بلغة أجنبية، ورغم أن هذه المتطلبات تتماشى ظاهريا مع ما نصت عليه الاتفاقية، إلا أن المحاكم الكويتية تفسرها تفسيرا صارما، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل التنفيذ أو رفضه لأسباب شكلية.

الانتقاد الأبرز في هذا السياق أن القضاء الكويتي يتعامل مع حكم التحكيم الأجنبي بذات المعايير المطبقة على الأحكام القضائية الأجنبية، وهو ما يتناقض مع الطبيعة القانونية المستقلة للتحكيم كآلية قائمة على الإرادة التعاقدية للأطراف، فالتحكيم، وفق اتفاقية نيويورك، يجب أن يتمتع بمرونة أكبر عند التنفيذ، في حين أن إخضاعه لشروط المرافعات يجعل العملية مرهقة وغير متوافقة مع المعايير الدولية.

كما أن غياب قانون وطني شامل أدى إلى تباين واضح في الأحكام الصادرة عن المحاكم الكويتية، حيث نجد بعض الدوائر القضائية تميل إلى الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية متى استوفت الشروط الأساسية، في حين تتشدد دوائر أخرى وتوسع

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

في تفسير النظام العام، أو تفرض متطلبات شكلية مرهقة، مما أوجد حالة من عدم اليقين القانوني لدى المستثمرين والأطراف الأجنبية.

ومن زاوية نقدية، فإن موقف الكويت يبدو متحفظا مقارنة بدول عربية أخرى مثل الإمارات ومصر التي سارعت إلى إصدار قوانين تحكيم متكاملة، تستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي، وتخصص فصولا لتنظيم تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، وهو ما منحها سمعة أفضل في جذب الاستثمار والتحكيم الدولي، أما في الكويت، فإن استمرار الاعتماد على النصوص العامة لقانون المرافعات يشير إلى مجال قابل للتطوير التشريعي بما يعزز وضوح الإطار القانوني ويواكب المعايير الحديثة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التخصيص المؤسسي يظهر بوضوح في عدم وجود دائرة قضائية متخصصة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، مما يضاعف من فرص التباين في الأحكام، ويؤثر سلبا على استقرار التوجه القضائي، وفي ظل غياب التخصص، تبقى السلطة التقديرية الواسعة للقضاة عاملا رئيسيا في تحديد مصير أي حكم أجنبي، وهو ما قد يحد من وضوح مبدأ اليقين القانوني ويؤثر على جاذبية الكويت كمركز للتحكيم، يتضح إذن أن موقف القانون الكويتي، رغم اعترافه الشكلي بالاتفاقية، لا يترجم التزامات الدولة الدولية إلى إطار تشريعي متماسك، بل يترك الأمر للاجتهادات القضائية المتباينة، وهذا الأمر لا يتعارض فقط مع نصوص اتفاقية نيويورك وروحها، كما قد يحد ذلك من جاذبية الكويت الاقتصادية، ويجعل موقعها أقل تنافسية مقارنة بالدول التي سبقت إلى توفير بيئة تشريعية وقضائية أكثر تطورا. [1]

ثالثا: الشروط الوطنية لتنفيذ الأحكام الأجنبية

ينص قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي في مادته رقم (200) على مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يقبل القضاء بتنفيذ حكم صادر في الخارج، سواء أكان هذا الحكم قضائيا أم تحكيميا، وتتمثل هذه الشروط في أن تكون المحاكم الكويتية غير مختصة أصلا بنظر النزاع، وأن تكون المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم مختصة به وفق قواعد الاختصاص القضائي الدولي، كما تشترط النصوص أن يكون الخصوم قد تم تبليغهم تبليغا صحيحا، وأن يكون الحكم الأجنبي نهائيا غير قابل للطعن، وألا يتعارض مع حكم أو قرار صادر من محكمة كويتية، وأخيرا ألا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة في الكويت.

هذه الشروط تبدو منطقية حين يتعلق الأمر بالأحكام القضائية الأجنبية، غير أن الإشكالية تبرز عندما يطبقها القضاء الكويتي بشكل مباشر على أحكام التحكيم الأجنبية، رغم أن الأخيرة تخضع لاتفاقية نيويورك التي وضعت معايير مغايرة أكثر مرونة لتيسير الاعتراف والتنفيذ فالتحكيم، بخلاف القضاء، يستند إلى مبدأ سلطان الإرادة والتعاقد الحر، ولذلك فإن إخضاعه

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff, 2010. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

لشروط تقليدية يفرغ فلسفته من مضمونها ويجعل من عملية التنفيذ أكثر صعوبة وتعقيدا، الملاحظ أن المحاكم الكويتية في كثير من الحالات تعامل حكم التحكيم الأجنبي معاملة الحكم القضائي العادي، وتطبّق عليه شرط عدم التعارض مع أحكام وطنية سابقة أو شرط التبليغ الصارم، وهو ما يؤدي عمليا إلى تعطيل التنفيذ لأسباب شكلية أو تنظيمية، وهذا النهج يضع الكويت في موقف متحفظ مقارنة بالدول التي سارعت إلى تبني قوانين تحكيم متطورة تتماشى مع قانون الأونسيترال النموذجي، وأصدرت تشريعات خاصة لتنظيم تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية بعيدا عن قيود قوانين المرافعات. [1]

من زاوية نقدية، يمكن القول إن استمرار العمل بهذه الشروط قد يحد من قدرة الكويت التنافسية كمركز مالي وتجاري، إذ يبحث المستثمرون عن قضاء سريع وواضح في تنفيذ أحكام التحكيم الدولية، بينما تؤدي الإجراءات الشكلية المتشددة إلى ضياع الوقت والموارد، كما أن شرط عدم مخالفة الحكم للنظام العام أو الآداب العامة يستخدم أحيانا بصورة فضفاضة لتبرير رفض التنفيذ، رغم أن اتفاقية نيويورك شددت على أن الاستثناءات يجب أن تفسر تفسيرا ضيقا ولا تستخدم كذريعة لتعطيل التعاون القضائي الدولي.

ويزداد الأمر تعقيدا بغياب تشريع وطني موحد ينظم التحكيم بشكل كامل، الأمر الذي يترك المجال مفتوحا أمام الاجتهادات القضائية المتباينة وفي هذا السياق، يصبح من الضروري أن يتدخل المشرع الكويتي لإدخال إصلاحات تشريعية، إما بتعديل المواد الخاصة بتنفيذ الأحكام الأجنبية في قانون المرافعات، أو بإصدار قانون خاص ينظم تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بشكل متكامل، يدمج أحكام اتفاقية نيويورك بشكل مباشر ويزيل التضارب القائم، هذا الإصلاح سيضمن مواءمة المنظومة القانونية الكويتية مع المعايير الدولية، وسيقلل من تردد المستثمرين الأجانب في اللجوء إلى الكويت كمكان لتنفيذ الأحكام أو كمقر لنشاطاتهم التجارية، وبذلك، فإن تجاوز الإشكالية الحالية ليس فقط مطلبا قانونيا لتحقيق الالتزام الدولي، وإنما هو أيضا ضرورة اقتصادية لتعزيز ثقة المستثمرين وجعل الكويت بيئة أكثر جذبا للاستثمارات العالمية. [2]

رابعا: غياب التمييز التشريعي بين الأحكام القضائية والتحكيمية

يعد غياب التفرقة بين الأحكام القضائية الأجنبية وأحكام التحكيم الأجنبية من أبرز أوجه القصور في النظام القانوني الكويتي، إذ لا نجد في النصوص التشريعية أو التطبيقات القضائية ما يعكس إدراكا واضحا لاختلاف الطبيعة والغاية بينهما،

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015.

[2] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff, 2010. : van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017.

فالمحاكم الكويتية تتعامل مع كلا النوعين بذات المعايير، رغم أن الحكم القضائي يمثل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة وصلاحيات قضائها الوطني، بينما حكم التحكيم يقوم على اتفاق خاص بين الأطراف يهدف إلى الخروج من دائرة القضاء الرسمي والاعتماد على وسيلة بديلة أكثر مرونة وسرعة.

وقد جاءت اتفاقية نيويورك لعام 1958 لتؤكد على هذا التمييز من خلال وضع معايير مرنة تيسر الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، وحصرت حالات الرفض في نطاق ضيق يقتصر على مسائل جوهرية، مثل بطلان الاتفاق أو تعارض الحكم مع النظام العام بالمعنى الضيق، إلا أن التشريع الكويتي ما زال ينظر إلى أحكام التحكيم الأجنبية بالعين نفسها التي ينظر بها إلى الأحكام القضائية الأجنبية، مما يفرغ الاتفاقية من مضمونها ويضعف من فاعليتها، ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجه، استمرار النصوص الوطنية في اشتراط المعاملة بالمثل كشرط لتنفيذ الأحكام الأجنبية، وهو شرط لا مكان له في إطار التحكيم الدولي، إذ أن اتفاقية نيويورك لم تلزم الدول الأعضاء باعتماده، إن الإبقاء على هذا الشرط يمثل قيدا إضافيا لا مبرر له، ويؤدي عمليا إلى تقييد نطاق التنفيذ وإضعاف الثقة في المنظومة الكويتية، فالمستثمر أو التاجر الأجنبي عندما يلجأ إلى التحكيم يبتغي وسيلة دولية محايدة تتيح له ضمانات التنفيذ دون الدخول في اعتبارات المعاملة بالمثل أو السيادة القضائية التقليدية.[1]

كما يمنح القانون الكويتي القضاء سلطة تقديرية واسعة لرفض التنفيذ استنادا إلى اعتبارات شكلية أو إلى مفهوم فضفاض للنظام العام، وهو ما يفتح الباب أمام تفسيرات متشددة تتعارض مع فلسفة الاتفاقية التي هدفت إلى تقليص أسباب الرفض وتشجيع الاعتراف بالأحكام التحكيمية وبذلك، يتحول النظام العام من استثناء ضيق إلى أداة قد تستخدم لتقييد التنفيذ في حالات لا تمس جوهر السيادة أو المصالح الأساسية للدولة.

يترتب على هذا الوضع بعض الآثار العملية، من بينها ارتفاع معدلات رفض التنفيذ وتعطيل بعض الأحكام التحكيمية الأجنبية، وهو ما قد يؤثر على مستوى ثقة المتعاملين الدوليين بالكويت سواء كمكان لإجراء التحكيم أو كدولة يقصد منها تنفيذ أحكام صادرة عن هيئات تحكيمية دولية، إذ تتطلب بيئة الأعمال قدرا عاليا من الوضوح والاستقرار القانوني، وأي غموض أو ازدواجية في النصوص أو الممارسة قد يحد من جاذبية الدولة كمركز للاستثمار.

من زاوية نقدية، يمكن القول إن استمرار التشريع الكويتي في التعامل مع أحكام التحكيم الأجنبية كأنها أحكام قضائية أجنبية يكشف عن غياب تصور واضح لمكانة التحكيم في النظام القانوني الوطني، ويؤكد الحاجة الماسة إلى إصلاح تشريعي شامل يعترف بالاختلاف الجوهري بين النظامين، فإصدار قانون موحد للتحكيم يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي، ويعطي اتفاقية نيويورك مكانتها الواجبة، من شأنه أن يزيل هذه الازدواجية ويضمن التوافق مع الالتزامات الدولية للكويت، إن هذا التعارض بين النهج المرن للاتفاقية والنهج المقيد للتشريع الوطني يعد من العقبات الأساسية التي تواجه انسيابية تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت، ويستلزم مراجعة تشريعية عميقة لتقريب النصوص الوطنية من روح الاتفاقية ومقاصدها، على نحو يوازن بين حماية

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015.

النظام العام بوصفه ضرورة سيادية، وبين تعزيز جاذبية البيئة القانونية الكويتية بوصفها ركيزة أساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

خامسا: غياب قانون تحكيم موحد

رغم أن الكويت أصدرت القانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم، فإن هذا القانون لا يشكل إطارا شاملا قادرا على تنظيم كافة جوانب التحكيم الداخلي والدولي، فقد اقتصر على بعض الأحكام العامة والإجرائية، من دون أن يضع قواعد مفصلة تتعلق بالتحكيم الدولي أو بتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، كما أن هذا القانون لم يشهد تحديثا منذ صدوره، وهو ما يجعله غير منسجم مع التطورات المتسارعة التي عرفها مجال التحكيم التجاري الدولي في العقود الأخيرة.

ويلاحظ أن القانون الكويتي لم يتبن قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي أصبح يمثل المرجعية التشريعية الأساسية للعديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إذ سارعت غالبية هذه الدول إلى استلهامه أو الأخذ به بشكل مباشر بهدف توحيد القواعد وإضفاء قدر أكبر من المرونة والفعالية على أنظمتها التحكيمية، إن عدم استفادة التشريع الكويتي من قانون الأونسيترال النموذجي في مجال التحكيم أسهم في بقاء الإطار القانوني الكويتي أقل تطورا نسبيا مقارنة ببعض دول المنطقة التي بادرت إلى تحديث تشريعاتها وإصدار قوانين حديثة، مثل الإمارات ومصر والبحرين، الأمر الذي منحها أفضلية في ترسيخ مكانتها كمراكز إقليمية للتحكيم.

إن غياب قانون تحكيم موحد ومتطور في الكويت ينتج فجوة تشريعية واضحة، تدفع المحاكم إلى الاعتماد على اجتهاداتها الخاصة لسد النقص التشريعي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تفاوت في الأحكام القضائية وتباين في التوجهات، وفي غياب إطار تشريعي محدد، تصبح السلطة التقديرية للقضاة هي العامل الحاسم، وهو ما يبرز أهمية العمل على تطوير الإطار القانوني بما يعزز استقرار البيئة التشريعية ويوفر مزيدا من اليقين للأطراف المتنازعة.

من الناحية العملية، ترتب على هذا القصور التشريعي استمرار تطبيق نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أحكام التحكيم الأجنبية، رغم أن هذه النصوص وضعت أساسا للأحكام القضائية الوطنية، وهو ما جعل المحاكم في كثير من الأحيان تفرض متطلبات شكلية لا تتناسب مع الطبيعة الخاصة للتحكيم، مثل شرط المعاملة بالمثل أو اشتراط عدم تعارض الحكم مع أحكام وطنية سابقة، في حين أن اتفاقية نيويورك هدفت إلى تجاوز هذه العراقيل وتبسيط إجراءات التنفيذ.

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

ومن منظور نقدي بناء، يكشف غياب قانون موحّد للتحكيم عن فرصة مهمة أمام المشرّع الكويتي لتبني رؤية استراتيجية أكثر شمولا تستوعب الدور الاقتصادي للتحكيم كأداة رئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرون الدوليون يولون أهمية كبرى لوجود منظومة تحكيم حديثة وفعالة تضمن الاعتراف بالأحكام وتنفيذها بسرعة وشفافية، ما يجعل تطوير الإطار التشريعي في الكويت بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة خطوة أساسية نحو تعزيز الثقة وترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي جاذب للتحكيم والاستثمار.

إن معالجة هذا الخلل التشريعي تستدعي إصدار قانون موحد للتحكيم يتبنى بشكل صريح قانون الأونسيترال النموذجي ويضع قواعد واضحة للتفريق بين التحكيم الداخلي والدولي، مع تخصيص فصل كامل لتنظيم تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية،كما يتعين أن ينص القانون الجديد على إجراءات مبسطة وسريعة، وعلى تضييق نطاق النظام العام ليقتصر على المبادئ الجوهرية، بما ينسجم مع فلسفة اتفاقية نيويورك، وبهذا الإصلاح، يمكن للكويت أن تسد فجوتها التشريعية وتلتحق بركب الدول التي جعلت من تحديث قوانين التحكيم جزءا من استراتيجيتها لجذب الاستثمار، وبذلك تتحول من دولة ذات بيئة قانونية متحفظة إلى مركز إقليمي أكثر جذبا للتحكيم التجاري الدولي. [1]

سادسا: غموض مفهوم النظام العام

يعد مفهوم النظام العام من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في مجال الاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية، سواء كانت قضائية أو تحكيمية، ففي الكويت، كما في كثير من الأنظمة القانونية، يمثل النظام العام وسيلة تمنح القضاء سلطة تقديرية واسعة لرفض التنفيذ متى رأى أن الحكم يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني أو مع القيم الجوهرية للمجتمع، وقد نصت المادة (200) من قانون المرافعات المدنية والتجارية صراحة على أن المحكمة يمكنها أن ترفض تنفيذ أي حكم أجنبي إذا كان مخالفا للنظام العام أو للآداب العامة في الدولة.

إلا أن الإشكالية الجوهرية تكمن في غياب تعريف محدد أو إرشادات تشريعية واضحة لهذا المفهوم، الأمر الذي جعل النظام العام مفهوما فضفاضا ومرنا إلى حد كبير، وفي ظل هذا الغياب، تترك السلطة التقديرية كاملة للقاضي لتحديد ما إذا كان الحكم محل التنفيذ يتعارض مع النظام العام أم لا، هذه السلطة الواسعة قد تستخدم أحيانا بصورة تتجاوز الحد المطلوب، مما يفتح

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

المجال أمام التوسع في رفض تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لأسباب لا تتفق مع الفلسفة المرنة التي تبنتها اتفاقية نيويورك لعام 1958.[1]

فعلى سبيل المثال، قد تعتبر بعض المحاكم أن الحكم الذي يتضمن فوائد ربوية مخالف للنظام العام الكويتي استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية، رغم أن الفوائد في أغلب القوانين المقارنة تعتبر مسألة تجارية بحتة لا تمس جوهر النظام العام، وكذلك قد يرفض تنفيذ أحكام تتعلق بعقود الامتياز أو بعض أشكال العقود الاستثمارية بحجة مساسها بالسيادة الاقتصادية للدولة، في حين أن مثل هذه النزاعات تخضع عادة لمبدأ سلطان الإرادة ويجب أن تكون قابلة للتحكيم.

ومن زاوية نقدية، فإن إبقاء مفهوم النظام العام دون تحديد أو تقييد يتعارض مع الاتجاه الدولي السائد، الذي يدعو إلى تفسير ضيق لهذا المفهوم بحيث يقتصر على المبادئ الجوهرية للنظام القانوني، مثل حماية الأمن القومي أو النظام الدستوري أو منع الغش والفساد، أما استخدامه لرفض تنفيذ أحكام تتعلق بمسائل مالية أو تجارية بحتة، فإنه يفرغ اتفاقية نيويورك من مضمونها ويجعلها بلا أثر فعلي.

كما أن غموض هذا المفهوم يؤدي إلى نتائج عملية خطيرة، إذ يخلق حالة من عدم اليقين القانوني لدى المستثمرين الدوليين، الذين يبحثون عن بيئة قانونية واضحة ومستقرة لتنفيذ الأحكام التحكيمية، وعندما تصبح مسألة التنفيذ رهينة لتقدير القاضي وفق مفهوم غير محدد، فإن ذلك يضعف ثقة الأطراف بالنظام القضائي ويجعل الكويت أقل جذبا للتحكيم مقارنة بدول أخرى في المنطقة تبنت تفسيرا أكثر تقييدا للنظام العام.

من ثم، فإن إصلاح هذا الوضع يقتضي تدخل المشرع لتحديد نطاق مفهوم النظام العام بشكل أكثر وضوحا، وذلك من خلال إدراج نصوص تشريعية أو مبادئ قضائية ملزمة تضع حدودا دقيقة لاستخدام هذا الاستثناء، كما يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة، حيث نجحت بعض الدول مثل فرنسا في تضييق نطاق النظام العام إلى الحد الأدنى الضروري، مما عزز ثقتها كمركز عالمي للتحكيم، وبالمثل، فإن الكويت إذا سارت في هذا الاتجاه فستتمكن من تحقيق التوازن بين حماية قيمها الأساسية والالتزام بروح اتفاقية نيويورك التي تهدف إلى تعزيز الثقة في التحكيم التجاري الدولي.[2]

---

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015.

[2] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014.:Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017. :van den Berg, A.J., *Enforcement of Arbitral Awards under the New York Convention: Practice and Procedure*, Kluwer Law International, 1999.

سابعا: إشكالية عدم النص على اختصاص حصري

من أبرز التحديات التي يواجهها النظام القضائي الكويتي في مجال تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية غياب نص تشريعي يحدد محكمة مختصة حصريا بنظر هذه الطلبات، ففي ظل عدم وجود مثل هذا النص، تتوزع طلبات التنفيذ بين دوائر متعددة في المحكمة الكلية المدنية، تختلف فيما بينها من حيث التخصص والخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج متباينة وأحكام قد تكون متناقضة، هذا الوضع يخلق حالة من عدم اليقين القانوني، ويؤثر على درجة استقرار التوجهات القضائية، حيث لا يستطيع المستثمر أو الأطراف المتنازعة التنبؤ بمسار الطلبات أو بنتائجها.

إن تعدد الدوائر وعدم وجود جهة مركزية مختصة يؤدي إلى إضعاف عنصر التخصص، فالقضاة الذين ينظرون هذه الطلبات قد لا يكون لديهم الخبرة الكافية في قضايا التحكيم التجاري الدولي، وهو مجال يتطلب إلماما دقيقا باتفاقية نيويورك ومعاييرها المرنة، وفي المقابل، نجد أن عددا من الدول اتجهت إلى تخصيص دوائر متخصصة، مثل الإمارات التي أنشأت دائرة للتحكيم في محكمة دبي، ومصر التي خصصت دائرة لتنفيذ الأحكام الأجنبية بمحكمة الاستئناف، وهو ما ساهم في تعزيز الخبرة القضائية وتوحيد التوجهات.

ويكشف غياب التخصص في الكويت عن قصور بنيوي في الإطار التشريعي، إذ أن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ما زال يخضع لنفس الشروط المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية بشأن الأحكام القضائية الأجنبية، وهذا الخلط يتعارض مع فلسفة اتفاقية نيويورك التي أكدت على التيسير والمرونة في التنفيذ، ويجعل من المحاكم الكويتية أكثر تحفظا في التعامل مع هذه الطلبات.

كما أن استمرار اشتراط المعاملة بالمثل يمثل عقبة إضافية، إذ يمنح القضاء الكويتي سلطة تقييدية تتنافى مع الاتجاه الدولي السائد الذي يدعو إلى الاعتراف المتبادل دون شروط معقدة، فعوضا عن أن يكون الأصل هو التنفيذ، يصبح الأصل هو التحقق من شروط مرهقة تقيد انسيابية الاعتراف بالأحكام، مما يضعف من فعالية التحكيم ويعطل غايته الأساسية.

إلى جانب ذلك، فإن غموض مفهوم النظام العام في القانون الكويتي يزيد من تعقيد المسألة، إذ يمنح القاضي سلطة تقديرية واسعة قد تستخدم أحيانا لرفض التنفيذ لأسباب لا تمس جوهر النظام القانوني أو القيم الأساسية للمجتمع، هذا التوسع في التقدير يتعارض مع الاتجاه المقارن الذي يفسر النظام العام تفسيرا ضيقا، ويحد من المرونة التي كرستها الاتفاقية.

إن غياب محكمة مختصة حصريا يؤدي أيضا إلى إضعاف سرعة الإجراءات، فالقضايا تتوزع بين دوائر مختلفة، وقد تستغرق وقتا أطول نظرا لتفاوت الخبرة وعدم وجود آلية واضحة لتسريع البت فيها، ومن ثم، فإن هذا الوضع لا ينسجم مع متطلبات بيئة الاستثمار الدولية التي تبحث عن أنظمة قضائية توفر الحسم السريع والشفافية في التنفيذ.

وعليه، يمكن القول إن الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يعاني من مشكلات بنيوية متشابكة، غياب التخصيص التشريعي، غياب التحديث وفق نموذج الأونسيترال، استمرار اشتراط المعاملة بالمثل، توسع مفهوم النظام العام، وتوزيع الاختصاص على دوائر غير متخصصة، هذه العوامل مجتمعة تجعل الكويت أقل جذبا كمركز للتحكيم مقارنة بدول أخرى

في المنطقة طورت تشريعاتها وأجهزتها القضائية بما يضمن استقرارا ووضوحا أكبر، إن الإصلاح المطلوب يتمثل في إصدار قانون موحد للتحكيم يتبنى أحكام اتفاقية نيويورك بصورة مباشرة، ويخصص دائرة قضائية متخصصة في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، على أن تكون هذه الدائرة مزودة بقضاة ذوي خبرة في القانون التجاري الدولي، كما يجب إلغاء شرط المعاملة بالمثل، وتضييق نطاق مفهوم النظام العام ليقتصر على المبادئ الجوهرية فقط، وهو ما سيسهم في تعزيز الثقة في النظام القانوني الكويتي وتحويله إلى بيئة أكثر جذبا للاستثمار والتحكيم الدولي. [1]

الفصل الثالث: التطبيقات القضائية الكويتية في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

تعد التطبيقات القضائية الكويتية في مجال تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية مرآة عملية تعكس تفاعل المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية التي التزمت بها الدولة بموجب انضمامها إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958، فقد اضطلعت المحاكم الكويتية، وعلى رأسها محكمة التمييز، بدور محوري في رسم ملامح هذا التفاعل من خلال اجتهاداتها التي تناولت مسائل شكلية وموضوعية تتعلق بالاعتراف بالأحكام وتنفيذها، ويظهر من هذه التطبيقات حرص القضاء الكويتي على التوفيق بين متطلبات النظام العام الداخلي من جهة، وبين مقتضيات الانفتاح على المعايير الدولية من جهة أخرى، كما اتسمت بعض الأحكام بالمرونة في قبول التنفيذ متى استوفيت الشروط الشكلية، في حين شددت أحكام أخرى على ضرورة احترام خصوصية القواعد الآمرة في التشريع الوطني ومن ثم، فإن دراسة هذه التطبيقات تتيح فهما معمقا لمواطن القوة والقصور في الإطار القانوني الكويتي، وتبرز الحاجة إلى إصلاحات تشريعية تعزز اليقين القانوني وتواكب التطورات العالمية في مجال التحكيم. [2]

أولا: أهمية دراسة التطبيقات القضائية

تعد التطبيقات القضائية إحدى الركائز الجوهرية لفهم كيفية تفاعل الدول مع التزاماتها الدولية، إذ لا تكفي النصوص التشريعية وحدها لقياس مدى جدية الدولة في الانخراط بالاتفاقيات الدولية، بل إن الممارسة القضائية هي التي تكشف عن حقيقة هذا الالتزام، من خلال طريقة تفسير القضاة لهذه الاتفاقيات وتطبيقها على النزاعات المعروضة أمامهم، وفي دولة مثل الكويت،

---

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017.:Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.:van den Berg, A.J., *Enforcement of Arbitral Awards under the New York Convention: Practice and Procedure*, Kluwer Law International, 1999.

[2] **Gary B. Born**, *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. : **Albert Jan van den Berg**, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law and Taxation Publishers, 1981. :**Julian D.M. Lew**, **Loukas A. Mistelis & Stefan Kröll**, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2003.

التي تبنت نموذجا قانونيا مختلطا يجمع بين التقاليد المدنية المستمدة من الفقه الفرنسي من جهة، والتأثيرات العربية والإسلامية من جهة أخرى، يصبح للاجتهاد القضائي دور مركزي في بناء وتفسير القواعد القانونية، إن تحليل التطبيقات القضائية لا يقف عند حدود الكشف عن مدى الانسجام بين القانون الوطني والاتفاقيات الدولية، بل يتجاوز ذلك ليظهر التوجهات الفكرية للقضاة، ويكشف عن درجة انفتاحهم على مبادئ القانون الدولي الخاص، ففي موضوع التحكيم، يظهر هذا بوضوح عند بحث تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إذ إن هذه المسألة تتطلب من القضاء الكويتي الموازنة بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات المجتمع الدولي الذي تسعى الكويت للانخراط فيه كبيئة آمنة للاستثمار والتجارة.[1]

تتجلى أهمية دراسة التطبيقات القضائية الكويتية على وجه الخصوص في عدة نقاط أولا، أن الكويت ورغم انضمامها المبكر إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 عبر القانون رقم 10 لسنة 1978، إلا أنها لم تصدر بعد تشريعا وطنيا متكاملا ينظم التحكيم التجاري الدولي وتنفيذ أحكامه الأجنبية، ونتيجة لهذا الفراغ التشريعي، كان لابد للقضاء أن يلعب دورا تعويضيا في سد هذه الفجوة من خلال اجتهاداته، ثانيا، أن النظام القانوني الكويتي يمنح القضاء سلطة واسعة في تفسير النصوص التشريعية، وخاصة ما يتعلق بمفاهيم مرنة مثل النظام العام والمعاملة بالمثل، وهما شرطان يظهران كثيرا في دعاوى التنفيذ، ومن هنا، فإن فهم كيفية تعامل القضاء الكويتي مع هذه المفاهيم، سواء بتوسيعها أو تضييقها، يساعد الباحث على قياس مدى جدية الكويت في الالتزام بروح اتفاقية نيويورك، التي سعت منذ البداية إلى تقليص تدخل الدول في إجراءات التنفيذ، ثالثا، أن معظم المنازعات التجارية ذات الطابع الدولي التي يكون أحد أطرافها كويتيا أو مرتبطة بأصول أو استثمارات في الكويت، غالبا ما تحسم أمام هيئات تحكيمية أجنبية، مما يجعل مرحلة التنفيذ داخل الكويت محطة جوهرية وحاسمة لاستقرار المعاملات التجارية الدولية.[2]

لا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي عند النظر إلى دور القضاء، فالمستثمر الأجنبي عندما يختار الكويت لا يهتم فقط بالنصوص المكتوبة في القوانين، بل يتابع أيضا كيف يطبق القانون أمام المحاكم، وحين يرى أن القضاء يتعامل مع القضايا بمرونة ويأخذ في اعتباره القواعد الدولية الحديثة، يشعر بمزيد من الاطمئنان إلى أن حقوقه ستحظى بالحماية اللازمة، أما إذا ظهرت بعض

---

[1] Al-Duri QAR, *Arbitration in Islamic Jurisprudence and Positive Law* (Criterion Publishing and Distribution 2002) :Al-Duri QAR, *The Bond of Arbitration in Islamic Jurisprudence and Positive Law* (Criterion Publishing and Distribution 2002) :Alenazi K, *Arbitration in the Administrative Contracts in Kuwait: Comparative Study* (Arabian Renaissance House 2007) :Al-Feqi A, *The New Arbitration in the Arab Countries* (The Modern University Office 2003) :Alfiqi A, *What's New in Arbitration in the Arab Countries* (Arab Renaissance House 2003) :Al-Fiqqi A, *Arbitration on Maritime Disputes: Comparative Study* (Arab Renaissance House 2007)الشواربي، عبد الحميد . (2021). *التحكيم التجاري الدولي وتنفيذ أحكامه*. دار الفكر العربي، القاهرة.

[2] Al-Ganbaha MM, *The Recognition of Foreign Arbitral Awards and Enforcement* (Dar University Publications 2005) :Al-Hayawi M, *Rule of Not Assuming Satisfaction When Resorting to Arbitration: Analytical & Applied Comparative Study within the Light of Jurisprudence & Court Orders* (Arab Renaissance House 2010).

التفسيرات المتشددة أو غير المستقرة، فقد يقلق ذلك المستثمر ويجعله يقارن بين بيئة الكويت القانونية وغيرها من المراكز التي تشتهر بجذب الاستثمار مثل دبي أو البحرين أو سنغافورة، ومن هنا، يتضح أن دور القضاء الكويتي لا يقتصر على الفصل في المنازعات، بل ينعكس أيضا على ثقة المستثمرين وصورة الكويت كبيئة جاذبة للاستثمار. [1]

ثانيا: الإطار الإجرائي لتقديم طلب التنفيذ أمام القضاء الكويتي

يلاحظ أن النظام القانوني الكويتي لا يتضمن نصوصا إجرائية مستقلة أو تفصيلية خاصة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، على خلاف ما هو معمول به في عدد من التشريعات المقارنة التي خصصت فصولا كاملة لتنظيم هذه المسألة، ونتيجة لهذا الفراغ التشريعي، يخضع طلب التنفيذ في الكويت للإجراءات العامة المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، بحيث يقدم الطلب أمام المحكمة الكلية المدنية بوصفها الجهة المختصة بالفصل في المنازعات ذات الطابع الدولي أو المرتبطة بعلاقات تجارية عابرة للحدود. [2]

ويشترط لقبول طلب التنفيذ أن يرفق صاحب الشأن بعدد من الوثائق الأساسية، أهمها، أصل حكم التحكيم أو صورة مصدقة عنه، وذلك لضمان التأكد من صحته وسلامته من أي عبث أو تزوير، وأصل اتفاق التحكيم، باعتباره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اختصاص هيئة التحكيم، إذ لا يمكن تنفيذ حكم تحكيمي ما لم يثبت وجود اتفاق صحيح وملزم بين الأطراف، وترجمة رسمية للوثائق إذا كانت بلغة أجنبية، حيث يشترط أن تكون الترجمة معتمدة لتفادي أي التباس في فهم مضمون الحكم أو بنود الاتفاق، وإثبات عدم مخالفة الحكم للنظام العام الكويتي، وهو الشرط الأكثر جدلا وإثارة للنقاش الفقهي والقضائي، نظرا لما يتركه من سلطة تقديرية واسعة للقضاء قد تؤدي إلى تعطيل تنفيذ أحكام لا تتعارض فعليا مع القيم الجوهرية للنظام القانوني.

غير أن الممارسة القضائية تكشف أن التعامل مع هذه الطلبات يتسم بالتباين من قضية إلى أخرى، حيث يظل تفسير القاضي هو المحدد النهائي لمصير الطلب، ففي بعض الحالات أبدى القضاء مرونة في التعامل مع الأحكام التحكيمية الأجنبية، مكتفيا بالفحص الشكلي للوثائق ومدى استيفائها للشروط الإجرائية، بينما في حالات أخرى اتجه إلى التشدد، لاسيما عند مناقشة مسألة النظام العام أو الاختصاص القضائي الدولي.

هذا الوضع يعكس غياب إطار قانوني موحد يوجه القضاة نحو منهج ثابت ومتوازن في التعامل مع طلبات التنفيذ، فبينما تقر اتفاقية نيويورك لعام 1958 بمبدأ التيسير وتقليص تدخل المحاكم، يظل القضاء الكويتي مقيدا بنصوص قانون المرافعات

---

[1] Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International. : Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). Oxford University Press. :Paulsson, J. (2013). *The Idea of Arbitration*. Oxford University Press. : Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. : van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International.

[2] المادة 200 من قانون المرافعات الكويتي.

التي صممت في الأصل للأحكام القضائية الأجنبية وليس للأحكام التحكيمية، الأمر الذي يترتب عليه نوع من الازدواج في المرجعية القانونية ، ومن ثم، فإن وضع قواعد إجرائية خاصة بتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية أصبح ضرورة ملحة لضمان اليقين القانوني، وتفادي التضارب بين التزامات الكويت الدولية وممارساتها الوطنية. [1]

ثالثا: دراسة تحليلية في نماذج مختارة من الأحكام القضائية

حكم المحكمة الكلية – الطعن رقم 145 لسنة 2018 تجاري، إذ تقدمت شركة أجنبية بطلب تنفيذ حكم تحكيمي صادر في لندن وفق قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) ضد شركة كويتية في نزاع تجاري دولي، قبلت المحكمة الطلب وأمرت بتنفيذ الحكم، بعد أن تأكدت من صحة إخطار الطرف الآخر وخلو الحكم من أي مخالفة للنظام العام في الكويت.

يمثل هذا الحكم علامة فارقة في توجه القضاء الكويتي نحو استيعاب متطلبات اتفاقية نيويورك لعام 1958، فقد تعاملت المحكمة مع الطلب بروح الاتفاقية لا بمجرد نصوصها، فجعلت معيار الرفض مرتبطا حصرا بالحالات الواردة في المادة الخامسة، دون التوسع في خلق أسباب إضافية، وهذا يعكس إدراكا قضائيا متزايدا بأن الكويت لا تستطيع أن تكون جزءا من الاقتصاد العالمي دون أن توفر ضمانة حقيقية لتنفيذ الأحكام الأجنبية، لكن في المقابل، يظل هذا الحكم استثناء لا قاعدة عامة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى استمرارية هذا التوجه في أحكام لاحقة. [2]

حكم محكمة التمييز – الطعن رقم 221 لسنة 2015 تجاري، إذ تقدمت شركة بطلب تنفيذ حكم صادر عن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما دفع الخصم بأن الحكم يخالف النظام العام، رفضت المحكمة التنفيذ، واعتبرت أن الحكم تضمن فوائد ربوية، وهو ما يشكل مخالفة جوهرية للشريعة الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام العام في الكويت.

هذا الحكم يكشف عن الاتجاه المحافظ للقضاء الكويتي في تفسير مفهوم النظام العام، فبينما تلزم اتفاقية نيويورك الدول الأعضاء بأن يفسر هذا المفهوم تفسيرا ضيقا، لجأت محكمة التمييز إلى توسيع نطاقه ليشمل مسائل مالية متنازع عليها، كالالتزامات الربوية، ورغم أن هذا النهج يجد ما يبرره في طبيعة النظام القانوني الكويتي المستمد من الشريعة الإسلامية، إلا أنه

[1] Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International. :Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). Oxford University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International. :Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :Gaillard, E., & Savage, J. (1999). *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International.

[2] محكمة التمييز، الطعن رقم 145 لسنة 2018 تجاري، جلسة 2019/3/12.

يضعف من الثقة الدولية بقدرة الكويت على توفير حماية محايدة للأطراف الأجنبية. بعبارة أخرى، فإن مثل هذه الأحكام تبرز التوتر بين الهوية القانونية الوطنية من جهة، والتزامات الانخراط في منظومة التحكيم الدولية من جهة أخرى. [1]

حكم المحكمة الكلية – الطعن رقم 306 لسنة 2020 مدني، إذ صدر حكم تحكيمي عن هيئة سويسرية، وطلب تنفيذه في الكويت دون تقديم ترجمة رسمية للوثائق، رفضت المحكمة التنفيذ تطبيقا لنص المادة الرابعة من اتفاقية نيويورك، التي تشترط تقديم ترجمة رسمية معتمدة إذا كانت الوثائق بلغة أجنبية.

يبرز هذا الحكم جانبا آخر من توجه القضاء الكويتي، وهو الالتزام الحرفي بالشروط الشكلية، فعلى الرغم من أن المصلحة العملية قد تقتضي المرونة في مسألة الترجمة، خاصة إذا لم يكن هناك نزاع حول مضمون الحكم، إلا أن المحكمة آثرت التشدد الشكلي، صحيح أن هذا النهج يوفر اليقين القانوني ويظهر احتراما لنصوص الاتفاقية، لكنه في الوقت نفسه قد يفتح الباب أمام استخدام الشكل كأداة لتعطيل التنفيذ. [2]

هذا التذبذب يفقد المستثمرين ورجال الأعمال اليقين الذي تحتاجه المعاملات الدولية، فغياب توجه قضائي ثابت يثير المخاطر حول إمكانية تنفيذ الأحكام الأجنبية في الكويت، ويجعل البيئة القانونية أقل تنافسية مقارنة بمراكز إقليمية مثل دبي أو البحرين، ومن هنا، فإن تحليل التطبيقات القضائية ليس مجرد استعراض لأحكام متناثرة، بل هو مدخل أساسي لتشخيص أزمة مزدوجة: أزمة نصوص غير مكتملة، وأزمة اجتهادات غير مستقرة.

رابعا: أبرز الاتجاهات القضائية المستخلصة

من خلال استقراء الأحكام الصادرة عن المحاكم الكويتية بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، يمكن استخلاص عدد من الاتجاهات الجوهرية التي تعكس ملامح تعامل القضاء مع هذه القضايا ذات الطابع الدولي، أول هذه الاتجاهات هو التباين في تفسير مفهوم النظام العام، حيث لوحظ أن المحاكم الكويتية في بعض الحالات توسعت في تفسيره لتشمل عناصر لا تمس بالضرورة المبادئ الأساسية للنظام القانوني، مثل الفوائد الربوية، أو بعض الشروط الواردة في عقود الامتياز التجاري والوكالة التجارية، أو حتى بنود التحكيم التي اعتبرت غامضة أو غير دقيقة، هذا التوسع، وإن كان يجد ما يبرره في خصوصية البيئة القانونية والاجتماعية في الكويت، إلا أنه لا ينسجم مع التوجه الدولي الذي يقر بوجوب تضييق نطاق النظام العام ليقتصر على المسائل الجوهرية والأساسية.

الاتجاه الثاني يتمثل في التمسك الصارم بالشروط الشكلية، إذ أبدت المحاكم الكويتية تشددا ملحوظا في متطلبات تقديم طلب التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة تقديم ترجمة رسمية للوثائق بلغة معتمدة، وإثبات صحة التبليغ للطرف الآخر، والتحقق من أصالة التوقيعات على المستندات، صحيح أن احترام هذه الإجراءات الشكلية يوفر ضمانات للعدالة، إلا أن الإفراط في

[1] محكمة التمييز، الطعن رقم 221 لسنة 2015 تجاري، جلسة 2016/4/10.

[2] B. Hanotiau, "Public Policy in International Arbitration," ICCA Congress Series No. 13, p. 775.

التمسك بها قد يحولها إلى عقبة حقيقية أمام التنفيذ، الأمر الذي يفرغ اتفاقية نيويورك من مضمونها العملي القائم على التيسير والسرعة.

أما الاتجاه الثالث فهو غياب التوحيد في الأحكام القضائية، حيث لم ينشأ حتى الآن في الكويت جهاز قضائي متخصص أو دائرة موحدة تنظر حصريا في طلبات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وقد ترتب على ذلك تفاوت كبير في القرارات، وأحيانا صدور أحكام متناقضة في مسائل متشابهة سواء من محاكم مختلفة أو حتى من ذات المحكمة خلال فترات زمنية متقاربة، هذا التباين يضر بمبدأ الأمن القانوني ويؤثر سلبا على استقرار بيئة التحكيم في الكويت، وهو ما يستدعي تدخلا تشريعيا عاجلا لتوحيد المعايير وضمان استقرار الاجتهاد القضائي.

وأخيرا، يظهر اتجاه رابع يتمثل في تجاهل بعض المحاكم لنصوص اتفاقية نيويورك، إذ تفضل في بعض القضايا الاكتفاء بالرجوع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية، دون الإشارة الصريحة إلى الاتفاقية الدولية التي تعد المرجع الأساسي في هذا المجال، ويعد هذا الموقف متعارضا مع مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية عند التعارض، ما يعكس الحاجة الملحة لتعزيز الوعي القضائي بمتطلبات الاتفاقية والتأكيد على إلزاميتها في التطبيق العملي، وعليه، فإن هذه الاتجاهات تكشف عن ازدواجية قائمة في الممارسة القضائية الكويتية، فمن جهة هناك انفتاح على الالتزامات الدولية، ومن جهة أخرى لا يزال القضاء يميل إلى تفسيرات تقليدية تقيد من فاعلية التحكيم كآلية لتسوية المنازعات الدولية. [1]

خامسا: مقارنة مع التطبيقات القضائية في بعض الدول

تبرز المقارنة بين التطبيقات القضائية الكويتية ونظيراتها في بعض الدول العربية والأوروبية الفوارق الواضحة في منهج التعامل مع اتفاقية نيويورك وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية. ففي الإمارات العربية المتحدة، يمثل القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 علامة تحول جوهرية، إذ استند بشكل مباشر إلى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وأنشأ محكمة مختصة للنظر في طلبات التنفيذ، وألغى شرط المعاملة بالمثل الذي طالما شكل عقبة أمام الاعتراف بالأحكام الأجنبية. وقد أدى هذا التطوير إلى خلق بيئة قانونية متكاملة تدعم الاستثمار وتكرس مكانة الإمارات كمركز إقليمي للتحكيم.

أما في مصر، فقد تبنت قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994، وأوكلت لمحكمة استئناف القاهرة دائرة متخصصة حصريا في قضايا التحكيم، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الأجنبية، ويلاحظ أن القضاء المصري تعامل بمرونة مع اتفاقية نيويورك،

[1] Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International. :Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). Oxford University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International. :Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :Gaillard, E., & Savage, J. (1999). *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International.

حيث اعتمدها مباشرة كمصدر قانوني ملزم، وفسر النظام العام تفسيرا ضيقا يتوافق مع المعايير الدولية، هذا التوجه عزز من سمعة مصر كمركز تحكيم إقليمي، خاصة من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

في فرنسا، يظهر النموذج الأكثر انفتاحا على المستوى الدولي، إذ تعتمد المحاكم الفرنسية مبدأ التنفيذ شبه التلقائي للأحكام التحكيمية الأجنبية، دون اشتراط أي إجراءات شكلية معقدة، باستثناء شرط واحد هو عدم تعارض الحكم مع النظام العام الفرنسي بالمعنى الضيق جدا وبذلك، ألغت فرنسا عمليا جميع القيود الإجرائية كالمصادقة أو المعاملة بالمثل، مما جعلها إحدى أكثر الدول دعما لفلسفة اتفاقية نيويورك، وهو ما يفسر ريادتها كموطن للممارسات التحكيمية الدولية.

هذه النماذج المقارنة تبرز الفجوة مع التجربة الكويتية، حيث ما زالت المحاكم المحلية متأثرة بالشروط الشكلية وتوسع تفسير النظام العام، فضلا عن غياب محكمة متخصصة وبالتالي، فإن استلهام الخبرات من هذه الدول يمكن أن يشكل خارطة طريق لإصلاح المنظومة الكويتية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات. [1]

سادسا: الأثر القانوني والاقتصادي للتطبيقات القضائية الكويتية

إن دراسة الأثر القانوني والاقتصادي للتطبيقات القضائية في مجال تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت تكشف عن أبعاد عميقة تتجاوز مجرد الجانب الفني للإجراءات، لتنعكس بصورة مباشرة على بيئة الاستثمار، وعلى قدرة الدولة على الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي فالقضاء، من خلال ممارساته، لا يقوم فقط بحسم نزاع بين أطراف محددة، بل يبعث برسائل ضمنية إلى المستثمرين والشركات والأسواق العالمية بشأن درجة التزام الدولة باحترام العقود وتنفيذ الالتزامات الدولية، من الناحية القانونية، أظهر استقراء الأحكام الصادرة عن المحاكم الكويتية قدرا من التردد والتضارب في التعامل مع أحكام التحكيم الأجنبية، ففي حين تلتزم بعض الدوائر بروح اتفاقية نيويورك لعام 1958 ونصوصها، تتجه دوائر أخرى إلى تغليب أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على الاتفاقية، الأمر الذي يفرغها من مضمونها العملي، هذا التباين يضعف من وحدة التوجه القضائي، ويخلق حالة من عدم اليقين القانوني، خاصة بالنسبة للأطراف الأجنبية التي تبحث عن ضمانات ثابتة وموثوقة في حال نشوء نزاع. [2]

أحد أبرز الإشكاليات يتمثل في التوسع في تفسير النظام العام، فبدلا من الالتزام بالنهج الدولي الذي يقر بوجوب تضييق نطاق هذا المفهوم ليقتصر على المبادئ الجوهرية للنظام القانوني، ذهب القضاء الكويتي في بعض القضايا إلى استخدام النظام العام كأداة لرفض التنفيذ حتى في غياب تعارض جوهري، وقد شمل هذا الرفض مسائل مالية تتعلق بالفوائد الربوية، أو بنود

[1] Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International. :Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). Oxford University Press. :Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International.

[2] Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International.

عقود الامتياز التجاري، أو شروط عقود الوكالة التجارية، هذا التوجه يعكس محاولة لحماية القيم المستمدة من النظام القانوني المحلي، غير أنه في الوقت نفسه يضع الكويت على مسافة من فلسفة اتفاقية نيويورك التي هدفت إلى تعزيز الانسجام واليقين القانوني في العلاقات التجارية الدولية. [1]

أما على صعيد الشروط الشكلية، فقد اتسم القضاء الكويتي بصرامة شديدة في تطبيق المادة الرابعة من الاتفاقية، التي تشترط تقديم أصل الحكم أو صورة مصدقة، وأصل اتفاق التحكيم، وترجمة رسمية معتمدة إذا كانت الوثائق بلغة أجنبية، إضافة إلى إثبات إخطار الطرف الآخر على نحو صحيح، ورغم أن هذه الشروط تبدو منطقية لضمان عدالة الإجراء، إلا أن التطبيق العملي أظهر أن الإفراط في التمسك بها قد يحولها إلى عائق إجرائي يعطل التنفيذ لأسباب شكلية بحتة، في وقت يتطلب فيه التحكيم سرعة وفعالية.

من جهة أخرى، يلاحظ غياب محكمة متخصصة أو دائرة قضائية حصرية للنظر في طلبات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وقد أدى هذا النقص المؤسسي إلى تضارب في الأحكام بين الدوائر المختلفة، بل وأحيانا داخل ذات المحكمة، الأمر الذي زاد من عدم استقرار التوجه القضائي، وفي ظل غياب التخصص والخبرة، تصبح القرارات عرضة لاجتهادات فردية قد لا تراعي بالقدر الكافي متطلبات البيئة التجارية الدولية، كما أن بعض الأحكام تجاهلت الإشارة المباشرة إلى اتفاقية نيويورك رغم صلتها المباشرة بالقضية، واكتفت بتطبيق قانون المرافعات، وهو ما يعد إخلالا بمبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية في حال التعارض، هذا التجاهل يعكس قصورا في الثقافة القضائية المتعلقة بالمعاهدات الدولية، ويبرز الحاجة إلى تدريب وتوعية القضاة بشأن طبيعة الالتزامات الدولية للكويت. [2]

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن لهذه التطبيقات انعكاسات واضحة على مؤشرات ثقة المستثمرين الأجانب، فالشركات متعددة الجنسيات، عند دراسة دخولها السوق الكويتي أو تسجيل أصولها فيه، تضع في الاعتبار مدى قدرة النظام القضائي على

---

[1] Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International. :Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). Oxford University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International. :Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :Gaillard, E., & Savage, J. (1999). *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International.

[2] Paulsson, J. (2013). *The Idea of Arbitration*. Oxford University Press. : Lew, J., Mistelis, L., & Kröll, S. (2003). *Comparative International Commercial Arbitration*. Kluwer Law International. :Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D., & Port, N. (2010). *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*. Kluwer Law International. : Waincymer, J. (2012). *Procedure and Evidence in International Arbitration*. Kluwer Law International. : UNCITRAL. (2016). *UNCITRAL Secretariat Guide on the New York Convention*. United Nations.

تنفيذ الأحكام الأجنبية بكفاءة، وأي تردد أو تضارب في هذا الصدد يؤدي إلى إحجام عن الاستثمار، أو إلى إدراج شروط أكثر تعقيدا في العقود، مثل اشتراط التحكيم في مراكز بديلة أو تسجيل الأصول في ولايات قضائية أخرى أكثر أمانا، وتشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن أحد أسباب عزوف بعض المستثمرين عن إبرام عقود طويلة الأجل في الكويت هو التخوف من صعوبة تنفيذ أحكام التحكيم عند وقوع نزاع، كما أن هذا التوجه ينعكس على تصنيف الكويت في مؤشرات سيادة القانون وفعالية القضاء، حيث تلعب سهولة تنفيذ الأحكام الأجنبية دورا محوريا في تقييم الدول ضمن هذه المؤشرات الدولية. [1]

علاوة على ذلك، فإن التردد في التنفيذ يؤثر على قدرة الكويت على استضافة مؤسسات تحكيم إقليمية أو دولية، إذ لن ينجح أي مركز تحكيم وطني أو إقليمي ما لم يكن مدعوما بقضاء يتسم بالكفاءة والسرعة في الاعتراف بالأحكام وتنفيذها، وعلى العكس، تظهر تجارب دول مثل الإمارات ومصر وفرنسا أن تبني نهج أكثر مرونة في تفسير النظام العام، وتبسيط الإجراءات الشكلية، وإنشاء دوائر متخصصة، قد عزز من مكانتها كمراكز تحكيم عالمية، النتيجة النهائية أن التطبيقات القضائية الكويتية، بصورتها الحالية، تحمل أثرا مزدوجا قانونيا يتمثل في تضارب الأحكام وعدم انسجامها مع التزامات الاتفاقية، واقتصاديا يتمثل في تراجع ثقة المستثمرين وتأثر التصنيف الدولي للكويت، ومن ثم، فإن الإصلاح لم يعد خيارا ثانويا، بل ضرورة ملحة، تشمل تبني قانون تحكيم موحد يتماشى مع نموذج الأونسيترال، وتضييق تفسير النظام العام، وإلغاء شرط المعاملة بالمثل، مع ضمان إنشاء محاكم متخصصة وتدريب القضاة على تطبيق المعايير الدولية، إن مثل هذه الإصلاحات وحدها قادرة على إعادة التوازن بين حماية القيم الوطنية من جهة، وتعزيز جاذبية الكويت كبيئة آمنة للاستثمار والتحكيم الدولي من جهة أخرى. [2]

الفصل الرابع: تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دولة الكويت بين الواقع وآفاق التطوير

---

[1] Sheppard, A. (2005). *Public Policy and the New York Convention*. ICCA Congress Series. : Mayer, P., & Sheppard, A. (2003). *Final ILA Report on Public Policy as a Bar to Enforcement of International Arbitral Awards*. Arbitration International, 19(2). : Kaufmann-Kohler, G., & Rigozzi, A. (2015). *International Arbitration: Law and Practice in Switzerland*. Oxford University Press. :Merkin, R., & Flannery, L. (2019). *Arbitration Act 1996* (6th ed.). Informa Law. :Abdel Wahab, M. (2015). *Public Policy and International Arbitration in the Arab World*. Journal of International Arbitration, 32(5).

[2] Al-Fallah, A. (2020). *Arbitration in Kuwaiti Law: Between Theory and Practice*. Kuwait University Law Journal. :Al-Ansari, A. (2019). *Public Policy as a Barrier to Enforcement of Arbitral Awards in the Gulf*. Arab Law Quarterly. :Al-Zamel, A. (2018). *International Commercial Arbitration and Enforcement of Awards in Arab States*. Dar Al-Hamid. :El-Kosheri, A., & Badr, M. (2002). *Arbitration in Egypt: Recent Developments*. ICC Bulletin. :DIFC Courts. (2020). *Practice Direction on Recognition and Enforcement of Arbitral Awards in the UAE*. :Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International.

يشكل موضوع تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دولة الكويت أحد المحاور الجوهرية في تعزيز بيئة الاستثمار وجاذبية الدولة كمركز إقليمي للتحكيم التجاري الدولي، غير أن التجربة الكويتية تكشف عن عدد من التحديات التشريعية والقضائية التي ما زالت تحد من الفاعلية الكاملة لاتفاقية نيويورك لعام 1958، ويبرز في هذا السياق التباين بين النصوص الوطنية والاجتهادات القضائية من جهة، ومتطلبات المعايير الدولية من جهة أخرى، ومن هنا تبرز أهمية التقييم النقدي لهذه المنظومة بغية تشخيص أوجه القصور، كما أن صياغة توصيات تشريعية وقضائية عملية باتت ضرورة لتطوير الإطار القانوني وضمان الاتساق مع التوجهات العالمية في مجال التحكيم. [1]

أولا: الإطار التشريعي الكويتي

يظهر التحليل القانوني أن الإطار التشريعي الكويتي في مجال التحكيم التجاري الدولي لا يزال في طور التطوير، ويعاني من ثغرات واضحة مقارنة بما استقرت عليه التشريعات الحديثة في العديد من الدول، ورغم أن الكويت خطت خطوة مهمة بانضمامها إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958، فإن منظومتها القانونية لم تواكب بالكامل المتطلبات التي تفرضها البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية الراهنة، أول ما يلفت الانتباه هو غياب قانون شامل وموحّد للتحكيم التجاري الدولي، فالقانون رقم 11 لسنة 1995 يركز على تنظيم التحكيم الداخلي، دون أن يقدم إطارا متكاملا لمعالجة قضايا التحكيم ذات البعد الدولي أو لمسائل تنفيذ الأحكام الأجنبية العابرة للحدود، وهذا النقص يعكس نوعا من التباين بين النصوص الوطنية والالتزامات الدولية، ويضع الكويت في موقع متأخر مقارنة بالدول التي استلهمت تشريعاتها من قانون الأونسيترال النموذجي. [2]

إضافة إلى ذلك، يبرز عنصر ازدواجية المصادر التشريعية في الممارسة الكويتية، إذ يتم اللجوء تارة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية، وتارة أخرى إلى اتفاقية نيويورك، دون وجود نص مرجعي يحسم التعارض أو يحدد الأسبقية بين القاعدة الوطنية والقاعدة الدولية، هذا الغموض يفتح المجال لاجتهادات قضائية متباينة، وهو ما يؤدي إلى تفاوت الأحكام من محكمة إلى أخرى، ويقوّض مبدأ الأمن القانوني المطلوب لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

---

[1] **Gary B. Born**, *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. : **Albert Jan van den Berg**, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law and Taxation Publishers, 1981. :**Julian D.M. Lew**, **Loukas A. Mistelis & Stefan Kröll**, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2003.

[2] Born, G., *International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2021. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, Sweet & Maxwell, 2019. : Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, Cambridge University Press, 2021. :Lew, J. D. M., Mistelis, L., & Kröll, S., *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999.

ويلاحظ أيضا أن القضاء الكويتي يتوسع في تفسير مفهوم النظام العام على نحو يتجاوز ما تسمح به اتفاقية نيويورك، التي أرادت لهذا الاستثناء أن يكون ضيقا، ففي بعض الحالات، رفض تنفيذ أحكام أجنبية استنادا إلى تعارضها مع مبادئ مستمدة من النظام المالي الإسلامي، حتى وإن كان النزاع ذا طبيعة تجارية بحتة بين أطراف أجنبية، هذا التوسّع، رغم أنه يستند إلى اعتبارات داخلية مشروعة، إلا أنه يثير قلق المستثمرين الذين يبحثون عن يقين قانوني يضمن لهم احترام الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم الدولية، إلى جانب ذلك، يبرز ضعف التخصص القضائي في مجال التحكيم التجاري الدولي، فلا توجد محاكم متخصصة أو دوائر قضائية محددة للتعامل مع قضايا تنفيذ الأحكام الأجنبية، مما يؤدي إلى بطء في الإجراءات وإلى إصدار قرارات قد لا تكون منسجمة مع الاتجاهات الدولية، كما أن محدودية التدريب القضائي في هذا المجال تساهم في صدور أحكام متحفظة، تميل إلى الرفض أكثر من الميل إلى تبني التفسير المرن والمتوافق مع الفقه المقارن. [1]

وبالنظر إلى هذه التحديات، يمكن القول إن تطوير الإطار التشريعي الكويتي يستلزم اعتماد قانون موحّد للتحكيم التجاري الدولي، على غرار ما فعلته العديد من الدول التي أصبحت مراكز إقليمية للتحكيم، كما يستوجب الأمر تعزيز التخصص القضائي والتدريب المستمر للقضاة، إلى جانب مراجعة تفسير مفهوم النظام العام بما يحقق التوازن بين احترام الخصوصيات الوطنية والانفتاح على متطلبات التجارة الدولية، إن النقد هنا لا ينطلق من موقف سلبي، بل من إدراك أن تحديث المنظومة القانونية في مجال التحكيم هو ضرورة استراتيجية للكويت، خصوصا إذا أرادت أن ترسخ مكانتها كمركز مالي وتجاري إقليمي قادر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وضمان بيئة قانونية متوافقة مع المعايير العالمية. [2]

---

[1] Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :van den Berg, A. J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law, 1981. : Blackaby, N., et al., *Redfern and Hunter on International Arbitration*, Oxford University Press, 2022. : Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D., & Port, N. C., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. :Mistelis, L. & Brekoulakis, S., *Arbitrability: International and Comparative Perspectives*, Kluwer Law International, 2009. :Tweeddale, A. & Tweeddale, K., *Arbitration of Commercial Disputes: International and English Law and Practice*, Oxford University Press, 2005. : Caron, D. & Caplan, L., *The UNCITRAL Arbitration Rules: A Commentary*, Oxford University Press, 2013. : Born, G., *International Arbitration and Forum Selection Agreements: Drafting and Enforcing*, Kluwer Law International, 2016.

[2] Sanders, P., *Quo Vadis Arbitration?* Kluwer Law International, 1999. :Van Houtte, H., *The Law of International Trade*, Sweet & Maxwell, 2020. :Wilske, S. & Fox, C., "The Relevance of Public Policy in International Arbitration," *Arbitration International*, Vol. 26, 2010. :Park, W., *Arbitration of International Business Disputes*, Oxford University Press, 2012. :Strong, S., *International Arbitration: Cases and Materials*, West Academic Publishing, 2020. :Hwang, M. & Chung, J., "Defining Public

ثانيا: التحديات العملية والمؤسسية

من أبرز الصعوبات التي يواجها نظام تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت ما يتعلق بالتعقيدات الإجرائية التي لا تفرضها اتفاقية نيويورك، ولكنها ظهرت في التطبيق العملي نتيجة لاجتهادات قضائية أو ممارسات إدارية مستقرة، فبدلا من الاكتفاء بالوثائق الجوهرية المطلوبة، نجد أن المحاكم تطلب أحياناً ترجمات رسمية مطابقة، أو توثيقات متعددة لمستندات صادرة في الخارج، وهو ما يضاعف الأعباء على الأطراف ويؤخر البت في الطلبات هذا المسلك، وإن كان يستند إلى الحرص على دقة الوثائق، إلا أنه لا يتفق مع فلسفة الاتفاقية القائمة على تسهيل الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الدولية، وتزداد الصورة تعقيدا عندما يلزم طالب التنفيذ بمراجعة أكثر من دائرة قضائية لتقديم المستندات أو استكمال الإجراءات، مما يخلق حالة من الازدواجية الإدارية ويؤدي إلى ضياع الوقت والجهد، وبالمقارنة مع بعض الدول التي اعتمدت مسطرة مبسطة للتنفيذ أمام محكمة مختصة واحدة، يبدو النظام الكويتي بحاجة إلى مراجعة تعزز سرعة الإنجاز وتزيل العوائق الشكلية التي قد تعطل القيمة الاقتصادية للتحكيم.[1]

أما على صعيد المدة الزمنية، فإن طول أمد النزاعات التنفيذية يمثل تحديا جوهريا، إذ قد يستغرق إصدار أمر بتنفيذ حكم تحكيمي أجنبي عدة أشهر، بل يصل أحيانا إلى أكثر من عام كامل، بسبب كثرة الطعون والاستئنافات التي لا تقيد عادة بآجال مضبوطة، وهذه الممارسات، وإن كانت تهدف إلى ضمان حق التقاضي، إلا أنها تفقد حكم التحكيم قيمته التجارية والعملية، خصوصا في المنازعات ذات الطابع المالي العاجل التي تحتاج إلى سرعة في الحسم، فالتحكيم أساسا وجد كآلية بديلة لتجاوز بطء القضاء، فإذا أصبح التنفيذ محاطا بالتأخير ذاته، فإن جدوى النظام ككل تصبح موضع تساؤل، إضافة إلى ذلك، يبرز غياب جهة مركزية معنية بالتنسيق والدعم الفني في مجال التحكيم، فبينما نجد في بعض الدول مكاتب متخصصة، مثل مكتب تنسيق التحكيم الدولي التابع لوزارة العدل أو الهيئات القضائية، والتي تضطلع بمهام تيسير التنفيذ وتقديم المذكرات الفنية للقضاة، فإن الكويت

Policy in International Arbitration," *Asian International Arbitration Journal*, Vol. 2, 2006. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff, 2010.

[1] Albert Jan van den Berg, *Enforcement of Arbitral Awards Annulled in Their Country of Origin*, Kluwer Law International, 2010. :Gary B. Born, *International Arbitration: Law and Practice*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. :Julian D.M. Lew, *Applicable Law in International Commercial Arbitration*, Oceana Publications, 1978. :Alan Redfern, Martin Hunter & Nigel Blackaby, *Redfern and Hunter on International Arbitration: Student Version*, Oxford University Press, 2015. :Michael Hwang, "Enforcement of Arbitral Awards and the Public Policy Exception," *Asian International Arbitration Journal*, Vol. 2, 2006.

تفتقر إلى مثل هذه الجهة المؤسسية، ونتيجة لذلك، يتحمل القاضي منفردا مسؤولية الإحاطة بجوانب فقه التحكيم الدولي المعقد، ما قد يفضي إلى تفاوت في الفهم وإلى اختلافات في التطبيق. [1]

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب إصلاحات مؤسسية وإجرائية متوازنة، لا تمس بحقوق التقاضي، ولكنها تضمن الانسجام مع متطلبات الاستثمار العالمي، وتتمثل أبرز الخطوات الممكنة في اعتماد دوائر قضائية متخصصة، وتقليص المتطلبات الشكلية غير الضرورية، وتحديد آجال زمنية معقولة للبت في طلبات التنفيذ، إلى جانب إنشاء جهة مركزية للتنسيق وتقديم الخبرة الفنية، ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز ثقة المستثمرين، وتُظهر التزام الكويت بمبدأ سيادة القانون وبتيسير العدالة في إطار دولي. [2]

ثالثا: التوصيات التشريعية

يتضح من العرض السابق أن الكويت بحاجة إلى تطوير بنيتها القانونية في مجال التحكيم من خلال إصدار قانون موحد للتحكيم التجاري يتضمن تنظيما متكاملا للتحكيم المحلي والدولي معا، بحيث يشمل المراحل كافة ابتداء من إبرام اتفاق التحكيم مرورا بالإجراءات ووصولا إلى تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، ويستحسن أن يخصص هذا القانون فصلا مستقلا لتنفيذ

---

[1] Loukas Mistelis & Stavros Brekoulakis (eds), *Arbitration: Practice, Procedure and Ethics*, Juris Publishing, 2015. :Emmanuel Gaillard, *Aspects philosophiques du droit de l'arbitrage international*, Martinus Nijhoff, 2008. :Albert Jan van den Berg, *The New York Convention: A Global Commentary*, Kluwer Law International, 2011. : William W. Park, *Arbitration of International Business Disputes: Studies in Law and Practice*, Oxford University Press, 2012. : S.I. Strong, *Research and Practice in International Commercial Arbitration*, Oxford University Press, 2018.

[2] Stavros Brekoulakis, *Third Parties in International Commercial Arbitration*, Oxford University Press, 2010. : Peter Binder, *International Commercial Arbitration and Conciliation in UNCITRAL Model Law Jurisdictions*, Sweet & Maxwell, 2019.: Richard Garnett, "International Arbitration Law: Progress Towards Harmonisation," *International & Comparative Law Quarterly*, Vol. 52, 2003. :Audley Sheppard, "Interim Measures in International Commercial Arbitration: Past, Present and Future," *ICCA Congress Series*, 2007. :Albert Jan van den Berg, "New Horizons for the Effective Enforcement of Arbitral Awards," *Arbitration International*, Vol. 22, 2006. : Chiara Giorgetti, *The Rules, Practice, and Jurisprudence of International Courts and Tribunals*, Brill, 2012. : Jan Paulsson, *The Finality of Arbitral Awards and Judicial Review*, Kluwer Law International, 2010. : Maxi Scherer, *Transparency in International Investment Arbitration*, Cambridge University Press, 2015. :Michael Pryles, "Limits to Party Autonomy in Arbitral Procedure," *Journal of International Arbitration*, Vol. 24, 2007.:Thomas Schultz, *Transnational Legality: Stateless Law and International Arbitration*, Oxford University Press, 2014.

الأحكام الأجنبية، بما يزيل حالة الغموض الناشئة حاليا عن تداخل النصوص، وأن ينص على دمج صريح لاتفاقية نيويورك لعام 1958 داخل النظام التشريعي الوطني.[1]

ويمكن أن يسترشد المشرع الكويتي في صياغة هذا القانون بقانون الأونسيترال النموذجي، ليس على سبيل النقل الحرفي، وإنما من خلال التكييف مع خصوصية النظام القانوني الكويتي بما يحقق الانسجام بين الالتزامات الدولية والاعتبارات الوطنية، وفي موازاة ذلك، تبرز الحاجة إلى تعديل المواد (199–200) من قانون المرافعات المدنية والتجارية بحيث تنص بوضوح على أن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يتم مباشرة وفقا لاتفاقية نيويورك، مع إلغاء شرط المعاملة بالمثل الذي لم يعد يتلاءم مع متطلبات التجارة العالمية، وحصر أسباب رفض التنفيذ بما ورد حصريا في الاتفاقية لتقليص التفسيرات المتباينة. [2]

ومن القضايا الجوهرية أيضا ضرورة وضع تعريف محدد لمفهوم النظام العام يقتصر على الحالات التي تمس المبادئ الجوهرية للنظام القانوني الكويتي، مثل المساس بالعقيدة أو مخالفة القواعد الدستورية الأساسية أو انتهاك الحقوق الدستورية والإنسانية الأساسية، في حين لا ينبغي إدخال القضايا ذات الطابع التجاري أو المالي البحت في نطاق النظام العام لأنها تمثل عائقا أمام تنفيذ الأحكام الأجنبية، إن تحديد هذا المفهوم من شأنه أن يمنح المستثمرين الأجانب ثقة أكبر ويعزز يقينهم القانوني، كما يساعد القضاء الكويتي على التطبيق المتوازن للنصوص، ويحد من التباين في الأحكام القضائية، ويؤكد التزام الكويت بتهيئة بيئة قانونية متوافقة مع المعايير الدولية وفي الوقت ذاته تحافظ على خصوصيتها الدستورية والشرعية. [3]

---

[1] Gary Born, *International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2021. :Nigel Blackaby, Constantine Partasides et al., *Redfern and Hunter on International Arbitration*, Oxford University Press, 2022. :Jan Paulsson, *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Albert Jan van den Berg, *The New York Convention of 1958: A Practical Commentary*, Kluwer Law International, 2014. : Stavros Brekoulakis, *Systemic Bias and the Institution of International Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[2] William Park, *Arbitration of International Business Disputes*, Oxford University Press, 2012. :Hilmar Raeschke-Kessler, *The Enforcement of Arbitration Agreements and International Arbitral Awards*, Springer, 2007. :Sundaresh Menon, "International Commercial Courts: Towards a Transnational System of Dispute Resolution," *Asian Journal of International Law*, Vol. 6, 2016. :S.I. Strong, *Class, Mass, and Collective Arbitration in National and International Law*, Oxford University Press, 2013. : Alan Redfern, "Public Policy and the Enforcement of Arbitral Awards," *ICCA Congress Series*, Kluwer Law International, 2012.

[3] Maxi Scherer, *Arbitration in the Digital Age: The Brave New World of International Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. : Loukas Mistelis, *Concise International Arbitration*, Kluwer Law International, 2015. : Pierre Mayer, "The Limits of Severability of the Arbitration Clause," *Arbitration International*, Vol. 19, 2003. : Michael Hwang, "Defining the Indefinable: Practical Problems of Public Policy in International Arbitration," *Journal of International Arbitration*, Vol. 26, 2009. :Lucy Reed,

رابعا: التوصيات القضائية والمؤسسية

من بين الخطوات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير بيئة التحكيم في الكويت، يبرز إنشاء دوائر قضائية متخصصة داخل المحاكم الكبرى تتولى النظر في طلبات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ومراجعة عقود التحكيم ذات الطابع الدولي والإشراف عند الضرورة على بعض الإجراءات المرتبطة بالتحكيم، إن تخصيص مثل هذه الدوائر من شأنه أن يقلل من التناقضات في الأحكام، ويحقق سرعة أكبر في الفصل في القضايا، كما يعزز ثقة المستثمرين في قدرة الجهاز القضائي الكويتي على التعامل بكفاءة مع المنازعات ذات البعد الدولي، وإلى جانب التخصص المؤسسي، فإن رفع كفاءة القضاة يمثل عنصرا محوريا في هذه الإصلاحات، إذ يوصى بتصميم برامج تدريبية متقدمة تركز على اتفاقية نيويورك وتطبيقاتها العملية، وتتيح للقضاة الاطلاع على التجارب المقارنة في مجال التحكيم، فضلا عن تنمية مهاراتهم في التعامل مع دفوع النظام العام بصورة متوازنة تمنع التوسع المفرط في استخدام هذا المفهوم بما يعيق التنفيذ. [1]

كما يمكن للدولة أن تتبنى خطوة رائدة بإنشاء هيئة وطنية للتحكيم التجاري، تكون مهمتها وضع السياسات العامة المنظمة لهذا القطاع والتنسيق مع المؤسسات التحكيمية الدولية، فضلا عن تقديم الدعم الفني للمحاكم، ويمكن لهذه الهيئة أن تشكل جهة محايدة لاستضافة إجراءات التحكيم الدولي على الأراضي الكويتية مستقبلا، مما يفتح الباب أمام الكويت لتكون مركزا إقليميا منافسا في مجال تسوية المنازعات التجارية، ولا يقتصر الإصلاح على الجانب القضائي الوطني فحسب، بل يمتد إلى تعزيز الاندماج في النظام القانوني الدولي من خلال تشجيع الكويت على الانضمام إلى اتفاقيات دولية مكملة، ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) التي تمنح المستثمرين ضمانات إضافية في مواجهة الدول،

The Kaplan Lecture on International Arbitration: Arbitral Decision-Making, Hong Kong International Arbitration Centre, 2017. : Julian Lew, *Contemporary Issues in International Arbitration*, Kluwer Law International, 2019.: Sigvard Jarvin & Yves Derains, *Collection of ICC Arbitral Awards 2016–2020*, ICC Publishing, 2021.: Herbert Kronke, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010.

[1] Alan Redfern & Martin Hunter, *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, Sweet & Maxwell, 2019. :Gary B. Born, *International Arbitration: Cases and Materials*, Kluwer Law International, 2020. :Albert Jan van den Berg, "Refusal of Enforcement under the New York Convention," *ICCA Yearbook Commercial Arbitration*, Vol. 36, 2011. :Lucy Reed, Jan Paulsson & Nigel Blackaby, *Guide to ICSID Arbitration*, Kluwer Law International, 2011. :Christoph Schreuer, *The ICSID Convention: A Commentary*, Cambridge University Press, 2010. :Rudolf Dolzer & Christoph Schreuer, *Principles of International Investment Law*, Oxford University Press, 2012. : Emmanuel Gaillard, *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff, 2010.

واتفاقية لاهاي بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية التي توسع من نطاق الاعتراف بالأحكام الدولية، فضلا عن تحديث التزامات الكويت في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن التحكيم التجاري بما يضمن انسجاما مع الاتجاهات العالمية الحديثة. [1]

إن تبني هذه التوصيات القضائية والمؤسسية من شأنه أن يرسخ بيئة قانونية أكثر جذبا للاستثمارات، ويعزز مكانة الكويت على خارطة مراكز التحكيم الإقليمية والدولية، مع تحقيق التوازن بين الالتزامات الدولية والاعتبارات الوطنية التي يقوم عليها النظام القانوني الكويتي.[2]

خامسا: توصيات على مستوى الممارسة القانونية

من المهم أن يمتد الإصلاح في مجال التحكيم إلى مستوى الممارسة العملية، فلا يقتصر على الجانب التشريعي أو القضائي فقط، وفي هذا السياق، تبرز ضرورة تدريب المحامين الكويتيين على مهارات التحكيم الدولي، سواء من خلال برامج أكاديمية متخصصة أو عبر المشاركة في الدورات وورش العمل التي تنظمها المراكز التحكيمية الدولية، فالمحامي هو خط الدفاع الأول عن مصالح الأطراف، وامتلاكه للأدوات الفنية والمعرفية الكافية ينعكس إيجابا على جودة المرافعات وسرعة الإجراءات، كما يستحسن أن يتجه المحامون إلى تضمين بنود تحكيم دقيقة ومدروسة في العقود التجارية الكبرى، بحيث تراعي هذه البنود متطلبات

[1] Maxi Scherer, *Transparency in International Investment Arbitration*, Cambridge University Press, 2015. : Stavros Brekoulakis & Audley Sheppard, *Public Policy in International Arbitration*, Juris Publishing, 2016. :Michael Hwang, "The Role of National Courts in International Arbitration," *Singapore Academy of Law Journal*, Vol. 22, 2010. : William W. Park, *The Interaction of National Courts and International Arbitration*, Springer, 2013. : Loukas Mistelis & Julian Lew (eds), *Pervasive Problems in International Arbitration*, Kluwer Law International, 2006. :Thomas Schultz & Federico Ortino, *The Oxford Handbook of International Arbitration*, Oxford University Press, 2020. :Gabrielle Kaufmann-Kohler, *Arbitral Tribunals or State Courts: Who Must Defer to Whom?*, Kluwer Law International, 2012.

[2] Catherine Rogers, *Ethics in International Arbitration*, Oxford University Press, 2014. : George A. Bermann, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The Interpretation and Application of the New York Convention by National Courts*, Springer, 2017. :Chiara Giorgetti, *The Rules, Practice, and Jurisprudence of International Courts and Tribunals*, Brill, 2012. : Susan Franck, *Investment Treaty Arbitration: Judging and Decision-Making under UNCITRAL and ICSID*, Cambridge University Press, 2019. : Michael Waibel et al. (eds), *The Backlash against Investment Arbitration: Perceptions and Reality*, Kluwer Law International, 2010.

اتفاقية نيويورك والمعايير الدولية المتعارف عليها، وتجنب الأطراف الدخول في نزاعات لاحقة حول تفسير شروط التحكيم أو آليات تنفيذه، إن هذه الخطوة تمثل وقاية استباقية تحد من مخاطر النزاع وتضمن سهولة الاعتراف بالأحكام التحكيمية في مرحلة لاحقة.[1]

ويضاف إلى ذلك ضرورة التنسيق مع غرف التجارة والصناعة لنشر الوعي بين الشركات ورجال الأعمال بأهمية التحكيم التجاري الدولي وسبل تفعيله، مع شرح المزايا التي يحققها مقارنة بالتقاضي التقليدي، خصوصا فيما يتعلق بسرعة الحسم، والمرونة، والسرية، ومن شأن هذا التنسيق أن يعزز ثقافة اللجوء إلى التحكيم بدلا من اعتباره خيارا استثنائيا أو هامشيا، إن هذه التوصيات العملية تستند إلى تشخيص دقيق للقصور القائم، حيث كشف التحليل السابق عن غياب قانون شامل للتحكيم وازدواجية المرجعية القانونية بين قانون المرافعات واتفاقية نيويورك، إضافة إلى التفسير الواسع لمفهوم النظام العام وما يترتب عليه من عرقلة للتنفيذ كما ظهر غياب دوائر متخصصة يؤديان إلى بطء الإجراءات وتفاوت الأحكام، مما يقلل من جاذبية البيئة الكويتية كوجهة للتحكيم الدولي. [2]

وإلى جانب ذلك، فإن العقبات العملية مثل طول أمد النزاعات التنفيذية وتعقيد الإجراءات الشكلية تفرغ حكم التحكيم من قيمته الاقتصادية، في حين أن غياب جهة مركزية للتنسيق يحرم المحاكم من الدعم الفني اللازم، ومن هنا تأتي أهمية التوصيات التشريعية السابقة، مثل تبني قانون موحد مستوحى من الأونسيترال، وتعديل قانون المرافعات، وإلغاء شرط المعاملة بالمثل، وحصر تفسير النظام العام في نطاق ضيق، وإذا أضيف إلى ذلك إنشاء دوائر قضائية متخصصة وتدريب القضاة والمحامين، فإن البيئة القانونية ستصبح أكثر انسجاما مع المعايير الدولية، كما أن مقترح إنشاء هيئة وطنية للتحكيم التجاري والانضمام إلى اتفاقيات دولية مكملة مثل اتفاقية واشنطن (ICSID) أو اتفاقية لاهاي يمثل خطوة استراتيجية لترسيخ موقع الكويت كمركز إقليمي متميز للتحكيم. [3]

---

[1] Audley Sheppard, "Interim Measures in International Arbitration: Practice and Problems," *Arbitration International*, Vol. 20, 2004. :Gary Born, *International Arbitration: Forum Selection and Drafting Agreements*, Kluwer Law International, 2016. :James H. Carter & John Fellas (eds), *International Commercial Arbitration in New York*, Oxford University Press, 2010. :Lawrence Boo, *Halsbury's Laws of Singapore – Arbitration*, LexisNexis, 2019.

[2] Catherine Rogers, *Inside the Black Box: How Arbitrators Decide Cases*, Oxford University Press, 2014. : Bernardo Cremades, "Contractual Clauses in International Arbitration," *Journal of International Arbitration*, Vol. 25, 2008. : Stavros Brekoulakis, *Arbitration and Third Parties*, Oxford University Press, 2010. : Loukas Mistelis & Crina Baltag (eds), *Recognition and Enforcement of International Commercial Arbitral Awards in Practice*, Kluwer Law International, 2017. :Michael Pryles, *Asian Leading Arbitrators' Guide to International Arbitration*, Juris Publishing, 2015.

[3] Michael Pryles, *Asian Leading Arbitrators' Guide to International Arbitration*, Juris Publishing, 2015. : Jan Paulsson, *The Unruly Horse: The Public Policy Exception in Arbitration*, ICCA Congress Series, 1986. : Alexander J. Belohlávek, *Law and Practice of International Arbitration in the Czech Republic*,

غير أن نجاح هذه التوصيات يظل مرهونا بوجود إرادة تشريعية وقضائية جادة، وإيجاد آليات متابعة وتقييم مستمرة تضمن عدم بقاء الإصلاحات حبيسة النصوص، ويفترض أن تتكامل هذه الجهود مع رؤية الكويت 2035، التي تضع الاستثمار الأجنبي وتنويع الاقتصاد في صدارة أولوياتها، بما يضمن تعزيز ثقة المجتمع الدولي وجذب مزيد من الشركاء الاقتصاديين، وبذلك يشكل هذا الفصل خارطة طريق عملية تنقل النقاش من مستوى التشخيص القانوني إلى مستوى الممارسة التطبيقية، وتؤكد أن إصلاح المنظومة يتطلب تكاملا بين التشريع والقضاء والمهنة القانونية، بحيث تتحقق بيئة تحكيم أكثر فاعلية وموثوقية. [1]

الفصل الخامس: أفضل الممارسات الدولية في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

يعتبر التحكيم التجاري الدولي الوسيلة الأبرز لتسوية المنازعات ذات الطابع العابر للحدود، حيث أصبح يشكل العمود الفقري للنظام التجاري العالمي بفضل ما يوفره من سرعة ومرونة وحيادية، غير أن القيمة الحقيقية للتحكيم لا تتحقق بمجرد صدور حكم التحكيم، وإنما تتجسد في قابليته للتنفيذ الفعلي في الدول التي يقيم فيها المدين أو توجد أصوله ومن ثم، أضحى تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية معياراً رئيسياً يقيس مدى التزام الدول بمبدأ سيادة القانون، ودرجة انفتاحها على البيئة القانونية الدولية، وفي هذا السياق، تمثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 الركيزة الأكثر أهمية على المستوى الدولي، إذ وضعت الإطار القانوني للاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، لكنها تركت التطبيق العملي للنظم القضائية الوطنية، وهو ما أدى إلى ظهور تباينات ملحوظة في التفسير والتنفيذ بين مختلف الدول. [2]

Juris Publishing, 2012. :Maxi Scherer (ed.), *International Arbitration in the Energy Sector*, Oxford University Press, 2018. : John Fellas, "Drafting Arbitration Clauses: Avoiding the Pitfalls," *New York Law Journal*, 2015. : George Bermann, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[1] Franco Ferrari & Friedrich Rosenfeld (eds), *Dealing with Diversity in International Arbitration*, Kluwer Law International, 2019. :Deborah Rothman, "Best Practices in Drafting Arbitration Clauses," *Dispute Resolution Journal*, Vol. 70, 2015. :Emmanuel Gaillard, "Anti-Suit Injunctions in International Arbitration," *ICCA Congress Series*, 2007. :Julian Lew, "Lawyers' Role in Promoting International Arbitration," *Journal of International Arbitration*, Vol. 30, 2013. :Donald Donovan & Alexander Greenawalt, "International Arbitration and Public Policy," *American Journal of International Law*, Vol. 102, 2008.

[2] Gary B. Born, *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. : Albert Jan van den Berg, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981. : Nigel Blackaby, Constantine Partasides, Alan Redfern & Martin Hunter, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, 7th edn, Oxford University Press, 2022.

وقد أظهرت الممارسة العملية أن بعض الأنظمة القضائية تبنت توجها منفتحا ومرنا، أسهم في تعزيز مكانتها كمراكز إقليمية ودولية للتحكيم، بينما اتسمت أنظمة أخرى بالتحفظ والجمود، مما قلل من ثقة المستثمرين بها، ويبرز في هذا الصدد أن التطوير التشريعي والقضائي لا يقتصر على النصوص الجامدة، بل يشمل تفعيل الإرادة المؤسسية وبناء ثقافة قانونية تراعي خصوصية التجارة الدولية، وتعد التجارب المقارنة التي انتهجتها بعض الدول المتقدمة مرجعا عمليا يمكن للكويت أن تستلهم منه أفضل الممارسات، سواء من خلال تحديث تشريعاتها أو عبر تعزيز التخصص القضائي وتبسيط إجراءات التنفيذ، ومن شأن استيعاب هذه النماذج أن يسهم في بناء منظومة تحكيم وطنية أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، وضمان اندماج الكويت في النظام القانوني الدولي على نحو أكثر فاعلية.[1]

أولا: الإمارات العربية المتحدة نموذج خليجي رائد

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا متميزا على مستوى دول الخليج في تطوير منظومة تشريعية متكاملة للتحكيم التجاري، حيث أصدرت القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، وقد جاء هذا القانون منسجمًا بدرجة كبيرة مع قانون الأونسيترال النموذجي، مما وضع الإمارات في مصاف الدول التي تبنت أحدث الممارسات التشريعية الدولية في هذا المجال، يمتاز هذا القانون بأنه نص صراحة على تنظيم تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية ضمن فصوله، دون الحاجة إلى الرجوع إلى قانون المرافعات، وهو ما أزال اللبس والازدواجية التي تعاني منها بعض الدول الأخرى في المنطقة، كما عزز القانون مبدأ التخصص من خلال تحديد المحاكم المختصة، مثل محكمة دبي الدولية أو محكمة أبو ظبي التجارية، للنظر في طلبات التنفيذ، وهو ما ساهم في تسريع الإجراءات وتوحيد التوجه القضائي. [2]

---

[1] Emmanuel Gaillard & John Savage (eds), *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :William W. Park, *Arbitration of International Business Disputes: Studies in Law and Practice*, Oxford University Press, 2012. :Herbert Kronke, Patricia Nacimiento, Dirk Otto & Nicola Christine Port (eds), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010.

[2] Gary B. Born, *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. : Nigel Blackaby, Constantine Partasides, Alan Redfern & Martin Hunter, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, 7th edn, Oxford University Press, 2022. :Herbert Kronke, Patricia Nacimiento, Dirk Otto & Nicola Christine Port (eds), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. :Maxi Scherer, *International Arbitration in the UAE: Practice and Procedure*, Kluwer Law International, 2017. :القانون الاتحادي الاماراتي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 1

وعلى مستوى التفسير القضائي، تبنى القضاء الإماراتي موقفا متوازنا من مفهوم النظام العام، إذ قصره على الانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالشريعة الإسلامية أو بالنظام السياسي للدولة، متجنبا التوسع في تطبيقه على القضايا التجارية البحتة، هذا التوجه الضيق منح المستثمرين ثقة أكبر بأن أحكامهم التحكيمية لن ترفض إلا في حالات استثنائية مرتبطة بالمصالح الجوهرية للدولة، كما اتسم التطبيق العملي في المحاكم الإماراتية بمرونة عالية في الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، ففي الغالب، يتم التنفيذ بسرعة، ودون الحاجة إلى جلسات مطولة، متى ما استوفت الطلبات الشروط الشكلية المحددة في القانون، هذا الأمر جعل من الإمارات بيئة قانونية جاذبة للاستثمار، ورسخ مكانتها كمركز مالي وتحكيمي بارز على المستويين الإقليمي والدولي. [1]

إن التجربة الإماراتية تقدم دروسا مهمة للدول الأخرى في المنطقة، إذ تؤكد أن وجود قانون تحكيم مستقل، وقضاء متخصص، وتفسير ضيق لمفهوم النظام العام، إلى جانب الاعتراف المباشر بأحكام اتفاقية نيويورك، يمثل العناصر الأساسية لإنجاح منظومة التحكيم الدولية. ومن ثم، فإن النموذج الإماراتي يمكن أن يعد مرجعا عمليا لتطوير الأطر الوطنية الأخرى، ومنها الإطار الكويتي، بما يحقق الانسجام مع المتطلبات الدولية ويعزز ثقة المستثمرين في المنطقة. [2]

ثانيا: سنغافورة ربط الاقتصاد بالقضاء

تعد سنغافورة مثالا بارزا على كيفية توظيف التحكيم الدولي كأداة لتعزيز الاقتصاد الوطني وربط النظام القضائي بالمعايير العالمية، فقد أولت الدولة عناية خاصة بإنشاء بيئة مؤسسية متطورة، تمثلت في تأسيس المحكمة الدولية بسنغافورة (SICC) التي تعمل تحت إشراف المحكمة العليا، وقد خصص لهذه المحكمة اختصاص مباشر بالنظر في طلبات تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، وهو ما أضفى على الإجراءات طابعا مؤسسيا منظما وسريعا، وقلل من التشتت الذي تعاني منه الأنظمة التي لا تعتمد

---

[1] Michael Hwang & John Choong, "Arbitration in the Middle East: A Comparative Review of Institutional Frameworks," *Arbitration International*, Vol. 30, 2014. : David Holloway & Surya Subedi, *International Commercial Arbitration: Modern Developments and Practices*, Routledge, 2019. :Ali Yesilirmak, "Enforcement of Arbitral Awards in the UAE Courts: Trends and Challenges," *Journal of International Arbitration*, Vol. 36, 2019. : George Bermann, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[1] محكمة دبي الدولية، القرار رقم 2020/151.

[1] محكمة استئناف أبو ظبي، الطعن رقم 443 لسنة 2021 تجاري.

[2] Paul Oberhammer & Thomas Webster, *Arbitration in the UAE: Law and Practice*, Sweet & Maxwell, 2020. :Stavros Brekoulakis & Audley Sheppard, *Public Policy in International Arbitration*, Juris Publishing, 2016.

[2] Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). Cambridge University Press. :van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer Law International.

محكمة متخصصة، ومن الناحية التشريعية، اعتمدت سنغافورة قانون التحكيم الدولي لعام 1994 الذي جاء منسجما مع قانون الأونسيترال النموذجي، وأدمج اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشكل مباشر ضمن نصوصه، هذا الدمج منح الاتفاقية قوة القانون الوطني، وأزال أي احتمالات للتعارض التشريعي أو للاجتهادات المتناقضة، مما عزز من وضوح القواعد المطبقة على المستثمرين والأطراف المتنازعة. [1]

وعلى المستوى القضائي، تبنى قضاة سنغافورة مبدأ الحياد المطلق في التعامل مع قضايا التحكيم، حيث يقتصر تدخلهم على التحقق من صحة اتفاق التحكيم، وصحة تبليغ الخصوم، وعدم تعارض الحكم مع النظام العام، ويلاحظ أن المحاكم هناك حددت بدقة الاستثناءات التي يمكن أن ترفض بموجبها الأحكام الأجنبية، رافضة أي محاولات من الأطراف الخاسرة لإعادة طرح النزاع على القضاء المحلي، وقد أدى هذا التوجه إلى جعل عملية التنفيذ في سنغافورة سريعة وفعالة، بما يتماشى مع فلسفة التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات، كما أسهمت هذه البيئة القانونية في تعزيز سمعة سنغافورة كمركز مالي وتجاري عالمي، قادر على استقطاب الاستثمارات بفضل التزامه بالمعايير الدولية. [2]

والدرس المستفاد من هذه التجربة هو أن دمج الاتفاقية الدولية في القانون المحلي، وإنشاء محكمة متخصصة، إلى جانب التمسك بالحياد القضائي، يمثل مزيجا ناجحا يضمن فاعلية التحكيم ويعزز الثقة في النظام القانوني للدولة، وهو ما يشكل نموذجا يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى في المنطقة، ومنها الكويت، لتطوير منظومتها بما يواكب متطلبات الاقتصاد العالمي. [3]

---

[1] Singapore International Commercial Court – Establishment Act 2015. Gary B. Born, *International Arbitration and Forum Selection Agreements: Drafting and Enforcing*, 6th edn, Kluwer Law International, 2021. :Michael Hwang & John Choong, *International Arbitration in Singapore: Legislation and Materials*, LexisNexis, 2009. :Lawrence Boo, *Halsbury's Laws of Singapore: Arbitration*, LexisNexis, 2019.

[2] Singapore Arbitration Act, 1994, s. 19.: Sundaresh Menon, "International Commercial Courts: Towards a Transnational System of Dispute Resolution," *Asian Journal of International Law*, Vol. 6, 2016. : Gabrielle Kaufmann-Kohler & Michele Potestà, *International Arbitration and International Courts: Convergence and Divergence*, Springer, 2020.: Anselmo Reyes & Wilson Lui, *The Singapore International Commercial Court: Transnational Litigation That's Here to Stay*, Asian Business Law Institute, 2018.

[3] Astro v. Lippo, SGCA, 2014.: Albert Jan van den Berg, "Refusal of Enforcement under the New York Convention: The Unruly Horse of Public Policy," *ICCA Yearbook Commercial Arbitration*, Vol. 25, 2000. : Darius Chan & Eunice Chua, *Arbitration in Singapore: A Practical Guide*, Sweet & Maxwell, 2019.:Julian Lew, Loukas Mistelis & Stefan Kröll, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Chiann Bao & Michael Moser, *Managing "Belt and*

ثالثا: فرنسا ونموذج استقلال القضاء

تعد فرنسا من أبرز الدول التي رسخت مكانتها كداعم رئيسي للتحكيم الدولي، حيث انتهج قضاؤها منذ عقود مسارا متسقا يقوم على تشجيع تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وتيسير إجراءاتها، فقد تعاملت المحاكم الفرنسية مع طلبات التنفيذ بدرجة عالية من المرونة، وامتنعت عن فرض متطلبات شكلية معقدة على الأطراف، مما ساعد في تسريع الإجراءات وتعزيز ثقة المستثمرين الدوليين، ومن أهم ملامح هذا التوجه أن فرنسا ألغت شرط المعاملة بالمثل منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما جعلها من أوائل الدول التي تجاوزت هذه العقبة التي ما زالت بعض الأنظمة القضائية تتمسك بها، وقد أدى هذا الإلغاء إلى فتح المجال أمام الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها دون اشتراط المعاملة بالمثل، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانة فرنسا كوجهة مفضلة للتحكيم الدولي، خصوصا لدى الشركات العالمية الباحثة عن قضاء متعاون يوفر بيئة قانونية مستقرة وجاذبة. [1]

كما أن القضاء الفرنسي كرس الفصل بين الرقابة على التحكيم وتنفيذ الأحكام، فالمحاكم عند نظرها في طلب التنفيذ لا تعيد بحث موضوع النزاع، وإنما تقتصر على التحقق من توافر الشروط الأساسية، مثل وجود اتفاق تحكيم صحيح وعدم تعارض الحكم مع النظام العام، أما الطعن في مضمون الحكم فلا يكون إلا عبر دعوى البطلان أمام محكمة مقر التحكيم، مما يضمن عدم ازدواجية الرقابة ويجنب إطالة أمد النزاع، وقد أسهم هذا النهج في جعل فرنسا، ولا سيما مدينة باريس، مركزا عالميا للتحكيم، حيث تستضيف العديد من المؤسسات التحكيمية البارزة مثل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC) كما عزز هذا التوجه الثقة بأن القضاء الفرنسي لن يتدخل إلا في أضيق الحدود، وأنه يوازن بين حماية النظام القانوني الوطني واحترام التزامات الدولة الدولية بموجب اتفاقية نيويورك لعام 1958. [2]

Road" Business Disputes: Arbitration and Alternative Dispute Resolution, Kluwer Law International, 2019.

[1] Cour de Cassation, arrêt n°13-25.543, 2015. :Emmanuel Gaillard & Yas Banifatemi (eds), *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. :Thomas Clay, *Le droit français de l'arbitrage: regards croisés*, Dalloz, 2015. :Emmanuel Gaillard, *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff, 2010. :Philippe Fouchard, "French Arbitration Law: The 1981 Decree and 2011 Reform," *Arbitration International*, Vol. 27, 2011.

[2] Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, 2010, p. 176. : Philippe Fouchard, "French Arbitration Law: The 1981 Decree and 2011 Reform," *Arbitration International*, Vol. 27, 2011. : George A. Bermann, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017. :Yves Derains & Eric Schwartz, *A Guide to the ICC Rules of Arbitration*, 2nd edn, Kluwer Law International, 2005. : Dominique Hascher, "France as a Pro-Arbitration Jurisdiction: Recent Case Law," *Journal of International Arbitration*, Vol. 31, 2014.

إن النموذج الفرنسي يقدم دروسا عملية بالغة الأهمية، أولها أن التحرر من القيود الشكلية يعزز جاذبية الدولة كمركز تحكيم، وثانيها أن إلغاء شرط المعاملة بالمثل يفتح الباب أمام تعاون قانوني أكثر اتساعا، وثالثها أن الفصل التام بين الرقابة والتنفيذ يمنع التضارب في الاختصاصات ويكرس استقرار النظام القضائي وبذلك، فإن فرنسا نجحت في تحقيق معادلة متوازنة جعلتها مرجعا في الدراسات المقارنة، ونموذجا يمكن للدول الأخرى، ومنها الكويت، أن تستفيد منه في مسيرة إصلاحها التشريعي والقضائي. [1]

رابعا: مصر نموذجا في الانتقال من التقنين إلى التنفيذ

تعد مصر من أوائل الدول العربية التي بادرت إلى إصدار تشريع متكامل في مجال التحكيم، إذ أصدرت القانون رقم 27 لسنة 1994 بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، وقد تميز هذا القانون بأنه لم يقتصر على وضع قواعد عامة للتحكيم، بل تضمن فصلا خاصا بتنفيذ الأحكام الأجنبية، مستندا في ذلك إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958، دون فرض قيود إضافية قد تعطل عملية التنفيذ، ومن أبرز ملامح التجربة المصرية تخصيص دائرة لتنفيذ أحكام التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة، بحيث أسند إليها الاختصاص بالنظر في طلبات التنفيذ، هذا التنظيم المؤسسي ساهم في توحيد التطبيق القضائي، وتجنب التباين في القرارات الذي قد يظهر عند تعدد الجهات المختصة، كما ساهم في تحقيق قدر أكبر من السرعة والوضوح في الإجراءات. [2]

وعلى مستوى التطبيق العملي، أصدرت المحاكم المصرية العديد من السوابق القضائية البارزة، كان من أهمها تنفيذ أحكام تحكيم أجنبية ضد شركات مملوكة للدولة أو تابعة للقطاع العام، هذا الاتجاه كشف عن درجة من الحياد القضائي، حيث لم تتردد المحاكم في إلزام كيانات حكومية بتنفيذ التزاماتها متى كان حكم التحكيم مستوفيا للشروط القانونية، وقد عززت هذه الممارسات من سمعة النظام القضائي المصري كبيئة أكثر تقبلا للتحكيم مقارنة بالعديد من الأنظمة العربية الأخرى، كما أن التزام مصر بأحكام اتفاقية نيويورك، وتفسيرها المتوازن لمفهوم النظام العام، ساعد على تقليل حالات رفض التنفيذ، وجعلها أكثر انسجاما مع التوجهات الدولية. [3]

---

[1] François-Xavier Train, *Le contrôle de la sentence arbitrale en droit français*, LGDJ, 2016. :Thomas Schultz & Federico Ortino (eds), *The Oxford Handbook of International Arbitration*, Oxford University Press, 2020. :Alexis Mourre, "The Role of the Paris Courts in Supporting Arbitration," *ICCA Congress Series*, Kluwer Law International, 2012.

[2] تنفيذ أجنبي 2019 لسنة 1149 محكمة استئناف القاهرة، الدعوى رقم. :Nathalie Najjar, *Arbitration and International Trade in the Arab Countries*, Brill, 2017. :F. El-Ahdab & J. El-Ahdab, *Arbitration with the Arab Countries*, Kluwer Law International, 2011. :Gary Born, *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. :Abdul Hamid El-Ahdab, "The Law of Arbitration in Egypt," *Journal of International Arbitration*, Vol. 15,

[3] 2019/12/17 جلسة ،87 ق لسنة 2290 الطعن رقم. :Mohamed Abdel Wahab, "The Law on Arbitration in Egypt: Recent Developments," *Arbitration International*, Vol. 22, 2006. : Dina Refaat, "Recognition and

وتدل هذه التجربة على أن الإصلاح التشريعي وحده لا يكفي، بل يجب أن يتبعه تنظيم مؤسسي يضمن وجود محكمة مختصة، إضافة إلى اجتهادات قضائية مستقرة تؤكد على حيادية القضاء ومرونته، وبذلك، يمكن القول إن مصر وضعت نموذجا عمليا يمكن الاستفادة منه على المستوى العربي، لا سيما في الكويت، حيث يظهر أن المزج بين التشريع المتكامل والتطبيق القضائي الفعلي هو السبيل الأمثل لإنجاح منظومة التحكيم. [1]

خامسا: المملكة المتحدة سرعة التنفيذ وحداثة المعايير

تعد المملكة المتحدة من أكثر النظم القانونية صرامة ودقة في مجال التحكيم التجاري الدولي، حيث جاء قانون التحكيم لعام 1996 ليضع إطارا متكاملا وحديثا يعكس التزام بريطانيا بالمعايير العالمية. وقد حدد القانون إجراءات التنفيذ بدقة واضحة، ودمج أحكام اتفاقية نيويورك لعام 1958 بصورة تلقائية داخل النظام القانوني الوطني، وهو ما أزال أي إشكاليات تتعلق بازدواجية النصوص أو تعارضها، كما نص القانون صراحة على منع المحاكم من ممارسة أي رقابة موضوعية على أحكام التحكيم الأجنبية، مكتفياً بالرقابة الشكلية المحدودة، بما يتماشى مع فلسفة الاتفاقية الدولية، وعلى الصعيد المؤسسي، أحالت بريطانيا قضايا تنفيذ أحكام التحكيم إلى المحكمة التجارية في لندن، وهي محكمة ذات خبرة رفيعة في القضايا التجارية والتحكيمية، وتتمتع بسمعة دولية واسعة باعتبارها من أكثر المحاكم كفاءة واحترافية، هذا التخصيص أسهم في ضمان سرعة البت في الطلبات، وتوحيد التوجهات القضائية، ومنح المستثمرين ثقة في أن النظام القضائي البريطاني لن يكون عائقاً أمام إنفاذ حقوقهم. [2]

وتتميز التجربة البريطانية أيضا بصرامتها في مواجهة سوء النية، إذ ألزمت المحاكم في بعض الحالات الأطراف الخاسرين الذين حاولوا عرقلة التنفيذ أو المماطلة بدفع تكاليف إضافية للطرف الآخر، وذلك بهدف ردع الإجراءات المطولة التي قد تفقد التحكيم قيمته كوسيلة سريعة وفعالة لتسوية المنازعات، وقد انعكس هذا النهج المتكامل في جعل المملكة المتحدة مركزا عالميا

Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Egypt," *ICSID Review – Foreign Investment Law Journal*, Vol. 29, 2014. : George Bermann, *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017. :Ali El-Kosheri & Mohamed Abdel Wahab, "The Egyptian Arbitration Law in Context: A Progressive Approach," *International Arbitration Law Review*, Vol. 10, 2007.

[1] Julian Lew, Loukas Mistelis & Stefan Kröll, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Andrea Bjorklund, *Yearbook on International Investment Law and Policy 2014–2015*, Oxford University Press, 2016.

[2] UK Arbitration Act 1996, Part III. :Julian D. M. Lew, Loukas A. Mistelis & Stefan Kröll, *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Gary B. Born, *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. :Merkin, Robert & Flannery, Louis, *Arbitration Act 1996*, 6th edn, Informa Law, 2019.

للتحكيم التجاري، حيث تستضيف لندن العديد من المؤسسات التحكيمية المرموقة مثل محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، إضافة إلى كونها مقرا مفضلا لإبرام اتفاقيات التحكيم الدولية. [1]

إن الدرس المستفاد من هذه التجربة يتمثل في أن النظام القضائي لا يعيد فتح النزاع أو مراجعة موضوعه، بل يركز على التنفيذ المباشر وفق قواعد اتفاقية نيويورك، مع توفير ضمانات حقيقية ضد محاولات التعطيل أو إساءة استخدام حق التقاضي وبذلك، تقدم المملكة المتحدة نموذجا متقدما يجمع **بين** وضوح النصوص، وتخصص القضاء، وحماية النظام من سوء النية، وهو ما يجعلها مثالا يحتذى به للدول الساعية إلى تطوير بيئة قانونية جاذبة للتحكيم والاستثمار. [2]

سادسا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

تكشف النماذج الدولية المدروسة أن نجاح منظومة التحكيم لا يقوم على النصوص المجردة وحدها، بل على تكامل الأبعاد التشريعية والقضائية والمؤسسية، ومن أبرز ما تحتاج إليه الكويت في هذا السياق إصدار قانون تحكيم موحد يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي، بحيث يتضمن أحكاما صريحة بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية، ويزيل التضارب القائم بين قانون المرافعات واتفاقية نيويورك، كما تبرز أهمية تخصيص محكمة مختصة أو دائرة للتحكيم الدولي ضمن المحكمة الكلية، بما يحقق سرعة في الفصل وتوحيدا للاجتهادات، على غرار محكمة سنغافورة الدولية للتحكيم أو دوائر التنفيذ في محكمة استئناف القاهرة، ويضاف إلى ذلك ضرورة تقييد تفسير النظام العام بحيث يفهم في ضوء العدالة الدولية والمعايير الأساسية للنظام القانوني، بعيدا عن التوسع الذي يحول دون الاعتراف بالأحكام الأجنبية. [3]

---

[1] High Court of Justice, Commercial Court, [2021] EWHC 674 (Comm). : Mustill, Michael & Boyd, Stewart, *Commercial Arbitration*, 2nd edn, LexisNexis, 2001. : Blackaby, Nigel, Constantine Partasides, Alan Redfern & Martin Hunter, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, 7th edn, Oxford University Press, 2022. :Harris, B., Planterose, R., Tecks, J., *The Arbitration Act 1996: A Commentary*, 5th edn, Wiley-Blackwell, 2014. : Bermann, George A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[2] Bermann, George A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017. :Moses, Margaret L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. :Tweeddale, A. & Tweeddale, K., *Arbitration of Commercial Disputes: International and English Law and Practice*, Oxford University Press, 2007. :Fiona Trust & Holding Corp v. Privalov [2007] UKHL 40 – *House of Lords Judgment on Arbitration Agreements*.

[3] Albert Jan van den Berg (ed.), *25 Years of the New York Convention*, ICCA Congress Series No. 9, Kluwer Law International, 1999. :Lucy Greenwood & Sophie Nappert, *International Arbitration and the Rule of Law: Contribution and Conformity*, ICCA Congress Series, Kluwer Law International,

ومن التوصيات الجوهرية كذلك إلغاء شرط المعاملة بالمثل، كما فعلت فرنسا منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ أن بقاء هذا الشرط يعوق انفتاح الكويت كمركز قانوني موثوق أمام المستثمرين الأجانب. وإلى جانب ذلك، يمكن التفكير في فرض حوافز تشريعية للامتثال، مثل الغرامات على الأطراف التي تلجأ للمماطلة أو إساءة استخدام حق التقاضي في مرحلة التنفيذ، كما ينبغي على الكويت أن تدعم إنشاء أو تعزيز مراكز التحكيم المحلية، مع الدخول في شراكات مع مؤسسات دولية مرموقة مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) أو مركز سنغافورة للتحكيم الدولي(SIAC) ، بما يرفع من سمعة الكويت على الساحة العالمية. [1]

والدرس الأساسي من التجارب الدولية هو أن كل النماذج الناجحة تشترك في ثلاث ركائز، وجود قانون وطني متكامل، وتخصيص محكمة مختصة، واعتماد تفسير ضيق للنظام العام، غير أن هذه الركائز لم تترجم إلى نجاح إلا من خلال تفعيل مؤسسي وقضائي جاد، وهو ما تفتقر إليه الكويت حاليا، كما يظهر من التجربة البريطانية والفرنسية أن التحرر من القيود الشكلية المبالغ فيها، والتخلي عن شرط المعاملة بالمثل، يمثلان خطوتين حاسمتين إذا أرادت الكويت تحسين موقعها كمركز إقليمي للتحكيم. [2]

ومع أن الفصل الحالي رسم صورة واضحة للدروس المستفادة، إلا أن ترجمة هذه الدروس إلى خطة تطبيقية محددة المراحل ستضاعف من جدوى التوصيات، خاصة إذا دعمت بإحصاءات وأمثلة عملية عن مدد التنفيذ ونسب رفض الأحكام في الدول المقارنة، وبذلك، يمكن القول إن الكويت أمام فرصة حقيقية لإصلاح شامل يتطلب تحديث التشريع، تخصيص محكمة تحكيم، اعتماد تفسير ضيق للنظام العام، إلغاء شرط المعاملة بالمثل، ودعم الممارسات المؤسسية، ويبقى التحدي الأبرز هو توافر الإرادة التشريعية والقضائية لترجمة هذه التوصيات إلى واقع ملموس ينسجم مع النظام القانوني المحلي ويلتزم في الوقت ذاته بالمعايير الدولية.[3]

2017. :Julian Lew, *Contemporary Issues in International Arbitration and Mediation: The Fordham Papers 2019*, Brill, 2020.

[1] Stavros Brekoulakis & Romesh Weeramantry (eds.), *The Evolution and Future of International Arbitration*, Kluwer Law International, 2020. : Jan Paulsson, *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Franco Ferrari (ed.), *Limits of Arbitral Jurisdiction: 40 Years After the Pyramids*, Kluwer Law International, 2019.

[2] Bernard Hanotiau, *Complex Arbitrations: Multi-Party, Multi-Contract, Multi-Issue and Class Actions*, Kluwer Law International, 2020. : James H. Carter (ed.), *International Commercial Arbitration: Important Contemporary Questions*, ICCA Congress Series, Kluwer Law International, 2013.

[3] Catherine A. Rogers, *Arbitrator Independence and Impartiality: Comparative Perspectives*, Oxford University Press, 2019. :Stephan W. Schill (ed.), *International Investment Law and Comparative Public Law*, Oxford University Press, 2010.

الفصل السادس: تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بين التحول الرقمي والحداثة التشريعية

يشهد العالم المعاصر تحولات غير مسبوقة في بنيته الاقتصادية والقانونية، تقودها الثورة الرقمية، وصعود الذكاء الاصطناعي، وتزايد التداخل بين الأنظمة الوطنية والدولية، هذه التحولات انعكست بشكل مباشر على منظومة التحكيم التجاري الدولي، لا سيما في مرحلة تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية، التي تمثل حجر الأساس في ضمان فاعلية هذه الوسيلة البديلة لتسوية المنازعات، فحكم التحكيم، مهما بلغ من دقة وجودة في أسبابه، يفقد قيمته العملية إذا لم يكن قابلا للتنفيذ داخل الدول التي يقيم فيها المحكوم عليه أو توجد فيها أصوله، لقد أصبح تنفيذ الأحكام التحكيمية معيارا لقياس مدى التزام الدول بمبدأ سيادة القانون، ودرجة انفتاحها على البيئة القانونية الدولية، غير أن التحديات الجديدة لم تعد مقتصرة على قضايا تقليدية مثل النظام العام أو شرط المعاملة بالمثل، بل امتدت إلى قضايا تكنولوجية وتشريعية مستحدثة مثل حجية التوقيع الرقمي، وأمن البيانات، وتعارض قوانين حماية الخصوصية مع مقتضيات العدالة، وصولا إلى مشاركة الذكاء الاصطناعي في صياغة الأحكام. [1]

وفي ظل هذا الواقع، لم يعد يكفي أن تصدر الدول قوانين تحكيم تقليدية، بل أصبح من الضروري أن تبادر إلى تحديث تشريعاتها لتواكب التحولات الرقمية، وأن تنشئ مؤسسات قضائية متخصصة قادرة على التعامل مع هذه التحديات، كما يبرز الدور الحيوي للمؤسسات التحكيمية الدولية، التي أخذت على عاتقها صياغة قواعد جديدة تضمن حماية الخصوصية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتبني إجراءات مرنة تلائم التحكيم الإلكتروني. [2]

أولا: التحول الرقمي في منظومة التحكيم الدولي

[1] Born, G. B., *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. : Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th edn, Sweet & Maxwell, 2019. :Lew, J. D. M., Mistelis, L. & Kröll, S., *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Moses, M. L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[2] Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. : Park, W. W., *Arbitration of International Business Disputes: Studies in Law and Practice*, Oxford University Press, 2012. : Strong, S., *International Arbitration: Cases and Materials*, West Academic Publishing, 2020. :Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D. & Port, N. C. (eds.), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. : Bermann, G. A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

أدت التطورات التكنولوجية، ولا سيما مع انتشار جائحة كوفيد-19، إلى انتقال جلسات التحكيم إلى الفضاء الرقمي، فأصبحت الجلسات تعقد عبر تطبيقات الاجتماعات المرئية مثل Zoom وMicrosoft Teams، وتقدم المرافعات إلكترونيا، وتدار الملفات عبر منصات رقمية، هذا التحول أسهم في تقليل التكاليف وتسهيل مشاركة الأطراف من أماكن متباعدة، لكنه أثار في الوقت نفسه إشكالات قانونية غير مسبوقة، من بين هذه الإشكالات مسألة مدى حجية الأحكام الصادرة إلكترونيا هل تتمتع بذات القوة القانونية للأحكام التقليدية؟ وهل يمكن للمحاكم الوطنية أن ترفض تنفيذها بدعوى أن الإجراءات لم تعقد بشكل مادي؟ إن بعض الأنظمة القضائية، خاصة تلك التي لم تحدث قوانينها، قد تتردد في الاعتراف بالتحكيم الإلكتروني، مما يعرض الأطراف لمخاطر جدية في مرحلة التنفيذ. [1]

كما أثارت هذه الممارسات إشكالية حقوق الدفاع، حيث يرى بعض الفقه أن غياب التفاعل المباشر بين الأطراف والمحكمين قد يقلل من فعالية الدفاع ويؤثر في تقييم الشهادات، هذا النقاش يقود إلى احتمالية الطعن على الأحكام الإلكترونية باعتبارها مخالفة لمبادئ العدالة الطبيعية، وهو ما قد يندرج تحت مفهوم النظام العام، تشكل مسألة التحقق من الهوية والتوقيعات الرقمية تحديا أساسيا في التحكيم الإلكتروني، ففي العديد من الدول العربية، ومنها الكويت، لا يزال الاعتراف القانوني بالتوقيع الرقمي محدودا، وبالتالي، قد يرفض تنفيذ حكم تحكيمي إذا استند إلى مستندات وقعت إلكترونيا دون وجود نظام قانوني يقر بهذه الوسيلة. [2]

وتبرز هذه التحديات أهمية إدماج المعايير الدولية للتحكيم الرقمي في التشريعات الوطنية، مثل اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية"، فغياب هذه الأطر يؤدي إلى تفاوت الحماية بين الأنظمة القضائية، ويشجع الأطراف على اختيار ولايات قضائية بديلة أكثر تقدما مثل سنغافورة أو لندن. [3]

---

[1] Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999. : Park, W. W., *Arbitration of International Business Disputes: Studies in Law and Practice*, Oxford University Press, 2012. :Strong, S., *International Arbitration: Cases and Materials*, West Academic Publishing, 2020. : Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D. & Port, N. C. (eds.), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. :Bermann, G. A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[2] Lew, J. D. M., Mistelis, L. & Kröll, S., *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. :Moses, M. L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. : Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[3] Park, W. W., *Arbitration of International Business Disputes: Studies in Law and Practice*, Oxford University Press, 2012. :Strong, S., *International Arbitration: Cases and Materials*, West Academic Publishing, 2020. :Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D. & Port, N. C. (eds.), *Recognition and*

ثانيا: التوقيع الرقمي وأمن البيانات

يعد التوقيع الرقمي أحد أهم عناصر الثقة في التحكيم الإلكتروني، بعض الدول لا تزال تشترط وجود توقيع يدوي أو إلكتروني صادر عن سلطة رسمية معتمدة، مما قد يؤدي إلى بطلان حكم التحكيم إذا لم تتوافر هذه الشروط، وتؤكد بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من حالات رفض التنفيذ في بعض الدول الأوروبية ارتبطت بعدم الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية، لا يعد الأمن السيبراني قضية تقنية فحسب، بل أصبح جزءا من جوهر العدالة الإجرائية، فقد شهدت بعض القضايا حالات اختراق لمنصات التحكيم الرقمية، وتسريب لمستندات سرية، بل والتلاعب في بيانات القضايا، هذه الهجمات قد تفسر من قبل المحاكم الوطنية كمساس بمبدأ النزاهة الإجرائية، وبالتالي تعد سببا لرفض التنفيذ تحت مظلة النظام العام. [1]

وقد استجابت بعض المؤسسات لهذه التحديات عبر اعتماد بروتوكولات إلزامية للأمن السيبراني، مثل بروتوكول ICCA-NYC Bar-CPRلعام 2020، الذي ألزم الأطراف والمحكمين بتبني تقنيات تشفير وإدارة هوية متقدمة غير أن غياب هذه القواعد في التشريعات الوطنية، ومنها التشريع الكويتي، يضعف حماية الأطراف ويقلل من جاذبية الدولة كمركز للتحكيم. [2]

ثالثا: التحديات التشريعية الناشئة

لا تزال العديد من الدول تطبق تشريعات قديمة لم تحدث منذ عقود، فالقانون الكويتي مثلا لم يتضمن آليات للتعامل مع المستندات الإلكترونية أو التوقيعات الرقمية، مما يخلق فجوة قانونية قد تعطل تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة عبر الوسائط

Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention, Kluwer Law International, 2010. :Bermann, G. A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[1] Abdel Wahab, M. S., *Online Arbitration in Theory and in Practice: A Comparative Study of Cross-Border Commercial Transactions in Common Law and Civil Law Countries*, Intersentia, 2012. :Katsh, E. & Rabinovich-Einy, O., *Digital Justice: Technology and the Internet of Disputes*, Oxford University Press, 2017. :Scherer, M., "Remote Hearings in International Arbitration: Challenges and Opportunities," *Kluwer Arbitration Blog*, 2020.

[2] UNCITRAL, *Technical Notes on Online Dispute Resolution*, United Nations, 2016. :Kaufmann-Kohler, G. & Schultz, T., *Online Dispute Resolution: Challenges for Contemporary Justice*, Kluwer Law International, 2004. :Cortés, P., *Online Dispute Resolution for Consumers in the European Union*, Routledge, 2010. :Gaitskell, R., "Electronic Arbitration," *International Arbitration Law Review*, Vol. 7, 2004. :Scherer, M., Bassiri, N. & Cole, T., *International Arbitration and the Digital Age: Challenges and Opportunities*, Kluwer Law International, 2018. :Born, G. B., "International Arbitration and New Technologies," *ICCA Congress Series*, Vol. 20, 2021. :Reed, L., "The Future of Technology in International Arbitration," *Arbitration International*, Vol. 36, 2020.

الإلكترونية، أصبحت قوانين حماية البيانات مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) ذات تأثير مباشر على التحكيم الدولي، فقد يستخدم الأطراف هذه القوانين لرفض تسليم مستندات معينة بدعوى حماية الخصوصية، أو للطعن في قانونية بعض الإجراءات، وفي مرحلة التنفيذ، قد تعتبر المحاكم أن حكم التحكيم استند إلى إجراءات باطلة لخرقها هذه التشريعات، مما يؤدي إلى رفض الاعتراف والتنفيذ. [1]

رابعا: التحديات المستقبلية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

بدأت بعض المؤسسات والمحكمين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراحل مختلفة من التحكيم، مثل مراجعة العقود، وتحليل السوابق القضائية، بل وصياغة أجزاء من الأحكام، ورغم ما يحققه ذلك من سرعة وكفاءة، فإنه يثير أسئلة جوهرية حول شرعية هذه الأحكام، القوانين الوطنية والدولية تفترض أن المحكم شخص طبيعي مستقل يمارس سلطة تقديرية، بينما مشاركة الذكاء الاصطناعي قد تقوض هذا الأساس، فإذا تبين أن الخوارزمية ارتكبت خطأ جوهريا، فالسؤال المطروح هو: من يتحمل المسؤولية القانونية؟ هل المحكم البشري، أم المؤسسة التحكيمية، أم مطور النظام الذكي، الخوارزميات الذكية غالبا ما تكون بمثابة صندوق أسود لا يمكن للأطراف أو المحاكم الاطلاع على منطقها الداخلي، هذا الغموض يثير إشكالات تتعلق بالشفافية والرقابة القضائية، وقد يستخدم كذريعة لرفض التنفيذ باعتباره إخلالا بحق الدفاع. [2]

---

[1] Mason, S., *Electronic Signatures in Law*, 4th edn, Cambridge University Press, 2016. :Rowe, J., "Digital Signatures and International Arbitration: Current Challenges," *Journal of International Arbitration*, Vol. 32, 2015. :ICCA-NYC Bar-CPR, *Cybersecurity Protocol for International Arbitration*, 2020. :International Chamber of Commerce (ICC), *Guidance Note on Possible Measures for Mitigating the Effects of the COVID-19 Pandemic*, ICC, 2020. :Scherer, M. & Bassiri, N., *Cybersecurity in International Arbitration*, Kluwer Law International, 2021. : Goodman, M., *Future Crimes: Inside the Digital Underground and the Battle for Our Connected World*, Anchor Books, 2016. :Lessig, L., *Code and Other Laws of Cyberspace*, Basic Books, 2006. :Liddell, K., "Cybersecurity and Arbitration: Risks and Responses," *Arbitration International*, Vol. 36, 2020. :OECD, *Digital Security Risk Management for Economic and Social Prosperity*, OECD Publishing, 2015. :American Bar Association (ABA), *Cybersecurity in International Arbitration*, ABA, 2018.

[2] Mason, S., *Electronic Signatures in Law*, 4th edn, Cambridge University Press, 2016. :Rowe, J., "Digital Signatures and International Arbitration: Current Challenges," *Journal of International Arbitration*, Vol. 32, 2015. :ICCA-NYC Bar-CPR, *Cybersecurity Protocol for International Arbitration*, 2020. :International Chamber of Commerce (ICC), *Guidance Note on Possible Measures for Mitigating the Effects of the COVID-19 Pandemic*, ICC, 2020. :Scherer, M. & Bassiri, N., *Cybersecurity in International Arbitration*, Kluwer Law International, 2021. :Goodman, M., *Future*

خامسا: دور المحكمين في تعزيز فرص التنفيذ

يقع على عاتق المحكمين الالتزام بالمعايير الإجرائية التي نصت عليها اتفاقية نيويورك، مثل أهلية الأطراف، وحياد المحكمين، وضمان حق الدفاع، وقد أظهرت الدراسات أن الأحكام التي تراعي هذه المعايير يتم تنفيذها بسرعة أكبر وأمام محاكم أكثر تنوعا، حكم التحكيم الذي يحتوي على أسباب واضحة وتحليل قانوني متماسك يقلل من احتمالية الطعن في التنفيذ، بينما تواجه الأحكام الغامضة أو المتناقضة صعوبات كبيرة أمام المحاكم الوطنية، خاصة في الأنظمة التي تفسر النظام العام تفسيرا واسعا. [1]

سادسا: دور المؤسسات التحكيمية الدولية

تلعب المؤسسات مثل ICC و LCIAو SIACدورا مهما في تعزيز فرص تنفيذ الأحكام، من خلال صياغة قواعد متوافقة مع الاتفاقيات الدولية، كما أنها تقدم دعما بعد صدور الحكم، مثل إصدار نسخ مصدقة، أو تقديم شهادات رسمية للمحاكم الوطنية تؤكد سلامة الإجراءات، كما تنظم هذه المؤسسات برامج تدريبية للقضاة والمحكمين والمحامين، بما يسهم في رفع مستوى الوعي بمقتضيات الاعتراف والتنفيذ، ويقلل من مخاطر الطعن في الأحكام أمام المحاكم الوطنية. [2]

سابعا: ممارسات مقترحة للمستقبل

Crimes: Inside the Digital Underground and the Battle for Our Connected World, Anchor Books, 2016. :Lessig, L., *Code and Other Laws of Cyberspace*, Basic Books, 2006. :Liddell, K., "Cybersecurity and Arbitration: Risks and Responses," *Arbitration International*, Vol. 36, 2020. :OECD, *Digital Security Risk Management for Economic and Social Prosperity*, OECD Publishing, 2015. :American Bar Association (ABA), *Cybersecurity in International Arbitration*, ABA, 2018.

[1] Remus, D. & Levy, F., "Can Robots Be Lawyers? Computers, Lawyers, and the Practice of Law," *Georgetown Journal of Legal Ethics*, Vol. 30, 2016. :Ashley, K. D., *Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age*, Cambridge University Press, 2017. :Scherer, M., "Artificial Intelligence and International Arbitration: Between Innovation and Risk," *Journal of International Arbitration*, Vol. 36, 2019. :Abbott, R., *The Reasonable Robot: Artificial Intelligence and the Law*, Cambridge University Press, 2020. :Wachter, S., Mittelstadt, B. & Floridi, L., "Transparent, Explainable, and Accountable AI for Arbitration," *International Journal of Law and Information Technology*, Vol. 26, 2018.

[2] International Chamber of Commerce (ICC), *ICC Arbitration Rules 2021*, ICC, 2021. :London Court of International Arbitration (LCIA), *LCIA Arbitration Rules 2020*, LCIA, 2020. :Singapore International Arbitration Centre (SIAC), *SIAC Rules 2016*, SIAC, 2016. :UNCITRAL, *Model Law on International Commercial Arbitration (2006)*, United Nations, 2006. :International Bar Association (IBA), *Rules on the Taking of Evidence in International Arbitration (2020)*, IBA, 2020.

لمواجهة التحديات المستقبلية، يمكن اقتراح مجموعة من الممارسات العملية، تطوير منصات تحكيم إلكترونية مؤمنة تعتمد التوقيع الرقمي والمصادقة متعددة العوامل، وإدراج بنود تنفيذية مسبقة في اتفاقات التحكيم تحدد مكان التنفيذ وتقر بقبول الأحكام، واعتماد قوائم محكمين معتمدين تلقوا تدريبا في الأمن السيبراني والتحكيم الرقمي.

هذه الإجراءات إذا ما دمجت في التشريعات الوطنية ستعزز من الثقة في التحكيم الدولي، وتزيد من قدرة الدول على جذب الاستثمارات، أصبح من الواضح أن تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية لم يعد تحديا تقليديا مرتبطا بالنصوص التشريعية فقط، بل أصبح وثيق الصلة بالتحولات التكنولوجية والتشريعية العالمية، فالتحكيم الإلكتروني، والتوقيع الرقمي، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، والذكاء الاصطناعي، كلها عناصر تؤثر بشكل مباشر على فرص تنفيذ الأحكام. [1]

وتظهر التجارب الدولية أن الدول التي بادرت إلى تحديث تشريعاتها ودمج معايير التحكيم الرقمي مثل سنغافورة والمملكة المتحدة تمكنت من تعزيز قدرتها على استقطاب المنازعات الدولية وترسيخ مكانتها كمراكز رائدة، أما في حالة الكويت، فإن الاستفادة من هذه الدروس تبدو فرصة واعدة لتطوير المنظومة القائمة بما يواكب المتغيرات الحديثة ويعزز من ثقة المستثمرين ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إصلاح تشريعي ومؤسسي متكامل يشمل تحديث القوانين بما يدمج معايير التحكيم الرقمي، وإنشاء محكمة متخصصة في التحكيم الدولي، تضييق نطاق تفسير النظام العام بما يتفق مع الممارسات الدولية، مراجعة شرط المعاملة بالمثل، إضافة إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات التحكيمية الدولية، إن تبني هذه الخطوات بصورة متكاملة سيسهم في جعل الكويت أكثر انسجاما مع المعايير العالمية، ويعزز مكانتها كوجهة إقليمية جاذبة للاستثمار والتحكيم. [2]

الفصل السابع: مقارنة بين اتفاقية نيويورك لعام 1958 وقانون التحكيم الكويتي بشأن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

يعد التحكيم أحد أهم وسائل تسوية المنازعات التجارية والمدنية، وخصوصا في العلاقات القانونية الدولية، ومن بين أبرز التحديات التي تواجه فاعلية التحكيم هو تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وهو ما سعت إلى معالجته اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، في المقابل، تبنت العديد من الدول، ومنها دولة الكويت، قوانين وطنية تنظم

[1] Strong, S., *International Arbitration: Cases and Materials*, West Academic Publishing, 2020. :Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D. & Port, N. C. (eds.), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. : Bermann, G. A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017.

[2] Lew, J. D. M., Mistelis, L. & Kröll, S., *Comparative International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 2018. : Moses, M. L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. : Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Gaillard, E. & Savage, J., *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*, Kluwer Law International, 1999.

تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وتتعامل مع الالتزامات الدولية وفق إطارها التشريعي المحلي، يهدف هذا الفصل إلى دراسة مقارنة بين اتفاقية نيويورك لعام 1958 والقانون الكويتي المتعلق بالتحكيم، وذلك من حيث الإطار القانوني، والإجراءات، وشروط التنفيذ، وأسباب الرفض، مع بيان مدى انسجام التشريع الكويتي مع المعايير الدولية، والتحديات التي تواجه التنفيذ داخل الكويت. [1]

أولا: الإطار القانوني لكل من اتفاقية نيويورك وقانون التحكيم الكويتي

تمثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 الإطار القانوني الدولي الأكثر شمولا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، حيث بلغ عدد الدول المنضمة إليها أكثر من 170 دولة، من بينها دولة الكويت التي انضمت إليها بتاريخ 28 أبريل 1978، ودخلت حيز التنفيذ في الكويت بتاريخ 27 يوليو 1978. [2]

أما من الناحية الوطنية، فقد نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي تنفيذ الأحكام الأجنبية، بما في ذلك أحكام التحكيم، وذلك في المواد من (199) إلى (205)، كما صدر قانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، ليعزز الإطار التشريعي المتعلق بالتحكيم داخل الكويت.[3]

ثانيا: شروط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وفق اتفاقية نيويورك وقانون الكويت

الشروط في اتفاقية نيويورك

تشترط المادة الرابعة من الاتفاقية تقديم، أصل الحكم أو صورة مصدقة منه، وأصل اتفاق التحكيم أو صورة مصدقة منه، وترجمة معتمدة إذا لم تكن الوثائق باللغة الرسمية للدولة التي يطلب منها التنفيذ. [4]

---

[1] Born, Gary B., *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. : Bermann, George A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017. :van den Berg, Albert Jan, *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

[2] اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، 1958، المادة 1، والموقع الرسمي للأمم المتحدة: UNCITRAL: Kronke, Herbert; Nacimiento, Patricia; Otto, Dirk; Port, Nicola Christine (eds.), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. : Redfern, Alan; Hunter, Martin; Blackaby, Nigel; Partasides, Constantine, *Redfern and Hunter on International Arbitration*, 7th edn, Oxford University Press, 2022.

[3] قانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، الجريدة الرسمية الكويتية، العدد 2257 :. Gaillard, Emmanuel, *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :Moses, Margaret L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017.

[4] اتفاقية نيويورك، المادة 4. : Gaillard, Emmanuel, *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :Moses, Margaret L., *The Principles and Practice of International Commercial*

الشروط في القانون الكويتي

تشترط المادة (199) من قانون المرافعات أن يكون الحكم صادرا من محكمة مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه، وأن يكون الحكم نهائيا، وألا يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة في الكويت، كما يجب تقديم ترجمة معتمدة إلى اللغة العربية عند الحاجة.[1]

ثالثا: أسباب رفض التنفيذ

تتطابق الأسباب المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك مع العديد من الأسباب المذكورة في القانون الكويتي، ومنها، عدم صحة اتفاق التحكيم، والإخلال بحق الدفاع، وتجاوز هيئة التحكيم لاختصاصها، ومخالفة النظام العام للدولة المطلوب منها التنفيذ.

ويلاحظ أن مفهوم النظام العام في القانون الكويتي قد يستخدم أحيانا بصورة فضفاضة لرفض تنفيذ بعض الأحكام، مما يقيد من فاعلية الالتزام الدولي.[2]

رابعا: شرط المعاملة بالمثل وأثره في الكويت

تسمح اتفاقية نيويورك للدول المتعاقدة بإبداء تحفظ المعاملة بالمثل عند الانضمام، وهو ما فعلته الكويت، فوفقا للمادة (199) من قانون المرافعات، لا ينفذ الحكم الأجنبي في الكويت إلا إذا كانت هناك معاملة متبادلة من الدولة التي صدر فيها الحكم، هذا الشرط قد يعيق تنفيذ بعض الأحكام الصادرة من دول غير مطبقة للمعاملة بالمثل، رغم التزام الكويت باتفاقية نيويورك، مما يمثل ازدواجية بين القانون الدولي والوطني.[3]

خامسا: مدى انسجام القانون الكويتي مع المعايير الدولية

رغم انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وهو ما يعكس التزاما عاما منها بالمنظومة الدولية، إلا أن التطبيق العملي أمام المحاكم الوطنية يكشف عن وجود فجوة واضحة بين النصوص الدولية والواقع القضائي، فالإطار التشريعي الكويتي لا يتضمن بعد قانونا موحدا للتحكيم، بل يوزع قواعد التنفيذ على أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية في المرجعية ويفتح المجال أمام اجتهادات قضائية متباينة، وتعد المعاملة

Arbitration, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. : Paulsson, Jan, *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

[1] قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، المادة 199 .

[2] اتفاقية نيويورك، المادة 5 .

[3] المادة 199 من قانون المرافعات.: Gaillard, Emmanuel, *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. : Moses, Margaret L., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Cambridge University Press, 2017. :Paulsson, Jan, *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013.

بالمثل من أبرز القيود التي ما زالت قائمة في التشريع الكويتي، إذ يشترط القانون توافرها لقبول تنفيذ الأحكام الأجنبية، بينما لا تنص اتفاقية نيويورك على هذا الشرط إلا في حال إبداء تحفظ صريح عند الانضمام إليها، والنتيجة أن العديد من الأحكام الأجنبية، المستوفية لمعايير الاتفاقية، استبعدت من التنفيذ في الكويت، وهو ما قد يؤثر على مستوى اليقين القانوني لدى المستثمرين الأجانب. [1]

إلى جانب ذلك، فإن التفسير الموسع لمفهوم النظام العام يمثل تحديا إضافيا؛ فقد اعتبرت بعض المحاكم الكويتية أن البنود المتعلقة بالفوائد التجارية تتعارض مع النظام المالي الإسلامي، رغم أنها ممارسة مقبولة في التجارة الدولية، هذا التوسع في المفهوم يتناقض مع الاتجاه المقارن، حيث يقصر معظم القضاء الأجنبي الاستثناء على الانتهاكات الجسيمة للمبادئ الأساسية للنظام القانوني أو العدالة الإجرائية، وعليه، فإن الإشكالية الرئيسية لا تكمن في نصوص الاتفاقية، بل في آليات تطبيقها الوطنية، فبينما حصرت المادة الخامسة من الاتفاقية أسباب رفض التنفيذ في نطاق ضيق، يميل القضاء الكويتي أحيانا إلى التوسع في تفسيرها، مما يحد من فاعلية التحكيم كوسيلة لحسم المنازعات ذات البعد الدولي. [2]

لذلك، يوصى بأن تتبنى الكويت إصلاحات جوهرية، من أبرزها، إلغاء شرط المعاملة بالمثل أو تقييده بما ينسجم مع نص وروح اتفاقية نيويورك، وتضييق نطاق النظام العام بحيث يقتصر على المخالفات الجوهرية المرتبطة بالدستور أو النظام السياسي العام، وإصدار قانون موحد للتحكيم يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي لعام 1985 (المعدل 2006)، ويدمج فيه نصوص الاتفاقية بصورة صريحة وملزمة.

إن إدخال هذه الإصلاحات سيؤدي إلى تقليص الفجوة بين الالتزامات الدولية لدولة الكويت وتطبيقها القضائي، كما سيعزز من جاذبية بيئتها القانونية أمام المستثمرين الأجانب، بما يتسق مع التجارب المقارنة في دول مثل الإمارات التي أصدرت قانون التحكيم الاتحادي لعام 2018، وسنغافورة بقانون التحكيم الدولي لعام 1994، حيث أدت هذه التشريعات إلى رفع مكانتها كمراكز إقليمية للتحكيم، وبالنظر إلى أهداف رؤية الكويت 2035، فإن تحديث الإطار التشريعي للتحكيم لم يعد مجرد

[1] Born, G. B., *International Commercial Arbitration*, 3rd edn, Kluwer Law International, 2021. : Bermann, G. A., *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: The New York Convention in Practice*, Springer, 2017. :van den Berg, A. J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

[2] Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D. & Port, N. C. (eds.), *Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards: A Global Commentary on the New York Convention*, Kluwer Law International, 2010. : Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. : Scherer, M., Bassiri, N. & Abdel Wahab, M. S. (eds.), *International Arbitration and the COVID-19 Revolution*, Kluwer Law International, 2020.

مطلب فني، بل ضرورة استراتيجية لزيادة اليقين القانوني، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، وتعزيز موقع الكويت كمركز مالي وقانوني في المنطقة.[1]

الخاتمة

يشكل التحكيم التجاري الدولي أداة محورية لتسوية المنازعات العابرة للحدود في ظل ما يشهده العالم من عولمة اقتصادية وتشابك قانوني، وقد جاءت اتفاقية نيويورك لعام 1958 لتكريس هذه الأداة عبر وضع إطار دولي موحد يفرض على الدول الأعضاء الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، غير أن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقية لا تتحقق بمجرد انضمام الدولة إليها، وإنما من خلال مدى اندماجها في البنية التشريعية الوطنية وتطبيقها العملي أمام القضاء، وهو ما مثل جوهر البحث فيما يتعلق بدولة الكويت.

لقد سعى هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، واستجلاء مدى انسجامه مع المعايير الدولية، والكشف عن مكامن القصور أو التحديات العملية التي تواجه التنفيذ، مع الاستفادة من النماذج المقارنة التي أرست أفضل الممارسات في هذا المجال، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي امتدت عبر الفصول، أمكن الوقوف على أن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الكويت ما يزال محفوفا بعقبات متعددة، على الرغم من الانضمام المبكر إلى اتفاقية نيويورك بموجب القانون رقم 10 لسنة 1978.

أبرز ما كشفت عنه الدراسة أن الاندماج التشريعي للاتفاقية لم يتحقق بصورة كاملة، حيث لا يزال المشرع الكويتي يعتمد على نصوص عامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التحكيم لسنة 1995، وهي نصوص لا تراعي الطبيعة الخاصة للتحكيم الأجنبي، مما خلق فجوة بين النصوص الدولية والواقع القضائي المحلي، ويظهر هذا القصور في عدة مظاهر أساسية: التفسير الواسع لمفهوم النظام العام، اشتراط المعاملة بالمثل رغم عدم وروده في الاتفاقية، غياب قانون موحد للتحكيم يتبنى نموذج الأونسيترال، وعدم وجود محكمة مختصة حصريا بنظر طلبات التنفيذ، وهو ما أدى إلى تعدد الاجتهادات وتناقض الأحكام.

ويكشف هذا الواقع عن فرصة أمام الكويت لتعزيز موقعها التنافسي إقليميا ودوليا من خلال تطوير منظومتها التشريعية والقضائية بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة، وبما يضمن تنفيذ الأحكام التحكيمية بسرعة وفاعلية، إن تبني هذا التوجه الإصلاحي من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين ويجعل من الكويت بيئة أكثر جذبا للاستثمار والتحكيم.

ومع ذلك، فإن الفرصة لا تزال قائمة أمام الكويت لتدارك هذا القصور، فهي تمتلك بنية قضائية مؤهلة، وخبرات قانونية متقدمة، وما ينقصها هو الإرادة التشريعية والمؤسسية لإصدار قانون تحكيم حديث وشامل يدمج اتفاقية نيويورك في بنيته، ويضع

[1] Hwang, M. & Choong, J., *International Arbitration in Singapore: Legislation and Materials*, LexisNexis, 2009. :Clay, T., *Le droit français de l'arbitrage*, Dalloz, 2015. :Merkin, R. & Flannery, L., *Arbitration Act 1996*, 6th edn, Informa Law, 2019.

قواعد واضحة ومبسطة لتنفيذ الأحكام الأجنبية، كما أن تخصيص دوائر قضائية متخصصة، وتضييق نطاق النظام العام ليقتصر على المبادئ الجوهرية، وإلغاء شرط المعاملة بالمثل، كلها خطوات ستسهم في رفع كفاءة المنظومة القانونية وتعزيز ثقة المستثمرين.

تؤكد هذه الخاتمة أن الإصلاح القانوني في مجال التحكيم لم يعد خيارا ثانويا، بل أصبح ضرورة اقتصادية وتنموية، إذ أن تحسين آليات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يسهم في جذب الاستثمارات، ورفع تصنيف الكويت في مؤشرات التنافسية، وتوفير بيئة تعاقدية آمنة تدعم المشروعات الكبرى، كما أن تحديث المنظومة القانونية للتحكيم سيجعل الكويت لاعبا أكثر فاعلية في خريطة التحكيم الإقليمي والدولي، وبالمحصلة، يمكن القول إن هذا البحث وضع الأساس لمشروع إصلاحي متكامل يوازن بين احترام السيادة الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية، وهو التوازن الذي من شأنه أن يعزز مكانة الكويت كمركز إقليمي موثوق للتحكيم التجاري الدولي، ويؤهلها لمواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في هذا المجال. [1]

النتائج

كشفت الدراسة أن اتفاقية نيويورك لعام 1958 تمثل المرجع الدولي الأكثر تأثيرا في تنظيم الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إذ أرست إطارا موحدا يقوم على تقييد تدخل المحاكم الوطنية وحصر أسباب رفض التنفيذ في نطاق ضيق، وقد حددت الاتفاقية هذه الأسباب في حالات محددة مثل غياب اتفاق تحكيم صحيح، أو الإخلال بحق الدفاع بعدم الإخطار السليم، أو مخالفة النظام العام بالمعنى الضيق، وهو ما جعلها الإطار التشريعي الأكثر نجاحا في مجال التحكيم التجاري الدولي، كما أنها منحت الدول حرية تبني قواعد أكثر مرونة في قوانينها الداخلية، لكنها منعت فرض شروط أشد من تلك الواردة فيها، ما يعكس توازنا دقيقا بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية.

أما على الصعيد الكويتي، فقد تبين أن النظام القانوني يعتمد في الأساس على نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية في تنظيم تنفيذ الأحكام الأجنبية، بما فيها أحكام التحكيم، غير أن هذه النصوص وضعت أصلا للتعامل مع الأحكام القضائية الأجنبية، ما يجعل تطبيقها على أحكام التحكيم غير ملائم من الناحية القانونية، ويزداد الأمر تعقيدا بغياب قانون تحكيم موحد حديث، إذ يقتصر القانون رقم 11 لسنة 1995 على بعض جوانب التحكيم الداخلي دون أن يتبنى أحكاما متكاملة تتعلق بالتحكيم الدولي أو بتنفيذ أحكامه، هذا الافتقار للتحديث التشريعي خلق حالة من الغموض في العلاقة بين القانون المحلي واتفاقية نيويورك، وفتح الباب أمام تفسيرات قضائية متباينة انعكست في تضارب الأحكام وعدم استقرار التوجهات.

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017. :van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*, Kluwer Law International, 1981.

أما في التطبيقات القضائية الكويتية، فقد ظهر تباين واضح في درجة الالتزام بالاتفاقية، فبعض الأحكام اتسمت بالمرونة وسمحت بتنفيذ أحكام تحكيم أجنبية متى استوفت الشروط الأساسية، بينما تبنت أحكام أخرى نهجا متشددا توسع في تفسير النظام العام، بحيث أصبح هذا المفهوم أداة لرفض التنفيذ في مسائل تجارية بحتة مثل الفوائد أو العقود الاستثمارية، كذلك، فإن غياب دوائر قضائية متخصصة في قضايا التحكيم أدى إلى تضارب في القرارات وتأخير في الإجراءات، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز ثقة المتقاضين والمستثمرين في استقرار البيئة القضائية في الكويت من خلال المزيد من الإصلاحات والتطوير التشريعي.

وفي إطار التقييم والتحليل النقدي، خلص البحث إلى أن هناك حاجة ملحة لإصلاح تشريعي شامل ينسجم مع الالتزامات الدولية ويزيل التناقض القائم بين النصوص الوطنية والاتفاقية الدولية، كما برزت إشكالية غياب التخصص القضائي، حيث لم تنشأ دوائر متخصصة للنظر في قضايا التحكيم، إضافة إلى ضعف التدريب الفني للقضاة على القضايا ذات الطابع الدولي، وتبقى ازدواجية المرجعية القانونية من أبرز العوائق التي تؤثر على وضوح الإجراءات وشفافية التنفيذ.

أما في المقارنات الدولية، فقد أظهرت الدراسة أن دولا مثل الإمارات، وسنغافورة، وفرنسا، والمملكة المتحدة شكلت نماذج ناجحة في الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، بفضل وجود قوانين موحدة مستوحاة من قانون الأونسيترال، وإنشاء دوائر قضائية متخصصة، وتبني تفسير ضيق للنظام العام، إلى جانب تطوير أدوات تقنية لدعم إجراءات التنفيذ. ويلاحظ أن نجاح هذه الدول لم يكن تشريعيا فحسب، بل مؤسسيا أيضا، من خلال بناء بنية تحتية قضائية متخصصة وداعمة للتحكيم.

وفيما يتعلق بالتحديات المستقبلية، أوضحت النتائج أن الكويت ستواجه في السنوات القادمة إشكاليات جديدة تتعلق بالتحكيم الإلكتروني، والتحول الرقمي، واستخدام الذكاء الاصطناعي، فقد تثار نزاعات حول حجية الأحكام الإلكترونية، وصحة التوقيعات الرقمية، ومدى موثوقية البنية التحتية للأمن السيبراني، وهي مسائل قد تستخدم للطعن على الأحكام لاعتبارات شكلية، كما يبرز دور المحكمين والمؤسسات التحكيمية في تعزيز فرص التنفيذ من خلال جودة صياغة الأحكام والالتزام بالمعايير الدولية.

وبناء على ذلك، يتضح أن اتفاقية نيويورك قد أرست الإطار الدولي الأكثر مرونة وفاعلية، في حين ما زال التشريع الكويتي يعتمد على نصوص تقليدية تحد من كفاءته، كما أن التطبيقات القضائية لم تتمكن بعد من ترسيخ اتجاه موحد يتماشى مع المعايير الدولية، وهو ما يستدعي إصلاحا تشريعيا ومؤسسيا متكاملا يشمل تحديث القوانين، وتخصيص قضاء متخصص، وتعزيز القدرات المؤسسية لمواكبة التحديات التقنية الحديثة، إن تحقيق هذه الإصلاحات من شأنه أن يضمن اتساق الممارسة الكويتية مع التزاماتها الدولية، ويعزز مكانة الدولة كمركز قانوني وتجاري جاذب للاستثمار والتحكيم الدولي. [1]

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017 :.van den Berg, A.J., *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a*

التوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإطار القانوني الكويتي في مجال تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ما يزال يعاني من ثغرات تشريعية وقضائية ومؤسسية، على الرغم من الانضمام المبكر لاتفاقية نيويورك لعام 1958، وقد أبرز البحث أن غياب قانون تحكيم موحد، واستمرار الاعتماد على قانون المرافعات، والتوسع في تفسير النظام العام، وهي عوامل تبرز الحاجة إلى تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي بما يعزز فاعلية تنفيذ الأحكام ويدعم جاذبية الكويت كمركز رائد للتحكيم، وفي ضوء ذلك، يمكن تلخيص التوصيات في أربعة محاور رئيسية:

أولا: التوصيات التشريعية

ضرورة إصدار قانون موحد للتحكيم يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي، ويتضمن فصولا خاصة بتنظيم إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية بمرونة ووضوح، وتعديل قانون المرافعات لحذف شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لأحكام التحكيم، والنص صراحة على أولوية اتفاقية نيويورك في حال التعارض، ووضع تعريف تشريعي محدد لمفهوم النظام العام في سياق التحكيم، بحيث يحصر تطبيقه في الحالات الجوهرية والاستثنائية فقط، منعا للتوسع المفرط.

ثانيا: التوصيات القضائية

إنشاء دوائر متخصصة داخل المحاكم الكلية تعنى حصريا بقضايا تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، بما يضمن توحيد التوجهات القضائية وتعزيز الخبرة، وإصدار محكمة التمييز لمجموعة مبادئ قضائية ملزمة توضح كيفية تطبيق اتفاقية نيويورك في النظام القضائي الكويتي، وحصر سلطة القاضي عند مرحلة التنفيذ في الفحص الشكلي للإجراءات، باعتباره ضمانة لتعزيز اليقين القانوني وعدم إقحام القضاء في موضوع النزاع أو مضمون حكم التحكيم.

ثالثا: التوصيات المؤسسية

تأسيس المركز الكويتي للتحكيم الدولي ليكون منصة وطنية لاستضافة إجراءات التحكيم ودعم آليات التنفيذ، على غرار المراكز الإقليمية في دبي والقاهرة، وإطلاق برنامج تدريب وطني يستهدف القضاة والمحامين والمستشارين القانونيين في مجال التحكيم التجاري الدولي، وإبرام اتفاقيات تعاون دولية مع مؤسسات تحكيم رائدة مثل ICC و LCIAو SIAC لتبادل الخبرات وتطوير القدرات المحلية.

Uniform Judicial Interpretation, Kluwer Law International, 1981. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :Al-Mutawa, F., "Arbitration in Kuwait: Current Framework and Future Prospects," *Arab Law Quarterly*, Vol. 34, 2020. :Abdel Wahab, M., "Public Policy and International Arbitration in the Arab World," *Journal of International Arbitration*, Vol. 32, 2015.

رابعا: التوصيات التقنية والمستقبلية

تبني منظومة إلكترونية متكاملة لتقديم طلبات التنفيذ ومتابعتها عبر منصات رقمية، بما يضمن سرعة الإجراءات وشفافيتها، وإصدار لائحة تنظيمية للتحكيم الرقمي، تشمل الاعتراف بالتوقيع الرقمي والمراسلات الإلكترونية، بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للأحكام التحكيمية التي نفذت أو رفضت في الكويت، لتكون مرجعا للباحثين والقضاة والمحامين، وتعزز مبدأ الشفافية والتحليل القضائي.

يتضح من مجموع هذه التوصيات أن أمام البيئة القانونية في الكويت فرصة لتعزيز انسجام المرجعيات التشريعية وتكاملها، بما يرسخ الوضوح والفاعلية في مجال التحكيم، إذ تخضع أحكام التحكيم الأجنبية لقواعد قانون المرافعات، مما يفقدها الخصوصية التي تميزها عن الأحكام القضائية الوطنية، ورغم مرور أكثر من أربعة عقود على انضمام الكويت لاتفاقية نيويورك، إلا أن غياب قانون وطني موحد للتحكيم يدمج أحكام الاتفاقية صراحة يعكس تأخرا تشريعيا في استيعاب الالتزامات الدولية، مؤسسيا، تبرز الحاجة إلى إنشاء مركز وطني للتحكيم وتطوير القدرات القضائية والمهنية، أما على الصعيد التقني، فإن مواكبة تحديات التحكيم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي تمثل خطوة ضرورية لمستقبل النظام القانوني، إن تطبيق هذه التوصيات بشكل فعال يمكن أن يحول الكويت إلى بيئة قانونية جاذبة للتحكيم الدولي، ويعزز ثقة المستثمرين في منظومتها القضائية، ويحد من التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام الأجنبية. [1]

[1] Born, G., *International Commercial Arbitration*, 2nd ed., Kluwer Law International, 2014. :Redfern, A. & Hunter, M., *Law and Practice of International Commercial Arbitration*, 6th ed., Oxford University Press, 2015. :Paulsson, J., *The Idea of Arbitration*, Oxford University Press, 2013. :Moses, M., *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration*, 3rd ed., Cambridge University Press, 2017. :van den Berg, A.J., *Enforcement of Arbitral Awards under the New York Convention: Practice and Procedure*, Kluwer Law International, 1999. :Gaillard, E., *Legal Theory of International Arbitration*, Martinus Nijhoff Publishers, 2010. :Al-Mutawa, F., "Arbitration in Kuwait: Current Framework and Future Prospects," *Arab Law Quarterly*, Vol. 34, 2020. :Abdel Wahab, M., "Public Policy and International Arbitration in the Arab World," *Journal of International Arbitration*, Vol. 32, 2015.

لائحة المراجع

أولا: مراجع عربية

1- عبد الحميد الشواربي، *التحكيم التجاري الدولي وتنفيذ أحكامه*، دار الفكر العربي، 2021.

2- مُحَمَّد عبد الفتاح الجمال، *التحكيم التجاري في ضوء القانون المصري واتفاقية نيويورك*، دار النهضة العربية، 2020.

3- فوزي العشماوي، *التحكيم التجاري في ضوء التشريعات العربية*، مكتبة الإشعاع، 2020.

1- حسن أبو زيد، *القانون المقارن في تنفيذ أحكام التحكيم التجاري*، دار الفكر الجامعي، 2019.

ثانيا: مراجع أجنبية

1. Born, G. (2014). *International Commercial Arbitration* (2nd ed.). Kluwer Law International.
2. Redfern, A., & Hunter, M. (2015). *Law and Practice of International Commercial Arbitration* (6th ed.). OUP.
3. Paulsson, J. (2013). *The Idea of Arbitration*. OUP.
4. Moses, M. (2017). *The Principles and Practice of International Commercial Arbitration* (3rd ed.). CUP.
5. Gaillard, E. (2010). *Legal Theory of International Arbitration*. Martinus Nijhoff.
6. van den Berg, A. J. (1981). *The New York Arbitration Convention of 1958: Towards a Uniform Judicial Interpretation*. Kluwer.
7. Lew, J., Mistelis, L., & Kröll, S. (2003). *Comparative International Commercial Arbitration*. Kluwer.
8. Blackaby, N., Partasides, C., Redfern, A., & Hunter, M. (2023). *Redfern and Hunter on International Arbitration* (7th ed.). OUP.
9. Mistelis, L. (Ed.). (2010). *Concise International Arbitration*. Kluwer.
10. Born, G. (2021). *International Arbitration: Law and Practice* (3rd ed.). Kluwer.
11. UNCITRAL. (2016). *UNCITRAL Secretariat Guide on the New York Convention*. United Nations.

12. UNCITRAL. (2006). *UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration (1985, with 2006 amendments)*.
13. ICC. (2021). *ICC Arbitration Rules*. ICC Publications.
14. LCIA. (2020). *LCIA Arbitration Rules*.
15. SIAC. (2016). *SIAC Rules*.
16. SCC. (2023). *SCC Arbitration Rules*.
17. HKIAC. (2018). *HKIAC Administered Arbitration Rules*.
18. ICSID. (2022). *ICSID Arbitration Rules*. World Bank.
19. IBA. (2020). *IBA Rules on the Taking of Evidence in International Arbitration*.
20. CPR. (2021). *CPR Administered Arbitration Rules*.
21. Gaillard, E., & Savage, J. (Eds.). (1999–). *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*. Kluwer.
22. Park, W. (2012). *Arbitrator Integrity: The Transient and the Permanent*. OUP.
23. Kaufmann-Kohler, G., & Rigozzi, A. (2015). *International Arbitration: Law and Practice in Switzerland*. OUP.
24. Merkin, R., & Flannery, L. (2019). *Arbitration Act 1996* (6th ed.). Informa.
25. Brekoulakis, S., & Lew, J. (Eds.). (2016). *Arbitrability: International and Comparative Perspectives*. Kluwer.
26. Dallah Real Estate v. Pakistan (2010). *UKSC* analysis in leading commentaries.
27. Born, G. (2020). *International Commercial Arbitration: Selected Essays*. Kluwer.
28. Waincymer, J. (2012). *Procedure and Evidence in International Arbitration*. Kluwer.

29. Croft, C., Kee, C., & Waincymer, J. (2013). *A Guide to the UNCITRAL Arbitration Rules*. CUP.
30. Born, G. (2019). *International Commercial Arbitration and Forum Selection Agreements* (6th ed.). Kluwer.
31. Paulsson, J., & Petrochilos, G. (2016). *UNCITRAL Arbitration*. Kluwer.
32. Holtzmann, H., & Neuhaus, J. (1989). *A Guide to the UNCITRAL Model Law*. Kluwer.
33. Kronke, H., Nacimiento, P., Otto, D., & Port, N. C. (2010). *Recogni tion and Enforcement of Foreign Arbitral Awards*. Kluwer.
34. Born, G. (2011). *International Commercial Arbitration: Commentary and Materials* (2nd ed.). Kluwer.
35. Mistelis, L., & Brekoulakis, S. (Eds.). (2009). *Arbitration: UNCITRAL Model Law after 25 Years*. Kluwer.
36. Sheppard, A. (2005). *Public Policy and the New York Convention*. ICCA Congress Series.
37. Mayer, P., & Sheppard, A. (2003). *Final ILA Report on Public Policy as a Bar to Enforcement*. Arbitration International.
38. Derains, Y., & Schwartz, E. (2005). *A Guide to the ICC Rules of Arbitration* (2nd ed.). Kluwer.
39. Paulsson, J. (1996). *Delocalisation of International Commercial Arbitration*. ICC.
40. Born, G. (2015). *Enforcement of International Arbitration Agreements and Awards*. Kluwer.
41. Bantekas, I. (2020). *Online Arbitration and Due Process*. Arbitration International, 36.
42. Sanders, D. (2023). *AI and Arbitration: Future Friend or Foe?* Dispute Resolution Journal, 75.

43. Fernández Rozas, J. C. (2019). *Cybersecurity in International Arbitration*.
44. ISO/IEC. (2019). *ISO/IEC 27001 Information Security Management Standard*.
45. European Union. (2016). *General Data Protection Regulation (GDPR)*.
46. Born, G. (2022). *International Arbitration and Technology Disputes*.
47. ICCA-NYC Bar-CPR. (2019). *Cybersecurity Protocol for International Arbitration*.
48. IBA. (2017). *Guidelines on Conflicts of Interest in International Arbitration*.
49. UNCITRAL. (2021). *Notes on Organizing Arbitral Proceedings*.
50. CIArb. (2015). *Code of Professional and Ethical Conduct*.
51. Al-Shu'arabi, A. H. (2021). *International Commercial Arbitration and Enforcement of Awards*. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
52. Al-Ansari, A. (2020). *Public Policy as a Barrier to Enforcement of Arbitral Awards*. Arab Law & Arbitration Journal.
53. Al-Mutairi, F. (2021). *Compulsory Enforcement of Foreign Judgments*. Law & Economics Review.
54. Al-Zamel, A. (2019). *New York Convention and International Commercial Arbitration*. Private Int'l Law Review.
55. Al-Hathloul, R. (2020). *International Arbitration and Investment Climate*. Legal & Economic Research Journal.
56. Al-Qadhi, M. (2020). *Impact of Public Policy on Enforcement of Foreign Arbitral Awards*. Al-Huquq Journal.
57. Al-Ghunaym, J. (2021). *Issues in Enforcing Foreign Arbitral Awards*. Int'l Judiciary & Arbitration Journal.
58. Al-Salim, K. (2019). *Problems of Enforcing Foreign Arbitral Awards in Arab Systems*. Dar Al-Hamid.

59. Al-'Awadi, A. R. (2020). *Commercial Arbitration: Theory and Practice*. New University House.
60. Al-'Anazi, Y. (2020). *International Commercial Arbitration in Kuwait*. Al-Salasil Library.
61. Al-Fallah, A. (2020). *Arbitration in Kuwaiti Law: Theory and Practice*. Kuwait University Law Journal.
62. Al-'Anjari, M. (2017). *Arbitration in Kuwaiti Law: A Comparative Study*. Kuwait University Law Journal.
63. *Kuwait Code of Civil and Commercial Procedure*, Law No. 38 of 1980 (and amendments).
64. *Kuwait Arbitration Law*, Law No. 11 of 1995 (Civil and Commercial).
65. *Law No. 10 of 1978 Approving Accession to the 1958 New York Convention*.
66. *Kuwait Civil Code*, Law No. 67 of 1980.
67. *Kuwait Commercial Code*, Law No. 68 of 1980.
68. *Kuwait Evidence Law*, Law No. 39 of 1980.
69. *Judicature Law*, Law No. 23 of 1990 (Organization of the Judiciary).
70. *Kuwait Constitution* (1962) — as a source for public policy principles.
71. *Companies Law*, Law No. 1 of 2016 (as amended).
72. *Family Court Law*, Law No. 37 of 2014 (contextual for public policy domains).
73. Badah, S. A. J. (2014). *The Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Kuwait*. Agora International Journal of Juridical Sciences, 8(2), 9–15.
74. Badah, S. A. J. (2014). *The Enforcement of Foreign Arbitral Awards in the GCC Countries: Focus on Kuwait*. International Law Research, 3(1), 24–(page).

75. Badah, S. A. J. (2015). *Rules Relevant to the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards in Kuwait*. Asian International Arbitration Journal, 11(2).

76. Badah, S. A. J. (2018). *Capacity of Parties and Arbitration Agreement. Part I*. Asian International Arbitration Journal, 14(2), 193–213.

ثالثا: الوثائق القانونية الدولية والتشريعات

1. اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، 1958.
2. القانون الكويتي رقم 38 لسنة 1980 بشأن المرافعات المدنية والتجارية.
3. القانون الكويتي رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم.
4. القانون الكويتي رقم 10 لسنة 1978 بشأن الانضمام لاتفاقية نيويورك.
5. UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration (2006).